سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

العدد الثالث عشر ديسمبر ١٩٩٦

أرفعوا ايديكم عن منصف المرزوقي

منصف المرزوقي هو عنوان لما يعانيه المدافعون عن حقوق الانسان فى العالم العربى، وهو أيضا عنوان ملف هذا العدد من سواسية.منصف المرزوقى هو الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان، وهي من أعرق مؤسسات حقوق الانسان في العالم العربى.عند المرزوقى تتقاطع سهام الضغوط على المدافعين عن حقوق الانسان، من داخل المنظمات ومن خارجها، من الحكومات ومن الثقافة السياسية السائدة.

لقد تعرض المرزوقي للسجن ثم الحرمان من التدريس لتلاميذه كأستاذ بكلية الطب، ثم الحرمان من السفر وسحب جوازسفره، ومن الاتصال بالناس، بقطع خطوط التليفون والفاكس عن منزله، ومصادرة بريده أولا بأول، ومؤخرا من استخدام سيارته، وذلك بسحب رخصة قيادته!

كل ذلك لأنه رفض المساومة على الحيادية السياسية للرابطة التونسية لحقوق الانسان، ورفض عقد صفقة يقايض خلالها بشرف الرابطة التونسية، أي التزامها بالدفاع ضد كل انتهاك لحقوق الانسان، بما فى ذلك المحسوبين على التيار الاسلامى – مقابل الوعد/ الوهم بنظام يطهر المجتمع من الاسلاميين، ثم يحمى حقوق الانسان بعد ذلك!

كان الرهان على علمانيته، ولكنه رفض شراء الوهم وبيع المبدأ، ودفع الثمن.

دفع الثمن أولا داخل منظمته، حين منعه بعض أعضائها وهو مازال رئيسها، من أن ينتقد فى كلمته الافتتاحية لمؤتمرها العام سجل النظام التونسى فى حقوق الانسان. فخرج من المؤتمر ليرشح نفسه أمام رئيس الجمهورية، ليدفع الثمن مرة ثانية فى السجن لمدة ٣ شهور، ويخرج منه خضوعا من الحكومة التونسية لضغط المجتمع الدولى.

ضغوط المجتمع الدولى، هي أيضا العامل المشترك وراء سلسلة الافراجات التى كانت من نصيب عدد من أبرز المدافعين عن حقوق الانسان في الشهور الأخيرة. خميس شماري وفرج فنيش ونجيب حسني فى تونس، وإياد السراج وراجى الصورانى في فلسطين، ووائل خير في لبنان.

ومع ذلك، فإن ضغوط المجتمع الدولى لم تنجح فى إضفاء أى تحسن ملموس على وضعية حقوق الانسان فى هذه البلدان، فهذا يحتاج قبل كل شيء إلى تعبئة الرأى العام المحلي بالدرجة التى تسمح له بفرض التغيير السلمى فى هذا الاتجاه، وصيانته.

ودون ذلك عقبات عديدة، الحكومات هى احداها، ولكن هناك أيضا عقبات لاتقل رسوخا، تتصل بنمط الثقافة السياسية السائدة لدى الحكام والمعارضين ، ونمط القراءة المحافظة السائدة للاسلام. الأمر الذى يجعل منظمات حقوق الانسان ذاتها، ميداناً للصراع الفكرى والسياسى والقيمى، وللتلاعب بها فى بعض الأحيان.

علي صفحات هذا العدد يعالج بهي الدين حسن حاجة الحركة العربية لحقوق الانسان لاستنباط استراتيجيات جديدة. ويحلل محمد السيد سعيد النقد الحكومي والمجتمعي المناهض لمنظمات حقوق الانسان . كما يعرض الملف لأبرز حالات الاعتداء على المدافعين عن حقوق الانسان فى العالم العربى، مع توقف مطول عند أسوأ البلدان: تونس وفلسطين .

داخل العدد

مسئوليات الغرب عن تعثر التحول الديقراطى	٣
هل تحيى الذاكرة زمن النساء؟	٨
الاوامر العسكرية ومصير القانون المدنى	٣٤
الملف: المدافعون عن حقوق الانسان	٩-٣٢
فلسطين: عندما تصير الضحية جلاداً	١٤
تونس: المحرقة تلتهم رموز حقوق الانسان	١٨
المرزوقى: تونس تخنقه والعالم يكرمه	٢٣
مصر: العودة للأصول .. البديل الوحيد للجمعيات	٢٧
النقد المناهض لمنظمات حقوق الانسان	٢٩

سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم - جاردن سيتى - الدور السابع - شقة ٣٥ - القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء
د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمي خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادي (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمدأمين الميداني (سوريا)
أ. هاني مجلي (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن
مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

حقوق الطفل العربي

على مدار ثلاثة أيام فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ نظم المركز القومى لثقافة الطفل ندوة تحت عنوان «حقوق الطفل العربى» استهدفت التعرف على واقع حقوق الطفل فى البلدان العربية، وتقييم جوانب اعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فى البلدان العربية وكذلك ميثاق حقوق الطفل العربى، ومناقشة الاشكاليات التى تعيق اعمال حقوق الطفل ووضع التصورات التى يمكن أن تساعد على تطبيق الاتفاقية الدولية وامكانيات اسهام المنظمات الاهلية ومنظمات الطفولة فى احراز تقدم فعال فى إعمال هذه الحقوق.

شارك فى اعمال الندوة عدد من الشخصيات العربية والهيئات المعنية بالطفولة. كما سبق انعقاد الندوة عقد حلقات نقاشية مع اطفال الجاليات العربية، عرضت خلالها موضوعات الندوة بشكل مبسط انطلاقا من روح الاتفاقية التى تقضى بضرورة اشراك الاطفال فى مناقشة القضايا التى تمسهم، وكذا تعزيز مبدأ حرية الطفل فى التعبير وابداء الرأى وحقه فى الحصول على المعلومات.. وقد شارك فى هذه الحلقات النقاشية نحو ٣٠ طفلاً تتراوح اعمارهم بين ١٢ ـ ١٨ سنة، واختير خمسة منهم لحضور جلسات الندوة وعرض المقترحات التى تعبر عن رؤى الاطفال. وقد خصصت الجلسة الأولى لمحاضرة حول «المبادىء العامة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، القتها د. هدى بدران رئيسة رابطة المرأة العربية ورئيسة اللجنة الدولية لحقوق الطفل فى دورتها الأخيرة. على حين خصصت الجلسة الثانية لمناقشة اشكاليات تطبيق الاتفاقية وميثاق حقوق الطفل العربى وحاضرت فيها د. عبلة ابراهيم مدير إدارة الطفولة فى الجامعة العربية. وقد عرضت الى دور الجامعة العربية فى تعزيز حقوق الطفل العربى. واشارت الى عدد من الاشكاليات التى تعيق اعمال حقوق الطفل من بينها غياب بعض الدول العربية عن التمثيل في المؤسسات الخاصة بالطفولة من خلال القنوات الخاصة بالجامعة العربية، وغياب البحث العلمى الموضوعى الذى يتيح قياس مدى فعالية تطبيق بنود الاتفاقيات الخاصة بالطفل، وكذلك الافتقار الى الاحصاء العام فى مجال مشروعات الطفولة.

وحول التصورات المستقبلية لتعزيز حقوق الطفل العربى تركزت محاضرة د. قدرى حفنى استاذ علم النفس بجامعة عين شمس الذى أكد على التشابك الحتمى بين حقوق الطفل وحقوق الانسان. واشار الى أن مراقبة الالتزام بحقوق الطفل تتمثل فى مستويين الأول هو حق المجتمع الدولى فى مراقبة التزام الدول بمراعاة حقوق اطفالها، والثانى يتمثل فى اتساع حق المجتمع فى حماية حقوق اطفاله حتى لو كانت هذه الحماية فى مواجهة حق الاسرة فى تنشئة اطفالها على النحو الذى تراه. واضاف بأن الأمر لاينبغى أن يقف عند واجب الكبار فى كفالة حصول الطفل على حقوقه، بل ينبغى ايضا اعداد الاطفال لمستقبل يحرصون فيه عند تولى مقاليده على صياغة حقوق افراده كبارا وصغاراً. وأكد على ضرورة تنشئة الطفل على مهارات الحوار والتفاوض والمناقشة وتغيير الآراء واستيعاب تعدد الخبرات واشار كذلك الى اهمية تنشئة الطفل على اتساع دوائر التعبير عن الانتماء وتكاملها.

مسئوليات الغرب عن تعثر التحول الديمقراطى*

بهي الدين حسن

هل يرفض العرب الديمقراطية؟ وهل ثمة علاقة بين عملية السلام والموقف من الديمقراطية؟

الواقع أن الاجابة عن السؤال الثانى هى إحدى قنوات الإجابة عن السؤال الأول، فالعلاقة بين الطرفين هى أعمق مما يظن الكثيرون وتغوص بعيدا فى التاريخ، على الاقل منذ نشأة اسرائيل ١٩٤٨.

فقد كانت مصر وبلدان الشرق العربى مسرحا لنضال ديمقراطى وتنويرى فى النصف الأول من القرن العشرين وعرفت مصر أبرز صور تلاحم النضال من أجل الاستقلال مع النضال من أجل الديمقراطية، والذى جسدهما بتوفيق كبير حزب الوفد، حزب الليبرالية المصرية حينذاك.

ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأ فض الاشتباك بين النضالين الوطنى والديمقراطى، بل تعلم المصريون التضحية بالثانى لحساب الأول. غير أن بعض المراقبين يؤرخون لهذا التحول فى المزاج السياسى للمصريين، بإنشاء اسرائيل ١٩٤٨ فى اعقاب نجاحها فى هزيمة عدة جيوش عربية بتواطؤ بريطانى أمريكى، هذا المزاج الذى تكرس بالعدوان عام ١٩٥٦ الذى شاركت فيه بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى اعقاب تأميم قناة السويس. هذا التحول فى المزاج السياسى هو نفسه الذى أمن نجاح حفنة من ضباط الجيش فى السيطرة على مقاليد الحكم، وحل الاحزاب السياسية ذات الشعبية دون مقاومة ذات وزن.

وفى يونيو ٦٧ كانت الصدمة الكبرى الأولى للذين قبلوا بالتضحية بالديمقراطية لحساب قيم التحرر الوطنى ثم العدالة الاجتماعية، فقد اكتشفوا أنهم لم يكسبوا الديمقراطية وخسروا أيضا التراب الوطنى، وبدأوا يفيقون على صورة مختلفة لاسرائيل، ليست اسرائيل المنتصرة فحسب ، بل اسرائيل «الديمقراطية» حتى أن كثيرا من التحليلات العربية ذهبت الى أن السبب الجوهرى لهزيمة ١٩٦٧ فى مصر هو استبدادية عبد الناصر وانسحاق شخصية المواطن، أى الجندى.

كل ذلك كان يمكن أن يمهد لفجر ددديمقراطى جديد، ولكن هذا الفجر لم يأت أبدا، برغم أن شمسه تطل للحظات خاطفة من حين لآخر على بعض البقاع العربية من خلف سحب كثيفة، سرعان ما تتحول فى كثير من الاحيان الى برق ورعد الجماعات الاصولية.

لماذا لم تشع شمس الديمقراطية رغم كل هذه المقدمات؟

سؤال حاول الإجابة عليه نحو ١٢٠ باحثا ونشيطا لحقوق الانسان من ١٢ دولة عربية اجتمعوا فى مارس الماضى بالقاهرة بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ومؤسسة مواطن الفلسطينية ومجلة السياسة الدولية.

ويمكن تلخيص عناصر الإجابة التى ترددت على مدار أربعة أيام، فى هيمنة ثقافة ذات طابع بطريركى، ضعف مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى، مقاومة النخب الحاكمة، ضعف الحركة السياسية المعارضة، صعود الاصولية الاسلامية، ضعف المجتمع المدنى والثقافة المدنية، ثم أخيرا العامل الخارجى.. أى مسئولية الغرب، وهذا ما يتصل بمقالنا.

ترجع مسئولية الدول الغربية لاعتبارين:

الأول: مباشر، وذلك من خلال الدعم التاريخى الذى قدمته ومازالت تقدمه لأغلب النظم الاستبدادية فى العالم العربى.

الثانى: غير مباشر، ناجم عن الموقف المعادى لأغلبية هذه الدول للقضايا العربية الاساسية، وخاصة القضية الفلسطينية، مما أدى الى خلق شعور عارم بالحصار وعدم الأمان والاستهداف، والاستعداد بالتالى لقبول العسكرة وتحبيذها وسيادة روح التطرف والتشدد.

وقد ترتب على ذلك نتيجتان هامتان:

١ـ خلق مناخ موات لصعود الأصولية الاسلامية التى ترفع لواء الدفاع عن الهوية العربية الاسلامية فى مواجهة الغرب الصليبى.

٢ـ تهميش تأثير المكافحين من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان باعتبارهم مروجين لبضاعة مستوردة من عدو لا يترفع عن استخدام هذه الشعارات لتفكيك المجتمعات العربية.

* مقال نشر في جريدة «فرايتاج الالمانية» في ٥ ابريل ١٩٩٦

فإذا كانت كلمة الغرب فى الشارع العربى هى مرادف للانحياز المطلق لاسرائيل العدو التاريخى للعرب، وتدمير العراق والتواطؤ على مذابح البوسنة، فلنا أن نتصور التأثيرات السلبية الفادحة للربط بين الغرب وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان على مصداقية حركة حقوق الانسان فى العالم العربى.

وعلى نقيض ما يعتقد الكثيرون، فإنه كلما زاد استخدام الغرب «لرطانة» حقوق الانسان فى خطابه السياسى، فإن ذلك يؤدى الى وضع حركة حقوق الانسان فى ظروف أكثر سوءا.

لقد اصيبت فكرة حقوق الانسان بالعالم العربى باضرار جسيمة نتيجة عدم إعمال الغرب لنفس المعيار فيما يتصل باعمال اسرائيل الإرهابية التى امتدت من تونس الى لبنان، ولكن الفكرة تلقت ضربة قاصمة فى مطلع التسعينيات.

فقد استخدم الغرب رطانة حقوق الانسان لاعطاء مظلة اخلاقية لتدمير العراق فى إطار عملية تحرير الكويت وما بعدها، ولكن ذلك أثار التساؤلات حول حقيقة موقف الغرب من سجل العراق فى حقوق الانسان قبل غزوه للكويت؟ وصمته عن حرب الإبادة التى شنها صدام حسين ضد الأكراد، وقصفه الكيماوى لهم قبل غزو الكويت بشهور؟ ثم صمت الغرب بعد تحرير الكويت عن الاجتياح والقصف التركى للأكراد شمالى العراق؟

لقد كانت هذه أقوى رسالة للرأى العام العربى حول تلاعب الغرب بقضية حقوق الانسان، وبالتالى شكلت مصدرا لأكبر الاساءات لحركة حقوق الانسان فى العالم، وليس فى العالم العربى فحسب.

لقد كان الوجه الآخر للرسالة يفيد بأن قضية حقوق الانسان، هى قضية غير جادة، وأنها مجرد ديكور لتجميل صورة المتلاعبين خلفها وتزيين أهدافهم غير المعلنة. على هذه الارضية فإن التساؤل عن حقيقة موقع الحركة العربية لحقوق الانسان، وما إذا كانت طرفا ضالعا فى التلاعب، أو أداة مخدوعة ومستخدمة فيه؟ هو سؤال لا قيمة له فى نظر بعض أوساط الرأى العام العربى.

فى هذا المناخ تناضل الحركة العربية لحقوق الانسان، ففى الوقت الذى تحارب فيه أنظمة استبدادية، واصولية اسلامية تجتاح المنطقة وتدق أبواب الحكم فيها بعنف، فإن عليها ايضا أن تبرهن كل يوم، وكل لحظة للرأى العام فى بلادها أنها ليست ظلا للغرب!

وعليها أن تقوم بذلك، وهى تفتقر فى أغلب البلدان العربية الى الشرعية القانونية، وفى كل البلدان الى الشرعية الثقافية والقاعدة الاجتماعية، نتيجة هيمنة الثقافة البطريركية، وتدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة لحساب قيم التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى، وضعف التيار السياسى الليبرالى، وفقدان الثقة بينها وبين التيارين الماركسى والقومى العربى اللذين لهما وزن وتأثير كبيران فى الساحة السياسية والثقافية، وضعف الثقافة المدنية وحداثة المجتمع المدنى العربى، والعداء الشديد الذى يكنه لها التيار الاسلامى، ومواجهته لها بأجندة بديلة لحقوق الانسان تقوم على تقويض فكرة العالمية وقيمة المساواة.

فى ظل هذه المعطيات يمكن تخيل كيف تتعرض الحركة العربية لحقوق الانسان لأضرار شديدة بسبب رطانة الحكومات الغربية حول حقوق الانسان، وحملة الكراهية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين، التى تقدم الاسلام كعدو دون أى اساس منطقى، فالثقافة الاسلامية مثل غيرها من الثقافات تضم مزيجا من الافكار والافكار المضادة، وتلعب الظروف السياسية دورا حيويا فى سيادة نسق معين من الافكار والمفاهيم وطمس نسق آخر.

لقد كانت المسيحية فى العصور الوسطى هى قرين الاستبداد، ولعبت الكنيسة دورا حيويا فى دعم النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا فى النصف الأول من هذا القرن، ولكن ذلك لم يكن ليعنى أن يدعى الناس للتخلى عن دينهم حتى يلحقوا بركب الانسانية، أو تقديم دينهم باعتباره قرينا لكل ما هو دموى وبشع ومتخلف.

إن افضل دعم للنضال الديمقراطى ولحركة حقوق الانسان فى العالم العربى، ليس مزيدا من رطانة حقوق الانسان، أو قيام حكومات تفتقر سياستها الى الحد الادنى من المصداقية بربط معوناتها الاقتصادية باحترام حقوق الإنسان، أو حتى بضخ مزيد من الأموال للمنظمات غير الحكومية المعنية لحقوق الانسان.

إن المطلوب من الرأى العام فى الغرب هو مزيد من التفهم للشروط الصعبة التى تناضل فيها هذه الحركة، والضغط على حكوماتها من أجل اتخاذ موقف عادل ونزيه من القضايا الحيوية للعالم العربى، والعمل على وقف الحملة العنصرية ضد الاسلام والمسلمين، واقامة جسور من التفاهم بين الثقافتين بما يهيىء المناخ لحصار التطرف والتعصب الدينى وشيوع قيم التسامح وحقوق الانسان.

ضحايا أطفال العراق يفوقون ضحايا هيروشيما وناجازاكي

وصف تقرير صادر فى الولايات المتحدة الامريكية عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق بانها الأشد قسوة فى التاريخ، وقدر عدد ضحاياها من الاطفال بنصف مليون بما يفوق ضحايا القنابل الذرية التى القيت على اليابان فى الحرب العالمية الثانية.

انتقد التقرير الصادر عن مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ـ الذى تأسس بالولايات المتحدة عام ١٩٩٣ ـ انتهاك مجلس الأمن للقانون الدولى الانسانى، وعدم مراعاته لاعتبارات حقوق الانسان، أو التزاماته القانونية تجاه شعب العراق عند فرض هذه العقوبات على نظام صدام حسين.

لاحظ التقرير الذى صدر فى مايو ١٩٩٦ بناء على مسح شامل قام به فريق من الباحثين المتخصصين المنتمين الى ثماني دول أن مرور ست سنوات على تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق لم يقوض اركان النظام القمعى العراقى، على حين اصابت بآثارها القطاعات الهشة فى المجتمع العراقى، وخاصة الاطفال حيث يشير التقرير الى ارتفاع معدل وفيات الاطفال الى خمسة أضعاف نظرا لانهيار القطاع الصحى، وما نتج عنه من انتشار الأوبئة والأمراض وتلوث المياه، فضلا عن النقص الشديد فى المستلزمات الطبية مثل الادوية وادوات الجراحة والتخدير.

ويتساءل التقرير عن جدوى نظام العقوبات ذي التكلفة الرهيبة على السكان دون أن يكون له أدنى تأثير على حكوماتها، فيشير الى الارتفاع القياسى لمعدلات التضخم، وما ترتب عليه من ارتفاع اسعار السلع الاساسية، وخاصة الاغذية التى ارتفعت اسعارها ١٥ مرة على الاقل مع ابقاء الاجور على حالها.

ويؤكد التقرير أن الوفورات المالية التى يقدمها اتفاق النفط مقابل الغذاء قد تساعد فى تخفيف حدة الأزمة، إلا أنها لن تكون كافية لتحقيق تقدم ملموس، ويذكر أن الاتفاق يتيح للعراق تخصيص ١,٦ مليار دولار للاحتياجات الانسانية للشعب العراقى (١٨ مليون نسمة) أى بمعدل ٧,٥ مليار لكل شخص، فيما تقدر الأمم المتحدة احتياجات العراق من الغذاء والدواء بما قيمته ٣,٦ مليار دولار سنوياً.

وحول التقييم القانونى للعقوبات التى فرضها مجلس الأمن على العراق، أكد التقرير أن المجلس أعطى لنفسه الحرية لفرض عقوبات جماعية على الشعب العراقى للتخلص من حكامه. وبذلك فشل فى ادراك التزاماته القانونية تجاه شعب العراق.

اتهم التقرير مجلس الأمن بانتهاك حق الحياة.. وبالاسهام فى انتهاك الحقوق الصحية، والحق فى الحياة الكريمة، كما انتقد اصرار مجلس الأمن على مواصلة العقوبات ومحافظته بالتالى على استمرار معاناة الاطفال فى العراق التى يصفها بأنها من أخطر انتهاكات حقوق الطفل فى التاريخ الحديث.

كما اتهم التقرير مجلس الأمن بانتهاك القانون الدولى الانسانى خاصة فى مجال التمييز بين الأهداف المدنية والاهداف العسكرية، وضمان عدم اصابة الاهداف المدنية عند مهاجمة الاهداف العسكرية مما أدى الى موت الآلاف من المدنيين.

أكد التقرير أن الرأى العام الدولى لن يتسامح عن موت مئات الآلاف من الاطفال العراقيين بسبب العقوبات، ووجه اللوم الى مجلس الأمن لعدم سعيه لايجاد بديل مقبول لهذه العقوبات الشاملة، وطالب التقرير بالاستعاضة عن العقوبات الاقتصادية باشكال اخرى من الضغوط مثل الحظر العسكرى، والعقوبات الدبلوماسية، كما طالبه بإيجاد آليات مستقلة لرصد التنفيذ الفعلى لانظمة العقوبات المختلفة، وأكد على ضرورة السماح للعراق بتصدير كميات من النفط تكفى لتلبية حاجات مواطنيه

الأمم المتحدة تقر بتردى الأوضاع لكنها تتنصل من المسئولية!!

تميز التقرير الذى قدمه السيد «ماكس فان درستويل» المقرر الخاص بحقوق الانسان فى العراق فى مارس ١٩٩٦ باعطاء اهتمام خاص لحقوق الانسان العراقى الغذائية والصحية. وكانت التقارير التى دأب المقرر الخاص على تقديمها خلال السنوات الماضية قد اشارت الى هذه الحقوق، إلا أن هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها الربط بين العقوبات الاقتصادية التى يفرضها مجلس الأمن، والحقوق الغذائية والصحية فى العراق وإن بشكل غير مباشر.

التقرير يقدم صورة تفصيلية لاوضاع الاقتصاد العراقى، فيؤكد استمرار تدهورها، مشيرا الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية والسلع الاساسية بصورة جعلتها بعيدة عن متناول أيدى معظم السكان، حيث ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٣٢ فى المائة فى عام ١٩٩٥، فيما هبطت قيمة العملة الوطنية بنسبة ١٩٢ فى المائة.

كما يرصد التقرير ما أدى اليه التردى العام فى الحالة الاقتصادية مقترناً بالنقص المستمر فى الاغذية، من تفاقم الحالة الصحية المتردية أصلا فى شتى انحاء البلاد، وبصورة خاصة تزايد عدد حالات الامراض التى تنقلها المياه الملوثة وحالات الاصابة بالاسهال، كما اشار التقرير الى تسجيل ٣٤٠ حالة اصابة مؤكدة بالكوليرا فى محافظة السليمانية وحدها.

وبينما سجل التقرير اسفه لقيامه بواجب محزن هو تسجيل الحالة الأخيرة فى التدهور باستقرار لدى معظم السكان، وخاصة اشد قطاعاتهم ضعفاً وقوامها الاطفال والحوامل والمسنون والمعوقون، فقد حملت الحكومة العراقية المسئولية الكاملة عن هذا التردى، وهو أن يؤكد أنه ليس هناك حظر مفروض على استيراد العراق للمواد الغذائية أو الطبية لاغراض انسانية فانه يتهم الحكومة العراقية باساءة توزيع مواردها مشيرا الى قيام الحكومة باستيراد رخام ايطالى بما قيمته ٢٥ مليون دولار لبناء «أكبر مسجد فى العالم»، كما اتهم الحكومة العراقية بعدم العدالة فى توزيع سلتها الغذائية، مشيرا الى تمتع اعضاء حزب البعث والضباط العسكريين بشبكة خاصة للتوزيع الغذائى.

ورغم تأكيد التقرير أن «عدد الجماعات والاشخاص ذوى الامتيازات يبدو أخذاً فى التناقص»، وأنه «من المعترف به تماماً أن ملايين الناس الابرياء يعانون» فإنه يؤكد أن التزامات الحكومة العراقية تجاه شعبها تقتضى استخدام الموارد المتاحة من أجل إعمال الحق فى الغذاء والحق فى الرعاية الصحية»، وعلى الرغم من أن التقرير يقدر الاحتياجات الغذائية الاجمالية للعراق تبلغ نحو ٢,٧ مليار دولار، فإنه يؤكد أن الموارد المتاحة من خلال تطبيق صيغة النفط مقابل الغذاء لا تغطى القيمة الاجمالية لهذه الاحتياجات.

بعد صعود الليكود : حقوق الفلسطينيين الى أين؟

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان حوارا مفتوحا مع الاستاذ عباس شبلاق مدير مركز شمل للاجئين الفلسطينيين حول تأثير تعثر التسوية السلبية على الأوضاع داخل الاراضى الفلسطينية. وقد قدم شبلاق عرضا للاوضاع فى الداخل الفلسطينى بعد تولى حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو السلطة فى اسرائيل، مشيرا الى أن الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى يعانون من الاغلاق المتكرر لمناطق الحكم الذاتى، حيث ان الجيش الاسرائيلى يسيطر على الطرق العامة فى مناطق الحكم الذاتى وهو ما يعنى عزل هذه المناطق عن العالم بالاضافة لعدم سماح اسرائيل للطلاب بالسفر لجامعاتهم حيث منع ٢٥٦ طالب فلسطينى من العودة الى جامعاتهم خارج فلسطين كما ان هذا الاغلاق يعنى الغاء كل تصاريح السفر والرحلات.

واضاف الاستاذ شبلاق ان معظم التقارير التى تصف الاوضاع فى مناطق الحكم الذاتى تهتم وتركز على الجانب السياسى، بالرغم من أن الجانب الاجتماعى هو الأكثر اهمية، فهذا الجانب هو ما يعنى منع العمال من الوصول الى اماكن عملهم، وهو ما يعنى انه من الممكن ان تمنع من فتح محلك إذا كان فى بلدة أخرى، بل والاكثر خطرا انك لا تستطيع ان تذهب بمريض الى مستشفى فى بلدة أخرى.

أكد شبلاق انه من المستحيل فى ظل الاغلاق المتكرر الحديث حول استقرار الاقتصاد الفلسطينى، مشيرا الى أن نسبة البطالة وصلت اعلى معدلاتها منذ تولى ياسر عرفات مقاليد الحكم فى المناطق الفلسطينية، حيث بلغت هذه النسبة فى الضفة الغربية ٣٠٪ وفى غزة ٥٠٪، منوها ان أعلى نسبة للعمال الذين يعملون فى اسرائيل هم من مخيمات اللاجئين، وأنه لا يوجد أى نظام صناعى يعوضهم هذه الخسارة.

واضاف شبيلاق ان السلطة الوطنية الفلسطينية تقف مكتوفة الأيدى فى مواجهة هذا الصلف الإسرائيلى الذى استشرى بعد وصول نتنياهو للسلطة الذى تشبث بالكثير من الشعارات التى تعبر عن الالتزام بالايديولوجية الصهيونية، وهو ما يدفعه الى رفض تنفيذ اتفاقيات السلام التى وقعها سابقه شيمون بيريز، بالاضافة الى تجميد مفاوضات المرحلة النهائية. رأت هذا التطرف من جانب الحكومة الاسرائيلية أدى إلى مزيدا من التشدد بين قطاعات من المستوطنين سواء داخل الخليل أو خارجها.

ولاحظ شبلاق ان سلطة الحكم الذاتى تمكنت من توظيف الانتفاضة الأخيرة لمصلحتها حيث اصبح هناك تقارب وتعزيز علاقات بين السلطة الفلسطينية والشعب، واصبح هناك معنى جديدا للانتفاضة وهو انتفاضة من خلال سلطة الحكم الذاتى، بالاضافة الى استفادة السلطة من وجود شرخ بين الاتجاهات المختلفة فى حركة حماس وائتلاف دمشق، للتحرك نحو الوحدة الداخلية.

التطبيع اشكالية كبرى

وفيما يتعلق بالتسوية السلمية اشار أ شبلاق انه قد اصبح هناك جمهور ينادى بفكر الحوار مع قوى السلام الاسرائيلية، وهناك ايضا عدد من الاعمال المشتركة بين الفلسطينيين وانصار السلام فى المجتمع الاسرائيلى مثل تنظيم مسيرة مشتركة فى الخليل، واخرى فى القدس، ولعل هذا الاتجاه ايضا هو ما يطرح قضية التطبيع مع اسرائيل على السطح، مشيراً الى اشكالية كبرى تتعلق بموضوع التطبيع وهى انه إذا كان كبح جماح التطبيع من جانب الدول العربية مع اسرائيل يعزز وضع الفلسطينيين فى الداخل، ويعزز ايضا وضع المفاوض العربى إلا أنه فى المقابل تظهر تجربة ١٩٤٨ كأحد التجارب المأساوية وما نتج عنها من عزل الفلسطينيين بالداخل بدعوى عدم التطبيع مع اسرائيل.

واضاف أ. شبلاق ان الذهنية العربية تعانى من نوعين من الوهم الذى ينبغى مراجعته. الأول هو الوهم بأن المجتمع الإسرائيلى هو لون واحد واتجاه واحد معاد لأى وجود عربى، والثانى يعتبر انه بمجرد الاتفاق مع اسرائيل تنتهى المشكلة استنادا لامتلاك النص الحقوقى، ومن ثم تسقط كل عناصر الضغط على اسرائيل لاجبارهم على تنفيذ هذه الاتفاقيات.

واعرب أ. شبلاق عن اعتقاده بأن المرحلة المقبلة تتطلب العمل على ثلاثة محاور رئيسية هى:

١ـ ضرورة قراءة الوضع العالمى جيدا والاستفادة من الداعمين للقضية الفلسطينية والحقوق العربية، ومحاولة تفعيل هذا الدعم فى الضغط على اسرائيل لتنفيذ مقررات السلام.

٢ـ قراءة الوضع فى الداخل الاسرائيلى ومحاولة كسب مؤيدين لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى داخل المجتمع الإسرائيلى.

٣ـ محاولة تكثيف الدعم العربى للقضية الفلسطينية، واستخدام كل أوراق الضغط العربية للوصول الى افضل وضع ممكن للشعب الفلسطينى.

السلطة الوطنية تتفوق

وقد اثارت المناقشات عدداً من الملاحظات والقضايا الهامة. ويبرز هنا ما اشار اليه أ. عبد القادر ياسين من أن السلطة الفلسطينية وجهت الانتفاضة حتى تحافظ على شرعية وجودها، وخاصة ان الانتفاضة جاءت فى فترة تراجع فيها وجود القبول الشعبى لاعضاء السلطة الوطنية واضافة الى ذلك فإن هذه السلطة هى التى كبحت جماح الانتفاضة بعد يومين من قيامها، كما عمدت الى تقويض البنى التحتية لحركتى حماس، والجهاد الاسلامى. والقت القبض على رموزهما، واستولت على المخازن السرية للسلاح، ومن ثم افقدت حماس قوتها، فى الوقت الذى كان عليها استخدام حماس كورقة للضغط على اسرائيل فى المفاوضات.

واضاف عبد القادر ياسين ان ممارسات السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الانسان فاقت ماكانت تفعله اسرائيل نفسها مع الفلسطينيين، حيث توفى سبعة فلسطينيين داخل سجون السلطة الفلسطينية نتيجة للتعذيب.

واوضح احمد عبيد ان موقف الحكومة الاسرائيلية الآن هو محاولة لاحياء المشروع الصهيونى القديم، وتتجلى مظاهر ذلك فى الاحتفال بالقدس الإسرائيلية، تأجيل المفاوضات حول القضايا المعلقة، الجهود الامريكية لتصفية وكالة غوث اللاجئين ومنع الوكالة من القيام بدورها الانسانى، ومحاولة فرض خيار بورتوريكو، ومحاولة اسرائيل لأن يكون الحل فى قضية اللاجئين هو تسكينهم فى اماكن اقامتهم وليس عودتهم.

الدور الإدارى مطلوب

واشار د. جمال عبد الجواد الى أن تقييم أداء السلطة الفلسطينية يكشف عن قدر من انتهاك حقوق الانسان لم يكن متوقعا من هذه السلطة، بل وربما الكارثة ان انتهاكات حقوق الانسان فى مناطق الحكم الذاتى فاقت الممارسات الاسرائيلية الأمر الذى يخلق شعوراً بالصدمة، وأكد أن نجاح مشروع الحكم الذاتى الفلسطينى مرهون بمدى نجاح السلطة الفلسطينية فى إدارة الأمور ومدى ما تحصل عليه من تأييد شعبى. وفيما يتعلق بموضوع التسوية السلمية. وأكد د. جمال ان التجربة برهنت على ضعف فاعلية الدور الأوروبى والسوفييتى فى عملية السلام، باعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك اغلب مفاتيح القضية، وهى الدولة الوحيدة القادرة على تقديم الضمانات الأمنية التى تشكل لب القضية فى اللحظة الراهنة، واضاف بأن الدور الأوروبى قد يبرز فى مرحلة لاحقة بعد تجاوز عقبة الأمن، وقد يكون اكثر فاعلية وحيوية عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل التنمية الاقتصادية.... الخ.

موضحاً أن ذلك لا يعنى الاستغناء عن الدور الأوروبى فى المرحلة الحالية بل يجب الضغط بالدور الاوروبى لتحقيق مكاسب عربية على مسار التسوية السلمية.

واشار د. جمال فيما يتعلق بموضوع التطبيع مع اسرائيل الى ان الامر يظل مرهونا بالتصور العربى لأفق التسوية السلمية، وهناك تصوران، الأول: يرى ان الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود لا حدود ومن ثم فان نهاية هذا الصراع هو ما يعنى نهاية الدولة الاسرائيلية وإزالتها، والثانى: يقبل بالتفاوض حول الحدود العربية الاسرائيلية بحدود ١٩٦٧ ويقبل بمبدأ التفاوض حول فكرة التعايش المشترك بغض النظر عن التفاصيل وهذا التصور لنهاية الصراع العربى الاسرائيلى هو ما يحكم عملية التطبيع مع اسرائيل.

وأكد د. جمال ان تحقيق تقدم على مستوى التسوية السلمية يتطلب التأثير على الرأى العام الإسرائيلى بشتى الطرق وتغيير توجهاته، ومن ثم العمل على خلق جماعة ضغط على الحكومة الاسرائيلية من داخل المجتمع الاسرائيلى.

المقاطعة: غاية أم وسيلة؟

وبينما اشار أ. علاء قاعود الى ان الذهنية العربية قد حولت عملية المقاطعة مع اسرائيل من أداة الى غاية، فالأصل أن المقاطعة إحدى أدوات الصراع وليست غاية فى ذاتها وان المقاطعة وسيلة تستخدم للضغط على الحكومة الاسرائيلية للحصول على الحقوق التاريخية للأمة العربية، إلا أن الواضح ان الذهنية العربية حولت هذه الأداة الى غاية وباتت غاية ما تصبو اليه، هو قطع العلاقات ورفض التطبيع مع اسرائيل واضاف بأن المثقف العربى يقف دائما فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى موقف المفعول به، فهو ينتظر الفعل من اسرائيل ليتحدث عن رد فعله، وعندما يتحدث عن الفعل فينتظر حدوثه عند الآخرين، وهو ما يعكس حالة العجز الشديد. مشيرا الى أنه الآن يطرح وبالحاح العمل على مواقف الرأى العام الإسرائيلي، بالرغم من أنه هناك عددا من الضروريات الأكثر الحاحا مثل التطبيع العربى ـ العربى، التطبيع العربى ـ الفلسطينى، تطبيع المثقفين المصريين مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فلماذا نهرب من المهمة الملقاة على عاتقنا لمهام ليست اكثر الحاحا؟!

الليكود والعمل لا يختلفان

واشار أ. بهى الدين حسن الى ان السلوك العام للحكومة الاسرائيلية لا يختلف كثيرا سواء كانت بزعامة حزب العمل، أو حزب الليكود، فكلا الحزبين يقومان بتنفيذ نفس المخطط، وان كان حزب العمل ينفذ هذا المخطط بدبلوماسية اكثر ويظهر نوعا من المرونة والتى كانت سببا اساسيا فى النجاح الذى حققه حزب العمل فى المفاوضات العربية الاسرائيلية، وكذلك النجاح فى اقامة علاقات قوية نسبيا مع عدد كبير من الدول العربية. واضاف ان ثمة رأيين فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين فى الداخل الأول يرى أن الشعب الفلسطينى على استعداد لاستئناف الانتفاضة من جديد ضد اسرائيل، بينما يرى الثانى ان هناك احتمالات انتفاضة ضد الحكم الذاتى بسبب الموقف الاقتصادى وانتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الانسان.

ويعود أ. عباس شبلاق ليؤكد فى نهاية الحوار على أن المشروع الصهيونى فى حالة هبوط واضح حيث انه اصبح مشروعا بلا افق، بالاضافة الى انه اصطدم فى حوائط اقليمية ودولية، وفيما يتعلق بأوضاع حقوق الانسان فى مناطق الحكم الذاتى اشار أ. شبلاق الى أن الكيان الفلسطينى كيان جديد، وبالتالى تختلف اعتباراته عن مثيلاتها فى المجتمع المستقر، واضاف الزعامة الفلسطينية تعطى الأولوية لتثبيت سلطتها فى هذا الكيان، وفى المقابل فان منظمات حقوق الانسان حسب اعتقاده، لم تستوعب بعد فكرة التغيير الذى يحدث بعد استلام السلطة، ومن ثم اصبحت مهمتهم اصعب

هل نحيي الذاكرة زمن النساء ؟

تحت رعاية جمعية النداء الجديد بالقاهرة، نظمت مجموعة بحث المرأة والذاكرة فى الفترة من ٢٣ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ ندوة بعنوان «قراءة التاريخ من وجهة نظر المرأة - زمن النساء والذاكرة البديلة».

انطلقت فكرة تنظيم الندوة من حقيقة ان النساء يشكلن جزءا هاما من المجتمع وقمن بدور هام فى صنع وتشكيل التاريخ العربى، ومع ذلك فقد تعرض دورهن للتجاهل والتهميش، وتم استبعادهن من التاريخ الرسمى المدون، أما الحالات الاستثنائية التى دونت فيها للنساء أدوار هامة فى التاريخ. فقد كانت تسجل كحالات فردية خارقة للعادة، و من ثم فإن محاولة مجموعة بحث المرأة والذاكرة استهدفت انعاش الذاكرة العربية من خلال تتبع اخبار النساء واعادة قراءة التاريخ ولكن من وجهة نظر المرأة.

وقد شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى هذه الندوة التى ضمت عددا من الباحثين والباحثات من كل من مصر ولبنان وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب.

تناولت محاور الندوة دور المرأة فى الحقل الدينى من خلال عدة أوراق مثل «النسوية صوت مسموع فى النقاش الدينى» لفريدة بنانى «المغرب»، والتأريخ للنساء العابدات فى الاسلام لأميمة أبو بكر، ومساهمة النساء فى بناء الفقه لزينب معادى «المغرب». وتناولت أوراق اخرى دور النساء فى النضال الوطنى. والقت بعض الأوراق الضوء على جوانب حياة النساء المصريات من خلال الوثائق العربية «عماد ابو غازى» كما اتجه بعضها الى اجراء دراسة مقارنة للزواج والطلاق قديما وحديثا. واظهرت هذه الاوراق أن وضع شروط اختيارية فى عقد الزواج ليست فكرة حديثة بل هى قائمة ومستخدمة منذ القرون الأولى للاسلام.

كما تضمنت أوراق الندوة عددا آخر من الموضوعات من بينها غياب المرأة الريفية فى التاريخ الاجتماعى، والتأريخ للمرأة إبان الحملة الفرنسية، والمرأة البيزنطية فى الكتابات الاسلامية، وأدب تفسير الاحلام وتشكيل صورة المرأة، والصحافة النسائية اللبنانية.

وقد عرضت مجموعة بحث المرأة والذاكرة فى ختام الندوة مشروع قاعدة بيانات المرأة والذاكرة الذى يعد بمثابة تجربة طموحة لتسجيل اخبار النساء المنسيات اللاتى لعبن ادواراً بارزة فى التاريخ المصرى على مر العصور. وقد دعت المجموعة المشاركات من الدول العربية الأخرى لتبنى المشروع ومحاولة تطبيقه فى بلدانهم للمحافظة على التاريخ النسائى من الاندثار والنسيان.

يذكر أن مجموعة بحث المرأة والذاكرة تتكون من باحثات مهتمات بقراءة التاريخ العربي من منظور يأخذ فى الاعتبار التشكيل الثقافى والاجتماعى للجنس فى اطار السعى لتطور الحياة الثقافية والاجتماعية بصورة اكثر عدلاً.

المركز الافريقى للديمقراطية ودراسات حقوق الانسان ينظم دورة تدريبية بالقاهرة

نظم المركز الافريقى للديمقراطية ودراسات حقوق الانسان اعمال الدورة التدريبية الثانية لإدارة المنظمات غير الحكومية، والتى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ٤ ديسمبر ١٩٩٦ وذلك بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

وكان المركز الافريقى قد نظم اعمال دورته الأولى فى هذا المجال فى العاصمة الجابونية بنجول.

المشاركون فى اعمال الدورة ينتمون الى ٢٥ دولة افريقية، وقد بلغ عددهم نحو ٤٠ مشاركاً يمثلون عدداً من المراكز والمنظمات المعنية بحقوق الانسان ومن بينهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

تناول برنامج الدورة عرض الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ومناقشة آليات واشكاليات عمل اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب. وتركز برنامج المحاضرات على ترقية الآداء الإدارى للمنظمات غير الحكومية من خلال التركيز على فنون الإدارة والمحاسبة والمراجعة والحاسب الآلى.

المدافعون عن حقوق الانسان

بين مطرقة الجماعات .. وسندان الحكومات..

فى الوقت الذى تتعثر فيه الجهود الدولية الرامية الى اعتماد اعلان دولى لحماية نشطاء ومؤسسات حقوق الانسان، فى ظل تعنت عدد من الحكومات وبخاصة فى العالم الثالث، والتى تسعى الى تقويض هذا الاعلان وافراغه من مضمونه بحيث يصبح اعلانا لحماية الحكومات من نشطاء حقوق الانسان!! فقد كان على نشطاء حقوق الانسان أن يدفعوا فى بقاع مختلفة من انحاء العالم ضريبة تشبثهم برسالتهم النبيلة فى الدفاع عن حقوق الانسان.

وفى العالم العربى تنوعت ضريبة الدفاع عن حقوق الانسان لتشمل الاغتيال والاختفاء والسجن والتعذيب والمطاردات البوليسية، والمنع من السفر وتلويث السمعة والشرف.

فقد قتل يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وعضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، ليلحق بالشهيد فرج فودة العضو السابق لمجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، ومايزال الغموض يحيط بمصير منصور الكيخيا عضو مجلس امناء المنظمة العربية الذى اختفى فى القاهرة قبل ثلاث سنوات في اعقاب مشاركته فى اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة. وقاد انقلاب يونيو ١٩٨٩ فى السودان الى حل المنظمة السودانية لحقوق الانسان وسجن وتعذيب عدد من كوادرها وقياديها واضطرارها فى نهاية المطاف الى العمل فى المنفى. وعلى الرغم من ان سوريا قد خطت خلال السنوات الأخيرة خطوات هامة فى تصفية ظاهرة الاعتقال السياسى طويل الأمد اسفرت عن اطلاق سراح آلاف السجناء والمعتقلين فقد ظلت على موقفها الصارم من نشطاء حقوق الانسان وتجاهلت عشرات من المناشدات والنداءات العربية والدولية من أجل اطلاق سراح أحد عشر من قيادات لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان المحظور نشاطها فى سوريا والذين يمضون عقوبات بالسجن تصل بحق بعضهم الى عشر سنوات بعد محاكمتهم بصورة جائرة امام محكمة أمن الدولة ذات الطبيعة الاستثنائية والتى لا تخضع احكامها للمراجعة أو الاستئناف من أية جهة قضائية ، وقد افرجت السلطات السورية عن خمسة منهم مؤخراً .

وفى مصر مايزال قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يشكل عقبة كبرى امام اشهار المنظمة المصرية لحقوق الانسان التى تأسست عام ١٩٨٥ وتسعى السلطات لحجب المشروعية القانونية عن المراكز العاملة فى مجال حقوق الانسان والتى اختارت العمل من خلال صيغة الشركات المدنية غير الربحية تفاديا للقيود الهائلة التى يفرضها قانون الجمعيات والتى لا تفسح المجال لاشهارها فى اطاره. و كما تعمد السلطات من حين لآخر الى شن حملات تشهير واسعة النطاق بحق المؤسسات العاملة فى مجال حقوق الانسان للتشكيك فى نبل اهدافها، والطعن فى سمعة وشرف القائمين عليها فى اطار مخطط يستهدف عزلها عن مجتمعها وتهيئة المناخ لتقبل الضربات التى تستهدف تقويضها عبر القانون. وإذا كانت السلطات قد توقفت عن ملاحقة قيادات المنظمة المصرية لحقوق الانسان بعد اعتقالها وتعذيبها لثلاثة منهم خلال عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ فإن القيود التى تمارسها على حركة حقوق الانسان لم تتوقف واتخذت خلال عام ١٩٩٥ مظاهر متعددة حظرت بموجبها عدد من الاجتماعات والدورات التدريبية، كما شهد عام ١٩٩٦ مصادرة آلاف النسخ من مطبوعات التوعية التى اصدرتها جماعة تنمية الديمقراطية والتي تحث المواطنين على قيد اسمائهم فى الجداول الانتخابية وقامت السلطات فى نفس الوقت باحتجاز صاحب المطبعة المسئولة عن الطبع واثنين من العاملين لديه.

وإذا جاز القول بأن نشطاء حقوق الانسان فى المغرب يعملون حاليا فى مناخ اكثر رحابة وتسامحا فالمؤكد أن أسوأ الأوضاع هى تلك التى يواجهها نشطاء حقوق الانسان فى تونس أو فى مناطق الحكم الذاتى التى تديرها السلطة "الوطنية" الفلسطينية، وذلك اذا ما نحينا جانبا غالبية بلدان الخليج التى تجهض أولا بأول أية بوادر للعمل فى مجال حقوق الانسان.

وتخصص «سواسية» هذا الملف للوقوف على عقبات اعتماد الاعلان الدولى لحماية نشطاء حقوق الانسان، ولأبرز المواقع سخونة فى مجال اضطهاد النشطاء فى هذا المجال. تدعو من خلال هذا الملف الى تضافر أوسع الجهود للتضامن مع نشطاء حقوق الانسان المضطهدين فى عالمنا وحفز وتنسيق كافة جهود المنظمات غير الحكومية للتصدى للمخططات الحكومية الرامية الى تقويض مشروع اعلان حماية نشطاء حقوق الانسان.

نحو استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الانسان فى العالم العربى*

بدأت ارهاصات ميلاد الحركة العربية لحقوق الانسان فى الستينيات واتسعت خريطتها منذ ديسمبر ١٩٨٣ الذى شهد تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ليماسول بقبرص، والذى سرعان ما دشن ميلاد عدد كبير من منظمات حقوق الانسان حتى تجاوز عددها اكثر من ٢٨ منظمة، بينها ثلاث اقليمية. وتنشط الاغلبية الساحقة من هذه المنظمات فى مجال الرصد والرقابة والحماية، بينما يقوم الباقى بمهام التوعية والتعليم والمساعدة القانونية وإعادة تأهيل الضحايا. وبفضل الدور النشيط لهذه المنظمات صارت سجلات حقوق الانسان لأغلب الحكومات العربية مفتوحة أمام الرأى العام فى بلادها وفى المحافل الدولية. غير أن السنوات الأخيرة تشير الى أن الحركة العربية لحقوق الانسان تعانى من أزمة ذات شقين، الأول عام، خاص بأزمة الحركة العالمية لحقوق الانسان ككل، والثانى خاص بها.

جذور الأزمة

فالحركة العالمية لحقوق الانسان فى الوقت الراهن تعانى من أزمة عميقة تهدد بتهميشها كليا وتتجلى مظاهرها فى تراجع فاعليتها فى تحسين حالة حقوق الانسان. وشيوع الانزلاق التدريجى للفصل بين اهداف الحركة ووسائلها، وبروز انماط جديدة من انتهاكات حقوق الانسان لا تصلح معها الآليات السائدة التى تعطى أهمية حاسمة للمدخل القانونى ولأعمال الرقابة والرصد. وعجز الحركة عن ابتداع خطاب يأخذ فى اعتباره الخصوصية المتغيرة دون أن يكون ذلك على حساب عالمية مبادىء حقوق الإنسان، و فضلا عن عدم قدرتها على بلورة مواقف مشتركة من الاشكاليات المتجددة التى يطرحها الواقع المعاش، فقدانها زمام المبادرة تدريجيا بتأثير العوامل السابقة ، مما يضعها دائما فى موضع رد الفعل .

والحركة العربية لحقوق الانسان باعتبارها جزءا من حركة حقوق الانسان العالمية، تعانى بدورها من نفس المشاكل غير أن البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التى تعمل فيها اضافت مزيدا من المشكلات. فغالبية المنظمات العربية تفتقر الى الشرعية القانونية، كما تفتقر الى الشرعية السياسية نتيجة توافق الحكومات وأحزاب المعارضة على النظر إليها باعتبارها امتدادا لجسم اجنبى دخيل أو منبراً للمعارضة السياسية يحق لاحزابها أن تهيمن عليه وتوظفه، وفقدان الثقة بينها وبين التيارين الماركسى والقومى، فضلا عن العداء الذى يكنه لها تيار الاسلام السياسى. كما تفتقر الحركة العربية ـ كذلك الى الشرعية الثقافية نتيجة تدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة لصالح قيم التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى وعدم إيلاء اشكالية الخصوصية الثقافية الاهتمام الواجب، وحداثة ثقافة حقوق الانسان.

يضاف الى ذلك الآثار السلبية الخطيرة لسياسات عدد من الدول الغربية الكبرى تجاه عدد من أهم القضايا الحيوية العربية ، مما أضر بسمعة حركة حقوق الانسان، خاصة فى ظل اعتماد هذه الدول لرطانة حقوق الانسان فى خطابها السياسى.

وقد وضعت هذه الظروف الصعبة المنظمات العربية لحقوق الانسان أمام خيارات مريرة تتبدى ملامحها فى التهادن مع بعض الحكومات لصالح ضرب الاسلام السياسى بزعم أنه الأكثر خطورة على حقوق الانسان، أو التهادن مع الاجندة الايديولوجية للاسلام السياسى سعيا وراء سراب الشعبية المفتقدة، أو التحالف أو الالتحام بأحد الاحزاب السياسية المعارضة أو بائلافها، أو الصمت عن أعمال اغتيال وتعذيب المشتبه فى تعاونهم مع قوات الاحتلال الاسرائيلى أو تحديد موقف من العمليات الارهابية ضده خشية فقدان مؤكد للشعبية.

غير أن الخيار التلقائي المشترك لأغلب المنظمات العربية لحقوق الانسان، هو افتقارها لاستراتيجية شاملة واضحة تحدد موقفها من مختلف الاطراف «الحكومة ـ الاحزاب السياسية بما فى ذلك الاسلام السياسى ـ مؤسسات المجتمع المدنى ـ الاعلام ـ البرلمان ـ المنظمات الدولية ـ الحكومات الاجنبية.. الخ».

موجز ورقة مقدمة من بهى الدين حسن الي ورشة عمل «نحو تحقيق العمل : الاسلام السياسي وحقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» ـ نحو حماية افضل لحقوق الانسان ـ لجنة المحامين لحقوق الانسان ـ ٧ ـ ٩ مايو ١٩٩٦ بيكونسفيلد ـ بريطانيا.
بقية الورقة: تابع في العدد القادم "الاسلام السياسي وحقوق الانسان" مواجهة بين بهي الدين حسن وراشد الغنوشي

ومستهدفاتها من كل طرف على حدة، وخطتها فى إدارة علاقة الصراع/ الحوار مع كل طرف، وتوقعاتها، وما يستتبعه ذلك من أعمال التقييم ومراجعة الاهداف المرحلية والخطط العملية.

نحو استراتيجية شاملة

١ – التقليل من شأن الخصوصية الثقافية، وهو ما انعكس فى:

أ ـ أن المدخل الثقافى والتعليمى لا يشغل أكثر من مكانة رمزية مقارنة بالمدخل القانونى القائم على أعمال الرصد والحماية.

ب ـ أن أسلوب العمل السائد فى مجال تعليم حقوق الانسان إما أنه يقفز على إشكالية الخصوصية الثقافية، أو يتوهم أنه يحلها بمجرد تلقين المبادىء العالمية.

جـ ـ أن اسلوب العمل السائد فى مجال الاعلام ونشر الثقافة، لم يأخذ فى اعتباره مدى شيوع قراءة محافظة وسلفية للاسلام، تضعه فى مواجهة مبادىء حقوق الانسان، ومدى هيمنة هذه القراءة على قطاعات كبيرة من الرأى العام مما حول بعض المواد الاعلامية والثقافية لمنظمات حقوق الانسان الى أسلحة مضادة فى يد الاسلام السياسى لعزل منظمات حقوق الانسان وتحريض الرأى العام ضدها.

٢ ـ سيادة الروح الراديكالية القائمة على المجابهة المستمرة والتقليل من شأن المدخل الاصلاحى القائم على البناء التراكمى من اسفل واسلوب المفاوضة والوساطة.

إن قيمة أية استراتيجية تتحدد ليس فقط بسلامتها، ولكن بكونها محل اتفاق بين الاطراف القائمين على اعمالها، لضمان افضل وحدة للعمل تنتج أقصى تأثير ممكن، بما فى ذلك إدارة مفاوضات جماعية مع كل حكومة ـ عندما تتوافر معطيات ذلك ـ بمشاركة المنظمات المحلية والمنظمات الدولية الفاعلية فى هذه الدولة. وتتحدد ملامح هذه الاستراتيجية فى:

١ـ إعمال معيار الفاعلية فى تحقيق الهدف ـ أى تحسين حالة حقوق الانسان ـ لتقييم الأداء، وليس على مدى النجاح فى اتقان الوسائل المستخدمة لتحقيق الهدف.

٢ـ التركيز على التوجه الشامل، مع إيلاء اهتمام حاسم للتوجه من أسفل لأعلى ـ أى استهداف عقل وثقافة المجتمع ككل ـ مقابل التوجه السائد الذى يراهن فقط على التصحيح من أعلى لأسفل من خلال الحكومات والاحزاب السياسية.

٣ـ إيلاء عناية خاصة لتشييد وتعزيز الشرعية القانونية والسياسية والثقافية والقاعدة الاجتماعية لحركة حقوق الانسان.

٤ـ ايلاء اهتمام أكبر لقضايا تغيير السياسات والتشريعات المنافية لحقوق الانسان، بما فى ذلك المساهمة فى تصميم السياسات والتشريعات البديلة وتكتيل الجهود لاعتمادها من السلطات المعنية.

٥ـ ايلاء اهتمام اكبر فى حركة حقوق الانسان للتوجه الثقافى مقارنة بالوزن الساحق الذى يحتله الآن التوجه القانونى وأعمال الرصد والرقابة.

٦ – العمل المكثف لتعزيز الحساسية لقضايا حقوق الانسان فى مؤسسات المجتمع المدنى، وخاصة المنظمات التنموية وثيقة الصلة بالمجتمعات المحلية .

٧ – إدارة حوار ديناميكى مع كافة التيارات السياسية بما فيها الاحزاب الحاكمة، بهدف تعزيز وتعميق مرتكزات حقوق الانسان فى توجهاتها الفكرية والعملية، وبناء توافق سياسى عريض على قضايا حقوق الانسان بأفق صياغة ميثاق شرف لحقوق الانسان يلتزم به أى حزب عند وصوله للحكم.

شارك في هذا العدد

احمد التهامي اميرة عبد الفتاح
ايزيس تامر عادل لطفي
عصام محمد حسن علاء قاعود
محمد حسين منار وفا

مشروع الاعلان الدولى

حماية لنشطاء حقوق الانسان أم حماية للحكومات؟!

اثنا عشر عاما مضت تقريبا، منذ قررت لجنة حقوق الانسان، بالأمم المتحدة فى مارس ١٩٨٥ انشاء فريق عمل مفتوح العضوية لصياغة مشروع الاعلان الدولى لحماية نشطاء حقوق الانسان. ومع ذلك فإن هذا المشروع لم يعرف بعد طريقه الى الاصدار فى الوقت الذى يدفع فيه نشطاء حقوق الانسان فى بقاع مختلفة من العالم ثمنا لشجاعتهم فى التصدى لانتهاكات حقوق الانسان، سواء من خلال الملاحقات الأمنية والتعذيب أو الاغتيال أو أحكام الاعدام... الخ.

مشروع الاعلان الذى تأخر صدوره يقع حسب الصياغة الأخيرة لمسودته التى ناقشتها الدورة الحادية عشرة للفريق العامل فى يناير ١٩٩٦، فى ثمانى صفحات. وينطلق المشروع من مسئولية كل دولة عن تعزيز وحماية حقوق الانسان المعترف بها عالميا، وحق ومسئولية الافراد والجماعات والروابط فى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية. ويتضمن المشروع حقوقا والتزامات اساسية، فى مقدمتها الحق فى تأسيس الجمعيات الاهلية، وحرية نشر المعلومات والحق فى المعرفة وفى لفت أنظار الرأى العام الى انتهاكات حقوق الانسان، والحق فى المشاركة فى انشطة سلمية مناهضة لهذه الانتهاكات، والحق فى الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الدولية، والحق فى عرض وتقديم المساعدات للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا - ويتيح مشروع الاعلان حق تلقى واستخدام التبرعات المالية وغيرها من المساهمات، وهو إن كان يرهن هذا الحق وعددا آخر من الحقوق باحكام التشريع الوطنى، إلا أنه يوضح فى الفصل الخامس ان المقصود هو القانون الوطنى المتسق مع ميثاق الامم المتحدة والتعهدات الدولية الأخرى.

وعلى مدى أحد عشرة دورة لاجتماعات الفريق العامل تم الاتفاق على ١٦ مادة من مواد المشروع التى لا تتجاوز ٢١ مادة حيث دأبت بعض دول العالم الثالث وعلى رأسها كوبا والصين على بذل كل ما فى وسعها لعرقلة وافشال سير العمل بالمشروع، مستغلة فى ذلك قاعدة الاجماع التى يجرى العمل على اساسها، ففى كل مرة تتوصل فيها أغلبية الدول الحاضرة الى ايجاد اتفاق تذكر البعثة الكوبية بقاعدة الاجماع وتسجل معارضتها. وعلى مدار ٢٠ جلسة عقدها فريق العمل فى دورته العاشرة فى يناير ١٩٩٥ لم يتم التوصل لأى توافق فى الآراء إلا حول ثلاث مواد فقط. والمؤسف ان اعتماد هذه المواد جاء بعد خضوع مجموعة العمل للاقتراحات والتحفظات الكوبية رغم اقرار العديد من ممثلى الدول بأن المقترحات الكوبية انطوت على قيود صارمة وبالغة التعقيد، وهو الأمر الذى دعا بعض المنظمات غير الحكومية للتعبير عن قلقها فيما يتعلق بالاتجاه التوفيقى والاسترضائى لدى مجموعة العمل ككل لدى مجابهتها باقتراحات غاية فى السلبية ومن شأنها أن تمنح مزيدا من السيطرة للحكومات على حساب الانشطة المشروعة للمنظمات غير الحكومية.

والواقع أن هذا الاتجاه التوفيقى املته المفاضلة بين امرين، القبول بالمقترحات الكوبية أو اعلان فشل الفريق العامل فى التوصل الى مسودة الاعلان. على ان هذا النهج لم يساعد فى احتواء التصلب الكوبى الذى لقى دعما من عدد من الدول فى مقدمتها الصين وإيران وسوريا والمكسيك ونيجيريا. وقد كان لهذا «اللوبى» قائمة طويلة من المقترحات التى تهدف الى اضعاف موقف المدافعين عن حقوق الانسان الى اقصى الحدود أو على الاقل عرقلة اصدار الاعلان.

داخل هذا الاطار يرد تمسك كوبا وعدد آخر من البلدان بأن تأتى ممارسة الحقوق التى يكفلها المشروع للمدافعين عن حقوق الانسان فى كل فقراته «طبقا للتشريع الوطنى المعمول به فى البلاد» دون أن تقترن هذه الاضافة المقترحة فى فقرات عديدة بضرورة ان يكون التشريع الوطنى بدوره متسقا مع المعايير الدولية. كما يرد ايضا الاقتراح الصينى الذى يطالب بأن يقتصر حق نشر الآراء المتعلقة بحقوق الانسان على «الصكوك الدولية المطبقة» دون غيرها، وكذلك الاقتراح الكوبى - الصينى الذى يسمح للمدافعين عن حقوق الانسان بالدفاع عن حقهم فقط وليس الدفاع عن حقوق الآخرين!!، والاقتراح الكوبى والمكسيكى الذى يشترط «استنفاذ سبل الانتصاف المحلية قبل اللجوء الى الهيئات الدولية. إلا أنه ربما كان أكثر

الاقتراحات التقييدية خطورة، هو ذلك الذى قدمته كوبا فى الدقائق الأخيرة للدورة التاسعة لمجموعة العمل. والذى اضيف كملحق فى الفصل الخامس والأخير من الاعلان.

إذ تضمن الاقتراح الكوبى عدداً من الواجبات التى ينبغى أن يلتزم بها دعاة حقوق الانسان والتى من شأنها أن تقضى على كافة الحقوق والحريات التى يمكن أن يتيحها الاعلان مثل عدم تعارض انشطة حقوق الانسان مع الأمن والاستقرار، والامتناع عن استخدام أى معلومات من شأنها «الاضرار بسمعة شخص أو مؤسسة، وأيضا مراعاة مبادىء الموضوعية والحيدة»، وقد تساءلت عدة منظمات غير حكومية فى هذا الصدد كيف يمكن لمدافع أن يتبنى موقفا محايداً بين الجلاد والضحية!

وقد اثارت التعديلات الكوبية التى قدمت اثناء هذه الدورة احتجاجا شديدا من قبل المنظمات غير الحكومية، وتقدمت ثماني من هذه المنظمات فى مقدمتها الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان واللجنة الدولية للحقوقيين والعفو الدولية ولجنة المحامين من أجل حقوق الانسان ومنظمة مراقبة حقوق الانسان بمداخلات شفهية مشتركة الى لجنة حقوق الانسان فى دورتها الخمسين أعربت فيها عن قلقها العميق بشأن العديد من التعديلات المقترحة وسجلت استياءها البالغ لأن بعض هذه التعديلات جاءت فى تعارض تام مع التزامات المجتمع الدولي بموجب المؤتمر العالمى لحقوق الانسان بفيينا الذى كان قد اوصى بسرعة انجاز وتبنى مشروع اعلان «حول المدافعين عن حقوق الانسان، وأكدت المنظمات الثماني أن قبول مثل هذه التعديلات يعنى أن طرق عمل الدفاع والتعريف بحقوق الانسان نفسها يمكن أن تخسر كل معانيها بالنسبة للضحايا، وفى الوقت نفسه فإن مستوى الحماية المقدمة للمدافعين عن حقوق الانسان يتراجع بشكل كبير واشارت المنظمات فى مداخلاتها الى أن اصدار مثل هذا الاعلان لم يكن مقصوداً به حماية الدول من نشاطات المدافعين عن حقوق الانسان وانما العكس، حماية المدافعين عن حقوق الانسان اثناء قيامهم بنشاطهم المشروع وفقا للقانون الدولى.

والجدير بالذكر أن رئيس فريق العمل «جان هيليسن» كان قد دعا المنظمات غير الحكومية خلال الدورة التاسعة «١٩٩٤» للمساهمة بفاعلية فى مناقشات الاعلان، وذلك بالنظر الى الاتجاهات الخطرة التى تضمنتها اقتراحات ومواقف بعض الحكومات. الأمر الذى شجع المنظمات غير الحكومية على تقديم مساهمتها من خلال عدد من السبل على رأسها المشاركة فى الاجتماعات الدورية للفريق العامل.

وخلال الدورتين العاشرة والحادية عشرة لفريق العمل أعربت المنظمات غير الحكومية عن اسفها لتدهور مناقشات الفريق العامل، وعدم احراز إلا القليل من التقدم رغم الجهود المبذولة، الأمر الذى خسرته بغياب الإرادة السياسية لاصدار هذا الاعلان لدى بعض الحكومات.

وطالبت المنظمات غير الحكومية الفريق العامل بعدم ادراج أية قيود اضافية فى الاعلان يمكن أن تجعل الحقوق المعلنة للمدافعين ضربا من الوهم.

وحذرت المنظمات غير الحكومية من خطورة أن ينسى الفريق العامل الغرض والغاية من مشروع الاعلان، وهو فى المقام الأول حماية أولئك الذين يدافعون عن حقوق الانسان والحريات الاساسية، مشيرة إلى أن الاعلان قد يبلغ فى المستقبل حد الاضرار بعمل المدافعين عن حقوق الانسان إذا لم يحافظ على معايير الحد الأدنى. وطبقا لما ذكره المراقب فى «خدمة السلام والعدالة فى أمريكا اللاتينية» خلال الدورة العاشرة، فإن هذه المعايير تتضمن: الحق فى حرية التعبير، الحق فى العمل فى المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات حقوق الانسان، والحق فى الاتصال بالمؤسسات العامة بما فيها الصحافة ووسائل الاعلام، والحق فى المشاركة فى الانشطة السلمية، والحصول على المعلومات العامة والمشاركة فى رصد امتثال الحكومة للالتزامات الدولية، وتلقى المساهمات المالية بغض النظر عن بلد المنشأ لتلك المساهمات وايضا مسئولية الدولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية انشطة المدافعين عن حقوق الانسان.

فلسطين : عندما تصير الضحية جلاداً !!

لذين كانوا يحلمون بأن تقدم السلطة الوطنية الوليدة فى مناطق الحكم الذاتى نموذجا عربيا لاحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، من المؤكد أنهم أصيبوا بخيبة أمل إزاء استمرا ر صنوف من الأنتهاكات التى ألفوها من سلطات الاحتلال فالمزاعم الأمنية تحتل مكان الصدارة فى عملية بناء السلطة الفلسطينية بما يهدد بمخاطر تحولها بالفعل إلى "دولة" بوليسية، وقد وجد ذلك تعبيره فى التضخم السرطانى لأجهزة الأمن "الوطنية" التى باتت تضم تسعة أجهزة تمارس صلاحيات واسعة دون أية ضوابط أو قيود قانونية الأمر الذى يهدد بتقويض الهامش الديمقراطى الذى انتزعته الجماهير الفلسطينية عبر سنوات من الانتفاضة وتطور اللجان الشعبية وتنامى أشكال الديمقراطية التعددية، وفي وقوع العديد من المصادمات الأمنية مع الجماهير الفلسطينية.

وقد انعكس ذلك فى شيوع التعذيب وتعددحالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز التابعة للسلطة الوطنية.

وفى مناخ تتزايد فيه انتهاكات حقوق الإنسان فإن النشطاء المعنيين بمراقبة ورصد أوضاع حقوق الإنسان والتصدى لانتهاكاتها يصبحون هدفا للاضطهاد سواء من خلال أعمال الملاحقة والاعتقال والتعذيب وتلفيق التهم أو من خلال الحملات الإعلامية التى تستهدف التشهير بهم والطعن فى دوافعهم والتشكيك فى انتماءاتهم الوطنية.

تحت عنوان «إنهم يحبون الاحتلال تتهم مجلة «النشرة» فى عددها بتاريخ ٧ أبريل ١٩٩٦ منظمات حقوق الإنسان ونشطائها بأنهم فئة هامشية مقطوعة الجذور والهوية وترتبط ارتباطا عضويا بالاحتلال وتحت عنوان «أجسام مشبوهة» تصف «المنار» المقدسية منظمات حقوق الإنسان بأنها أجسام مرتبطة بالعديد من الأجهزة الغربية وتتسترت لتحقيق أهداف خبيثة، وتضيف لذلك بعض ملامح القاموس العربى الذى نهل منه الإعلام الفلسطيني الرسمى لتشويه صورة منظمات حقوق الإنسان ونشطائها ومحاولة عزلهم عن المجتمع فى الوقت الذى يتبدد فيه الحلم الديمقراطى تاركا شعورا مريرا بالصدمة عبرت عنه واحدة من الهيئات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان وهى المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالناصرة :

«لقد استنكرنا ولا نزال، الممارسات الإسرائيلية على جانبى الخط الأخضر وذلك بتعميم مئات الاحتجاجات والنداءات للرأى العام المحلى والعالمى، تطالب السلطة الإسرائيلية برفع يدها عن اجراءاتها التعسفية اليومية ولكن لم يخطر على بالنا - فى أى وقت - أن يأتى زمن يضطر هذه المؤسسة إلى التوجه نحو ممثلى «الثورة الفلسطينية المقدسة» مطالبة بنفس ما كانت ومازالت، تطالب السلطة الإسرائيلية به..!!»

وتضيف المؤسسة العربية لحقوق الإنسان فى بيانها الذى أصدرته فى أغسطس ١٩٩٦ «إن المؤسسة لتأسف أشد الأسف لكون ذات الأيدى التى كانت فى السجن وشوحت لها ولمتطوعيها وللعاملين فيها من البعيد وصافحتها من القريب، وشدت على أياديها لتشحذ من عزيمتها ولتعطيها، ولتأخذ منها القوة وشحنة الكفاح واستمرارية النضال ضد الاحتلال الإسرائيلى.. هى ذاتها أوبعض ذاتها التى تقمع وتسحق وتعذب وتقتل وتنتهك ذات الحقوق - حقوق الإنسان...»

وبعد أن تعدد المؤسسة العربية لحقوق الإنسان عشرات من الانتهاكات التى وقعت من جانب السلطة الفلسطينية والتى امتدت بالضرورة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعود إلى القول «كنا نحلم بعودة الطيور المهاجرة.. وذلك بقصد خلق جزيرة الحرية والديمقراطية فى المحيط العربى الكبير.. نقطة ضوء فى آخر النفق المظلم تلفت النظر وتشكل حبة القلب التى يهفو إليها المواطن العربى، بجئ الواقع المر ليضرب بالحلم. الحلم الذى استشهد من أجله مئات الألوف من فلذات أكباد هذا الشعب - فلماذا قاوموا ولا يزال أبناؤهم وأحفادهم يقاومون الاستيطان الصهيونى أليس من أجل بناء حياة حرة كريمة فى إطار الجمهورية الفلسطينية الديمقراطية؟!» ومع أولئك الذين يتشبثون بحلمهم الديمقراطى، تفرد «سواسية» هذه الصفحات

استراتيجيات الحركة ودور الاكاديميين

بدعوة من منظمة مراقبة حقوق الانسان - منظمة دولية مقرها الرئيسى فى نيويورك - قدم بهى الدين حسن مداخلة حول أهمية التفاعل بين المجتمع الاكاديمى ومنظمات حقوق الانسان، قدم من خلالها عرضا لتجربة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، وأوضح الحاجة الماسة لحركة حقوق الانسان عالميا لذلك التفاعل، فى وقت تتراجع فيه فاعليتها فى تحسين حالة حقوق الانسان، ونمو الإدراك المتزايد داخل الحركة بضرورة ايلاء اهتمام أكبر بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فيها كل منظمة على حدة، بما يتطلبه ذلك من الاخضاع المستمر للتطورات التى تلحق بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للتحليل المعمق، واستخلاص الاستنتاجات اللازمة لتطوير استراتيجيات كل منظمة بما يتواءم والمتغيرات المحلية، واشار بهى الدين بشكل خاص الى الحاجة الى بلورة خطاب حقوقى يستلهم الثقافة الوطنية فى كل بلد دون أن ينتقص من عالمية رسالة حقوق الانسان، وهو الأمر الذى يتطلب تضافر جهود الأكاديميين مع منظمات حقوق الانسان. قدمت المداخلة فى اطار ورشة العمل التى عقدتها منظمة مراقبة حقوق الانسان فى المؤتمر السنوى الثلاثين لرابطة دراسات الشرق الأوسط فى رود ايلاند بالولايات المتحدة فى نوفمبر الماضى تحت عنوان «استراتيجيات حركة حقوق الانسان - الجمع بين المدافعين والأكاديميين»، وقد شارك فيها ايضا ٤ متحدثين من اتحاد الصحافة الدولى، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان، ومحامية ايرانية، وادارها جوستورك وقام بالتعقيب نيل هيكس من لجنة المحامين لحقوق الانسان.

لنشطاء حقوق الإنسان الذين تعين عليهم أن يدفعوا ضريبة التصدى لمحاولات تبديد حلمهم : حلم الدولة "الديمقراطية" .

"وطنية "بالحشيش !!

توقيف ثم اعتقال. وأخيرا قضية مخدرات والسبب رسالة إلى عرفات.

إياد السراج: أحد أبرز نشطاء حقوق الإنسان الفلسطينيين ومدير برنامج غزة للصحة النفسية، والمفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وهي منظمة أنشئت في سبتمبر ١٩٩٣ بموجب قرار من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وأنيط بها مهمة مراقبة أداء السلطة الفلسطينية ومدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، كانت حمان عشراوي هي المفوض العام حينذاك.

فى ١٩٩٥/١٢/٧ استدعى إلى قيادة شرطة غزة حيث تم توقيفه لمدة تسع ساعات، وطبقا لمنظمة العفو الدولية فإن توقيف إياد سراج جاء فى إطار ممارسة الضغوط عليه للتراجع عن اتهاماته المعلنة بشأن تقاعس النائب العام عن أداء واجبه فى التحقيق فى الشكاوى التى رفعتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول حالات الوفاة من جراء التعذيب أثناء فترات الاحتجاز فى السجون الفلسطينية.

وكان إياد السراج قد أرسل ٢٩ رسالة حول هذا الموضوع، ولم يتلق أى رد، وبدلا من النظر فى هذه الشكاوى تم توقيفه واقتيد إلى مكتب النائب العام حيث طلب منه التوقيع على «تعهد» بعدم التعرض لتصرفات النائب العام ، ولكنه رفض .

وفى ١٩٩٦/٥/١٨ جاء اعتقال د. السراج للمرة الثانية حين أدلى بتصرحيات نشرت فى «نيويورك تايمز»، و« الهيرالد تريبون» حول أوضاع حقوق الإنسان فى ظل السلطة الفلسطينية ، ووجهت له تهمة التشهير بالسلطة الفلسطنية، واستمر اعتقاله لمدة ٩ أيام، قبل أن تأمر المحكمة العسكرية فى ٢١ مايو ١٩٩٦ بتجديد توقيفه لمدة ١٥ يوما، وذلك دون توجيه أية تهمة إليه.

وفى مساء ٩ يونية ١٩٩٦ تعرض إياد السراج للاعتقال الثالث على أيدى السلطة الفلسطينية، وبعد مرور أقل من عشر ساعات على اعتقاله قامت مجموعة من رجال الأمن بالدخول إلى مركز غزة للصحة النفسية، حيث نفذوا عملية تفتيش واسعة بدون مسوغ قانونى للتفتيش، وتحفظ هؤلاء على ٩٧ جراما من مادة مخدرة «حشيش» ادعوا وجودها فى أدراج مكتب د. إياد، وبناء عليه تم اتهامه بحيازة مخدرات.

وحتى ١٣ يونيو ١٩٩٦ لم يتمكن د. إياد من مقابلة أى من محاميه فى انتهاك واضح للقوانين الفلسطينية، وقد حاول محاموه على مدار هذه الأيام أن يتصلوا به، أو يستعلموا عن موعد عرضه على قاضى التحقيق، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل.. وفى الساعة الثالثة والنصف ظهر يوم ٦/١٣ - أى بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية فى كافة المحاكم - فوجئ المحاميان خضر شفيرات «منظمة الأرض والمياه» وراجى الصورانى «المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان»، بمراسل التليفزيون الإسرائيلى يعلن أن إياد سيعرض فى ذات اليوم على قاضى التحقيق، وهرع المحاميان إلى المحكمة حيث وجدا بادية عليه اثار الضرب..

وأمام القاضى دفع المحاميان بأن الاجراءات القانونية المكفولة من قبل القانون الفلسطينى قد تم انتهاكها بشكل فظ ولم يكن هناك معامل جنائية يتم خلالها تحليل المواد التى يفترض أنها وجدت فى مكتبه ومن ثم فإن من المستحيل إثبات تهمة المخدرات، وأخيرا فإن القول بأن المواد المشار إليها وجدت فى «أدراج» مكتبه غير صحيح، إذ أن مكتب إياد لا يوجد به أدراج !!!

وقد قبلت المحكمة بما قدمه الدفاع واسقطت التهم المنسوبة بحق د. إياد السراج، وكانت عشر منظمات أمريكية مشتغلة فى مجال حقوق الإنسان قد بعثت برسالة إلى الرئيس الفلسطينى تدين فيها الاعتقال الثالث لـ إياد السراج، وتؤكد قناعتها أن التهم الموجهه إليه هى «تهم ملفقة»، كما أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا أعربت فيه

من ينتهك حقوق الإنسان في اليـــمن ؟!

تظل أوضاع حقوق الإنسان فى اليمن مثار قلق عميق رغم مرور أكثر من عامين على توقف الحرب الأهلية التى اندلعت فى صيف عام ١٩٩٤ وعصفت فى طريقها بوثيقة العهد والاتفاق التى كانت تحظى بقبول كافة القوى السياسية والتى كانت بمثابة محاولة لتجاوز هلامية وهشاشة أجهزة الدولة وإعادة بناء الدولة على قاعدة متينة من التوافق الوطنى.

حول هذه الأوضاع وحول مستقبل حقوق الإنسان فى اليمن استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى حوار مفتوح فى أبريل الماضى الأستاذ بدر باسانيد، نائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية

أعرب باسانيد عن اعتقاده بأن هناك ثلاثة محاور رئيسية تشكل فى تفاعلها ملامح الأوضاع داخل اليمن المحور الأول هو طبيعة السلطة، وفى ذلك اعتبر باسانيد أن الحكومة اليمنية لا تعدو كونها السلطة الظاهرة والأقل أهمية، مشيرا إلى أن هرم السلطة يقف على قمته صفوة من رجال المال ويضم نخبة من القبائل والعائلات وصفوة من بعض العسكريين وبعض رجال الدين .

أما المحور الثانى فيتمثل فى الفساد الذى أشار باسانيد إلى تغلغله فى كافة قطاعات الدولة بما فى ذلك القضاء.

أما المحور الثالث فهو المناطقية والتشطير، ويرى باسانيد أن نيران الحرب لم تفلح فى صهر المجتمع اليمنى، وأن الوحدة تفتقد أى جوهر حقيقى فى إدراك المواطنين.

وأكد باسانيد أن تفاعل المحاور الثلاثة انعكست نتائجه بسلبيات خطيرة على حقوق الإنسان فى اليمن، وعرض فى هذا الإطار إلى العديد من مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان فى شتى المجالات التى كانت محلا للرصد فى تقارير المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان فى اليمن، أكد باسانيد أنه لا يرى مخرجا من الأزمة اليمنية بكافة مستوياتها إلا فى توحد كافة القوى اليمنية خلف وثيقة العهد والاتفاق التى يمكن أن تدفع جهود المصالحة الوطنية على أساس من احترام فيه المساواة ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تابع ←

كيف يتحول الحلم الى كابوس؟

عن قلقها إزاء تعرضه للإيذاء، ووصفت الظروف التى تم إعتقاله فيها بأنها «مفبركة».

ومن جانبه أوضح د. السراج أنه لم يساءل خلال فترة اعتقاله عن المخدرات مشيرا إلى أن التحقيق معه تركز على رسالة كان قد وجهها للرئيس عرفات ونشرتها بعض الصحف فى ٢٥ مايو الماضى.

السراج أكد فى رسالته أنه لن يتراجع عن النقد الذى قدمه للسلطة الفلسطينية، وعبر عن أمله فى علاقة أفضل معها إذا ما بدأت فى احترام المبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ويبدو أن السلطة الفلسطينية كانت تدرك ضعف الاتهام فى قضية المخدرات، وقد فوجئ المحامون بأن إياد السراج كان قبل حضوره أمام قاضى التحقيق قد مثل أمام المحكمة العسكرية حيث حوكم بتهمة الاعتداء على ضابط شرطة، وذلك دون تمثيل قانونى، رغم أن محاميه كانوا ينتظرونه فى المحكمة العليا، وخلال قيام د. السراج بسرد هذه الوقائع لمحاميه، أدانته المحكمة العسكرية وقضت بحبسه لمدة ١٥ يوما.

ماسونية و لـواط !!

راجى الصـورانى: أحد نشطاء حقوق الإنسان البارزين فى فلسطين وأسس مركز غزة للحقوق والقانون والذى عد فى فترة إدارته له من المراكز النشطة فى مجال حقوق الإنسان، وفى ٨ مايو ١٩٩٥ أصدر مجلس إدارة المركز بيانا يعلن فيه إنهاء عقد راجى الصورانى ويتهمه باستخدام وسائل أتوقراطية فى إدارة المركز ومحاباة بعض الموظفين، والتعامل بشكل غير لائق مع البعض الاخر، كما اتهمه بإخفاء وثائق ومعلومات هامة فى المركز.

وقرر لبمجلس في اعقاب تصدي المركز لقرار عرفات بتشكيل محاكم أمن دولة ، اعتقال راجي لمدة ١٦ ساعة وفور خروج راجى الصورانى من مركز غزة أنشأ مركزا جديدا لحقوق الإنسان هو «المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان» الذى سرعان ما احتل مكانة متميزة بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان فى فلسطين حيث أصدر عددا من النشرات التى تابعت أثار الإغلاق الإسرائيلى على المناطق الفلسطينية، وأيضا الانتخابات الفلسطينية، فضلا عن بيانات المتابعة لحالات انتهاك حقوق الإنسان من قبل السلطات الإسرائيلية .

ومنذ بدأ المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان فى ممارسة نشاطه وهو يتعرض فى شخص مديره «راجى الصورانى» لحملة إعلامية ضارية، تقودها دورية تصدر تحت اسم «النشرة» فى غزة، وتدعى أنها معنية بحقوق الإنسان والشعوب ففى إشارة واضحة إلى راجى الصورانى ذكرت «النشرة» فى عدد فبراير ٩٦ أن مجلس إدارة أحدى مؤسسات حقوق الإنسان يستعد لرفع قضية على مدير سابق بتهمة تبديد ربع مليون دولار من ميزانية المركز، وربطت «النشرة» بين قيام وفد إسرائيلى بزيارة المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، وتوزيع تقرير أصدره المركز يتناول الانتهاكات من قبل السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان ووقف النشرة الخاصة بأثار الحصار الاسرائيلى التى يصدرها المركز، حسبما ادعت الدورية المذكورة.

وفى عدد أغسطس من ذات الدورية، اتهم مقال تحت عنوان أوكار الماسونية فى عزلة، «مدير مركز سابق يسهل قيام ريله هو بزن وهو بريطانى الجنسية وصفه المقال بأنه «لواطى محترف» - على بث تقارير أمنية.. واتهم المدير بإقامة علاقة شراكة مع المواطن البريطانى مكنته من توفيرالتمويل اللازم للمركز الجديد.

تحرير القدس من النشطاء !!

خضر شقيرات مدير الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة ومحامى إياد السراج تعرض لسلسلة من التحرشات المريبة خلال النصف الأول من ديسمبر ١٩٩٦.

ففى خلال الأسبوع الأول من ديسمبر تحرشت بسيارته الجيب سيارة من طراز BMW تذرعا بأضواء الجيب العالية وتكرر هذا التحرش مرة أخرى بعد أربعة أيام من ذات السيارة وسائقها وكاد أن يؤدى الى انزلاق خضر شقيرات فى واد بطريق جبل المكبر، وفى ١٥ ديسمبر وعند عودة شقيرات إلى منزله من رام الله بعد اجتماع مع وزير الزراعة برفقة بعثة الفيدرلية الدولية لحقوق الإنسان أخطرته زوجته بوقوع عراك بين أقارب له وأشخاص مجهولين جاءوا للاعتداء عليه وقد انتهت المشكلة بهروب المعتدين تاركين سيارتهم التى تبين أنها نفس السيارة الـ BMW وكان أحد الأشخاص المعتدين قد أكد لأقارب شقيرات قبل هروبهم أنهم سوف «يدوسون على رأسه ويضربوه» خضر شقيرات الذى اعتبر فى البداية أن التحرش به كان حدثا عابرا اضطر فى نهاية المطاف إلى مخاطبة رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى فى الضفة الغربية طالبا من السلطة الوطنية وضع حد لهذه التصرفات وكشف هوية أولئك الأشخاص ومعرفة الجهات التى تقف وراءهم ومايزال شقيرات بانتظار نتائج التحقيق فى بلاغه. وعلى الارجح سيطول إنتظاره كثيراً.

وكانت الداخلية الفلسطينية فى ١٢ أكتوبر الماضى قد استدعت المدير التنفيذى للجمعية الفلسطينية، الذى تلقى تهديدا من أحمد

جائزة شيراك للصورانى

حصل المركز الفلسطينى لحقوق الانسان على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الانسان والمسماة «الحرية، المساواة، الأخاء لعام ١٩٩٦» تقاسم الجائزة مع المركز الفلسطينى اللجنة الشعبية والمناهضة للتعذيب فى إسرائيل. المعروف أن الجائزة تقررها الهيئة الوطنية الاستشارية لحقوق الانسان وهى هيئة مستقلة تضم ممثلين عن منظمات حقوق الانسان غير الحكومية واتحادات العمال وخبراء حقوق الانسان وعضوين بالبرلمان والمفوض العام للدولة الفرنسية لحقوق الانسان فضلا عن ممثل لرئيس الوزراء وممثلين عن الوزارات المختلفة.

وقد تنافس على جائزة عام ١٩٩٦ ثمان وستون منظمة غير حكومية من ثلاثة واربعين دولة.

وقد سبق لمديره راجى الصورانى الحصول على جائزة روبرت كيندى لحقوق الانسان عام ١٩٩١.

أما اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب فى اسرائيل، فقد تأسست عام ١٩٩٠ وهى معنية بقضايا التعذيب وسوء المعاملة التى تمارسها اجهزة الأمن الاسرائيلية وبغطاء قانونى من الحكومة الاسرائيلية ضد المعتقلين الفلسطينيين.

المدافعون عن حقوق الانسان

صافى مدير العلاقات العامة بالداخلية الفلسطينية بعرقلة نشاط المنظمة فى الرقابة والحماية والرصد لحقوق الإنسان فى مناطق الحكم الذاتى مالم يتم تسجيل المنظمة لدى السلطة الفلسطينية، مهددا بمنع نشاطها فى حالة عدم المثول لهذا الطلب على الرغم من أن المنظمة من الناحية القانونية مسجلة بالفعل فى القدس والمعروف أن تسجيل المنظمات غير الحكومية فى القدس كان يتم فى إطار تأكيد الحقوق الفلسطينية فى القدس المحتلة فضلا عن أن التسجيل فى إطار السلطة الفلسطينية يتم عن طريق نظام قانونى يتسم بالغموض والقيود السلطوية الشديدة الأمر الذى يشكل قيداً على المنظمات التى تسعى للحفاظ على استقلالها فى مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان . السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو مستوى التنسيق الامني بين إسرائيل والسلطة "الوطنية" الفلسطينية، الذي يسمح لها بمطاردات أمنية "وطنية" في القدس العاصمة الابدية لإسرائيل !!

هناك حالة اخرى تثير ذات السؤال ؟ ففى يناير الماضى قامت مجموعة من الرجال لم تعلن عن هويتها باختطاف الباحث باسم عيد، وهو ناشط فى مجال حقوق الإنسان من منزله في القدس وتم اقتياده إلى مكان مجهول، في اعقاب تعاونه مع منظمة اسرائيلية لحقوق الانسان في اصدار تقرير عن انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الانسان.

وفيما أنكرت أجهزة الأمن الفلسطينية أية صلة لها بهذه القضية، فإن زوجة الباحث المختطف ذكرت أنها قد تلقت اتصالا هاتفيا من زوجها بعد اختطافه، يدعوها للاتصال بمدير مؤسسته ليتصل بمحافظة رام الله للافراج عنه !!!

القاتل .. القتيل .. القاضي

فى ١٩٩٦/٨/١٢ أصدرت مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الإنسان بغزة بيانا يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بالكشف عن قتلة المواطن ناهض دجلابة الذى عثر على جثته أمام منزله بعد خضوعه لسلسلة من الاستجوابات على مدى أسبوع لدى مركز الاستخبارات الفلسطينية.

وفى مساء نفس اليوم قامت أجهزة الأمن الفلسطينية بإلقاء القبض على **محمد دهمان** مدير مؤسسة الضمير حيث أمضى ليلته بإحدى الزنازين الانفرادية فى مركز التحقيق التابع للمخابرات والمعروف باسم «المشتل» وذلك قبل احالته إلى النائب العام، ومنعه من الاتصال بمحامية قبل صدور قرار من محكمة أمن الدولة بتمديد اعتقاله لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق بناء على طلب النيابة اتهمته بإصدار بيان يهدف إلى إثارة الشغب والتحريض والفتنة والتخريب وأكد محمد دهمان خلال التحقيق أن عمل مؤسسة الضمير يستهدف سيادة القانون وصيانة الحريات وحقوق الإنسان وأن البيان الصادر عنها موجه للسلطة الوطنية لمطالبتها بتطبيق القانون.

وفى اليوم الرابع لاعتقاله استدعى مرة أخرى من قبل النائب العام الذى أبلغه بأنه قد تقرر الإفراج عنه وأنهم بانتظار مصادقة الرئيس الفلسطينى على القرار.. ولكن هذه المصادقة لم تتم قبل السابع والعشرين من أغسطس. ولا يبدو أيضا أن التهديدات المستمرة لمؤسسة الضمير ومديرها ستتوقف خاصة فى ضوء ما أعلنه النائب العام فى اليوم التالى من أن ملف القضية لم يغلق وأنه سينظر لاحقا فى تقديم محمد دهمان للمحاكمة بذات التهم.

ومؤسسات العمل الأهلى

الضغوط على منظمات حقوق الانسان الفلسطينية ونشطائها

لا تنفصل عن الضغوط التى تمارس على كافة مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى وعلى أوجه النشاط الاهلى عموما. وقد تبدت بعض مظاهر الضغوط على العمل الاهلى فى قيام اجهزة الأمن الفلسطينية باصدار تعليماتها بمنع شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية - فرع قطاع غزة - من الاجتماع الذى كان من المزمع اقامته فى مقر جمعية الشبان المسيحية بقطاع غزة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٦ لانتخاب اعضاء الهيئة الإدارية للشبكة.

وقد جاءت تعليمات الداخلية الفلسطينية بمنع الاجتماع بدعوى ان الشبكة لم تحصل على ترخيص باجراء الانتخابات وذلك على الرغم من أن الشبكة قامت باعلام وزارة الشئون الاجتماعية رسميا بالانتخابات ومكانها وموعدها.

وعلى الرغم من قناعة شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية بسلامة موقفها القانونى، فقد قررت جمعيتها العمومية تجديد الثقة بالهيئة الإدارية للشبكة لمدة ستة اشهر على أمل ان تتيح هذه المهلة الفرصة لإزالة الاسباب والمعوقات التى حالت دون عقد اجتماعها الانتخابى.

فضلا عن ذلك تلقت «سواسية» اثناء مثولها للطبع ما يفيد صدور قرار حكومى استهدف عزل الهيئة الإدارية الشرعية لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية التى يرأسها عضو المجلس التشريعى د. حيدر عبد الشافى وتعيين هيئة بديلة لإدارة مستشفى المقاصد التابعة للجمعية. وقد جاء هذا التطور المفاجىء دون علم الجمعية وهيئاتها الشرعية الأمر الذى اعتبر بمثابة سابقة خطيرة للتدخل فى شئون منظمة اهلية دون الاستناد الى القانون أو الاصول والقواعد القانونية والديمقراطية وبالتعارض مع حرية التنظيم واستقلالية العمل الأهلى.

جائزة منذر عنبتاوي لحقوق الانسان

فى احتفالها السنوى لتكريم الفائزين بجوائزها التقديرية لعام ١٩٩٥، منحت رابطة الكتاب الاردنية الدكتور سليمان صويص جائزة منذر عنبتاوى لحقوق الانسان. ويعد سليمان صويص احد النشطاء البارزين فى الدفاع عن حقوق الانسان فى الاردن. وقد ساهم منذ وقت مبكر فى تشكيل لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية فى الاردن عام ١٩٧٩، كما اختير فى الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤ عضواً بالهيئة الإدارية للمنظمة العربية لحقوق الانسان. وقد شارك فى العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الانسان - كما بادر منذ عام ١٩٩١ بتحرير صفحة اسبوعية حول حقوق الانسان فى جريدة «صوت الشعب الاردنية»، ويقوم حاليا بتقديم برنامج اذاعى اسبوعى عن حقوق الانسان. كما اسس فى عام ١٩٩٥ مركز خلف الفضول للدراسات والتدريب الخاص بحقوق الانسان بالاردن. وقد سبق اعتقاله بسبب ارائه السياسية عام ١٩٨٥، كما تعرض للمنع من العمل فى المؤسسات الرسمية بسبب آرائه.

ويذكر أن منذر عنبتاوى التى قررت رابطة الكتاب الاردنيين تخليد ذكراه بمنح جائزة باسمه لمناضلى حقوق الانسان. كان قد شارك فى تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، وكانت لجهوده اهمية خاصة فى تأسيس المعهد العربى لحقوق الانسان.

المحرقة التونسية تلتهم رموز حقوق الانسان

قد يتوهم المرء للوهلة الأولى أنه ما من بلد يأخذ حقوق الانسان مأخذ الجد أكثر من تونس، وكيف لا وكبار المسئولين فى الحكومة لا ينفكون يثنون على احترام حقوق الانسان ويعظمون شأنها.. غير أن من ينظر عن كثب الى ما يجرى داخل البلد سرعان ما يندهش للهوة الواسعة ما بين الخطاب الرسمى والممارسات الفعلية.

الرئيس زين العابدين بن على كان قد اعلن عند وصوله الى السلطة فى نوفمبر ١٩٨٧ التزامه باحترام حقوق الانسان، واصدر فى العام الأول من حكمه أوامر بالعفو عن آلاف السجناء الجنائيين والسياسيين، وسنت قوانين جديدة كانت كفيلة - لو طبقت - بتوفير ضمانات هامة ضد انتهاكات حقوق الانسان، كما صادقت تونس على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.. وقد جاءت كل هذه القرارات ضمن تأكيدات السلطة لعزمها تدشين مرحلة سياسية جديدة تم التعبير عن مضمونها فى مبادرة الميثاق الوطنى التى أعلنها الرئيس وتضمنت التأكيد على ضرورة اقامة نظام ديمقراطى تعددى. وبالفعل تم اقرار التعددية الحزبية فى مايو ١٩٨٨. على أن هذه التوجهات الرسمية المعلنة لم تعرف طريقها الى التطبيق العملى بصورة ملموسة بل بدا واضحا ان الواقع بعيد كل البعد عن هذه التوجهات المعلنة لا نظر فى ذلك.

اعتقال خارج السجن !

منصف المرزوقى :: استاذ طب معروف، الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان، تم القبض عليه فى ٢٣ مارس ١٩٩٤، وكان قد أعلن فى فبراير ١٩٩٤ اعتزامه ترشيح نفسه فى الشهر التالى للانتخابات الرئاسية ضد الرئيس التونسى، فما لبث أن تعرض لمضايقات سافرة، وصلت حد اتهامه بسرقة سيارة لمجرد تعطيله عن القاء محاضرة حول حقوق الانسان، وبعد الانتخابات مباشرة تم القبض عليه بتهمة التشكيك فى استقلال القضاء، ونشر اخبار مزيفة، وذلك بناء على حديث أدلى به لصحيفة اسبانية.

ورغم نفى المرزوقى للتهمة المنسوبة اليه وقيام الصحيفة الاسبانية بالاعلان رسميا أن أقوال المزورقى لم تترجم بدقة، فقد استمر احتجاز المرزوقى لمدة اربعة اشهر، واطلق سراحه فى يوليو ١٩٩٤ بكفالة.. وظل بعد اطلاق سراحه يتعرض لمضايقات عدة، على رأسها حرمانه من السفر للخارج، وعلى سبيل المثال منع المرزوقى من السفر فى نوفمبر ١٩٩٤ لتلقى جائزة من منظمة مراقبة حقوق الانسان لنشاطه المتميز فى هذا المجال، ورغم تسلمه جواز سفره فى يونيو ١٩٩٥، إلا أن الحكومة التونسية مالبثت أن قامت بسحب جواز سفره أربع مرات فى اقل من عامين، مما حال دون تلبيه د. المرزوقى للعديد من الدعوات الخارجية من منظمات حقوق الانسان، ومنعه من المشاركة فى عدد من المؤتمرات والندوات الدولية. ومن بينها مؤتمر اشكاليات تعثر الديمقراطية فى الوطن العربى الذى نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى الفترة من ٢٩ فبراير الى ٣ مارس ١٩٩٦، واجتماعات مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، والمؤتمر الدولى لمناهضة التعذيب الذى أقيم فى ستوكهولم فى الفترة من ٤ - ٦ اكتوبر ١٩٩٦، وحرمانه من تسلم عدداً من الجوائز التى منحت له تقديراً لكفاحه فى مجال حقوق الانسان، كان آخرها عدم تمكنه من المشاركة فى حفل تسلم جائزة kemp الفخرية فى دبلن فى اغسطس ١٩٩٦، والتى منحتها له منظمة International society for preventention of child abuse and neglect وذلك بصفته نائب الشبكة الافريقية لحقوق الطفل، ولأعماله فى ميدان الدفاع عن حقوق الطفل.

يذكر أن ملف قضية المرزوقى لم يغلق بعد، وبمقدور السلطة أن تعيد فتحه خلال ١٠ سنوات، الأمر الذى يشكل حالة تهديد دائمه للمرزوقى. ويبدو أن السلطات التونسية لاتكتفى بذلك وتعمد الى ابقاء المرزوقى معتقلا حتى خارج سجنه، حيث تم تعطيل التليفون والفاكس الخاصين به، ذلك للمرة الرابعة خلال ثلاث سنوات، ومراسلاته لاتصل أبدا الى وجهتها، كما لاتصله أي من الخطابات التى توجه اليه، فضلا عن حرمانه من السفر، واخضاعه لمراقبة دائمة.

تزوير اتهام بالتزوير!

نجيب حسنى : احد محامي الدفاع عن منصف المرزوقى، وهو محام شهير عرف بتبنيه الدفاع فى قضايا حقوق الانسان. وتولى الدفاع عن المتهمين فى القضايا السياسية من مختلف الاتجاهات، مما أهله للحصول على جائزة «لجنة المحامين المدافعين عن حقوق الانسان» فى عام ١٩٩٢.

وقد القى القبض على نجيب حسنى فى ١٥ يونيو ١٩٩٤، بتهمة تزوير عقد عقارى فى عام ١٩٨٩، وهى التهمة التى أعربت عدة منظمات دولية عن شكوكها العميقة فى صحتها، معتمدة فى ذلك على افادات الاطراف التى وقعت كشاهدة على العقد المذكور. وظل نجيب حسنى محتجزاً دون محاكمة حتى بداية عام ١٩٩٦، فى انتهاك واضح للقانون التونسى، ومنذ يناير ١٩٩٥ لم يتمكن المحامون من زيارته، وفى ٢٧ اكتوبر ١٩٩٥ دخل اضراباً عن الطعام احتجاجا على استمرار احتجازه بصورة تعسفية، وطبقا لافادات منظمة العفو الدولية فقد تعرض للتعذيب خلال شهر نوفمبر ١٩٩٥ بتعليقه فى أوضاع مؤلة ، وربط يديه وقدميه خلف ظهره، وايذائه فى مناطق مختلفة من جسمه، فضلا عن تعرضه للصدمات الكهربائية. وبينما كان رهن الاحتجاز فى يونيو ١٩٩٥ منحته كلية ديكنسون للقانون فى كارلايل بالولايات المتحدة شهادة فخرية، وفى اغسطس منحته نقابة المحامين الامريكيين جائزة دولية لحقوق الانسان، تقديرا لما بذله فى هذا المجال.

وفى يناير ١٩٩٦ اصدرت إحدى المحاكم التونسية حكما بالسجن على نجيب حسنى لمدة ثمانى سنوات فى التهمة المنسوبة اليه، وجاء صدور هذا الحكم دون أن تقوم هيئة الدفاع بمرافعاتها حيث انسحب جميع المحامين من قاعة المحكمة تعبيرا عن احتجاجهم لرفض للحكومة التونسية كافة المناشدات التى قدمتها مختلف المنظمات الدولية، والتى عبرت عن قناعتها بأن الاجراءات التى طالت نجيب حسنى انما استهدفت معاقبته على نشاطه فى مجال حقوق الانسان.

وفى ١٧ اكتوبر شهدت قضية نجيب حسنى تصعيداً جديدا بتقديمه مرة أخرى للمحاكمة بتهمة حيازة «مسدس»، وذلك بناء على شهادة أحد السجناء الذى زعم أن نجيب حسنى طلب منه أن يخبىء «مسدساً»، وقد حضر نجيب حسنى للتحقيق فى هذه التهمة الجديدة على كرسى متحرك حيث كان مضربا عن الطعام منذ ٧٠ يوماً.

و مع تزايد ضغوط الراي العام الدولي ، اضطرت السلطات التونسية للافراج عنه فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٦.

افراج معلق

خميس شمارى: : نائب رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فى تونس منذ ١٩٩٤، و ممثلا بالبرلمان ، وأحد القيادات البارزة لحركة حقوق الانسان على المستوى الوطنى والعربى والدولى، وقد سبق ان شغل منصب نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، الأمين العام ونائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الانسان، عضو المجلس التنفيذى لمنظمة الخدمة الدولية من أجل حقوق الانسان، وكانت له صفة استشارية فى العديد من المنظمات العالمية والاقليمية، وحائز على جائزة اللجنة الاستشارية الفرنسية لحقوق الانسان فى ١٩٩٠ ، و سبق اعتقاله ايام حكم بورقيبه .

تعرض منذ ١٣ اكتوبر ١٩٩٥ لحملة اعلامية منظمة تناولته بالشتائم والتجريح، وصبت عليه سيلاً من الاتهامات التى تندرج تحت بند الخيانة العظمى ، فى اعقاب أدلائه بتصريحات صحفية لاذاعة فرنسا الدولية. وفى ١٩٩٥/١٠/٢٩ تم حجز جواز سفره اثناء وجوده بالمطار، مما حال دون حضوره اجتماعات مجلس ادارة المركز المتوسطى لحقوق الانسان فى مالطا، والذى شارك الشمارى فى تأسيسه، كما قررت السلطات فى نفس الوقت مثول

تابع ←

الضحايا : قيادات الرابطة ومدير المعهد العربي

خميس الشمارى امام لجنة برلمانية مختصة لرفع الحصانة عنه بتهمة افشاء اسرار التحقيق فى قضية محمد مواعدة رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والمتهم باقامة اتصالات مشبوهة بليبيا. وكانت اجهزة الأمن قد زعمت العثور على وثائق تدين خميس شمارى اثناء تفتيش حقائبه بالمطار غير أن التقارير اشارت الى أن اجهزة الأمن قد قامت بفتح احد الطرود التى كانت بحوزته بطريقة غير قانونية. كما اقتحمت منزله فى غيابه هو وزوجته. وقد اعلن شماري الاضراب عن الطعام احتجاجا على دعوته للمثول امام لجنة رفع الحصانة فى البرلمان.

ورغم قوة الدفاع الذى قدمه الشمارى ضد التهمة المنسوبة اليه، ورغم تضامن عدد من النواب معه، فقد تقرر رفع الحصانة عنه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٥.

وفى ١٨ مايو ١٩٩٦ تم القبض عليه، وتقرر احالته للمحاكمة بذات التهمة، وبدأ اضرابا جديدا عن الطعام إلا أنه اضطر للتراجع عن الاستمرار فيه لأسباب صحية. حيث يعانى من اضطرابات فى القلب والدورة الدموية، وارتفاع ضغط الدم، كما يعانى من داء السكر، فضلا عن الآلام فى العمود الفقرى ، وهو بحاجة لطرق خاصة للنوم والجلوس، وكانت حالته الصحية قد تدهورت بشدة اثر الاضراب عن الطعام الذى اقدم عليه فى اكتوبر ١٩٩٥.

وفى ١٧ يوليو ١٩٩٦ صدر الحكم على خميس شمارى بالسجن لمدة خمس سنوات، وطبقاً لمنظمة العفو الدولية فإن محامى الدفاع لم يكن لديهم حرية الاتصال بموكلهم، كما أن طلباتهم للحصول على وقت مناسب للاطلاع على القضية قد قوبلت بالرفض، وفى ٢٩ اغسطس الحالى ايدت المحكمة العليا فى تونس الحكم الصادر بحقه بعد أن رفضت تحويل القضية الى محكمة النقض. وهو ما اعتبرته عشرات من المنظمات العربية والدولية عقابا على ممارسة الشمارى لحقه فى التعبير السلمى عن ارائه ولدوره البارز فى الدفاع عن حقوق الانسان، كما انه يأتى فى وقت تتزايد فيه الاعتداءات البوليسية والمراقبة الهاتفية المنتظمة بحق كل من يختلف بالرأى مع الموقف الرسمى للسلطات التونسية وفى مقدمتهم مناضلو الرابطة التونسية لحقوق الانسان.

وخلال مثول هذا العدد للطبع ، افادت الانباء بصدور قرار بإطلاق سراح خميس شمارى لاسباب صحية وانسانية فى ١٩٩٦/١٢/٣٠ وقد شمل هذا الاجراء ايضا محمد مواعدة الذى كان قد تلقى حكما بسجنه احد عشر عاما لكن هذا الاجراء بقدر ما يثيره من ارتياح، إلا أنه لا ينطوى على اسقاط التهم التى حوكم بمقتضاها الشمارى ومواعدة وهو ما يعنى حرمانهما من ممارسة حقوقهما المدنية والسياسية، و تعرضهما لاستئناف تضعيف عقوبة السجن بحقهما باية زريعة .

سحب جواز السفر بسبب مداخلة !!

صالح الزغيدى : نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، القى القبض عليه فى ٧ اكتوبر ١٩٩٦ فور عودته من باريس حيث ساهم باسم الرابطة فى اجتماع اخبارى حول «وضعية الحريات وحقوق الانسان فى تونس»! عقد فى العاصمة الفرنسية بمشاركة عدد من المنظمات الدولية لحقوق الانسان.

وقد اقتيد صالح الزغيدى مباشرة من مطار قرطاج بتونس الى مقر وزارة الداخلية حيث تم مساءلته حول فحوى المداخلة التى قدمها فى باريس، وقد تم اطلاق سراحه فى اليوم التالى للاعتقال، ولم يسترجع جواز سفره إلا بعد يومين.

الرأس بالحائط !

فرج فنيش : المدير التنفيذى للمعهد العربى لحقوق الانسان تم توقيفه بمطار قرطاج فى طريقه الى فرنسا فى ١٠ مايو ١٩٩٦ حيث تعرض للاعتقال ، و الضرب بصدم الرأس بالحائط لمدة اربعة ايام والتحقيق معه بتهمة حمل وثائق وكتابات من شأنها الاضرار بمصالح البلاد، وتعكير صفو الأمن العام. ووفقا للمعلومات التى تلقاها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فإن الوثائق المزعومة تتعلق بالتجاوزات التى أحاطت بقضية خميس شمارى وكان من المستهدف احاطة لجنة الحقوقيين الدوليين بها وقد عبر مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى رسالة بعث بها للرئيس التونسى عن قلقه العميق إزاء هذه الواقعة مشيرا لما تعنيه من أن العمل من أجل حقوق الانسان فى تونس قد صار جريمة يعاقب عليها القانون. لأن المسند إلى فرج فنيش لا يتجاوز قيام احد النشطاء البارزين فى مجال حقوق الانسان بحمل وثائق تتعلق بمزاعم انتهاك لحقوق الانسان لنشيط آخر «خميس شمارى» الى نشيط ثالث وهو أومادياتج ، الامين العام للجنة الدولية للحقوقيين . وقد اعلنت السلطات فى نهاية ديسمبر حفظ التحقيق فى الاتهام الموجه لفرج فنيش، وهو الاتهام الذى اعتبر مركز القاهرة ان توجيهه يمثل أضراراً بالغة بسمعة تونس فى مجال حقوق الانسان.

الاحتفال ممنوع .. الحداد مطلوب !!

فى تصعيد جديد للضغوط المفروضة على نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، حظرت السلطات تنظيم احتفال الرابطة باليوم العالمى لحقوق الانسان الذى كانت تزمع اقامته فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦ وقد أكدت الرابطة فى بيان اصدرته فى هذا الصدد على أن هذا الاجراء بمثابة دليل جديد على سعى السلطات لعزل الرابطة عن محيطها، وكانت السلطات قد حظرت من قبل اعمال الدورة التدريبية التى كان من المقرر ان تعقدها الرابطة التونسية فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ حول الاحتفاظ والايقاف التحفظى فى التشريع الوطنى والمعاهدات. وقد جاء هذا الحظر بقرار من وزير الداخلية قبل ساعات قليلة من بدء اعمال الدورة التدريبية.

رقابة صارمة على تحركات المراقبين الدوليين

تجمع افادات العديد من ممثلى المنظمات المعنية بحقوق الانسان الذين زاروا تونس فى الأونة الأخيرة على ان كافة تحركاتهم واتصالاتهم ومقابلاتهم كانت موضعا للمراقبة الصارمة من قبل اجهزة الأمن التونسية.

يقول أحد ممثلى منظمة دولية لحقوق الانسان زار تونس مؤخراً، أنه ما إن تلقي بأية ورقة في سلة مهملات في مكان عام، يقفز فجأة شخص لإلتقاطها. وتجسد الواقعة التى تعرض لها فاتح عزام عضو مجلس امناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان وعضو مجلس المفوضين للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن والمدير السابق لمؤسسة الحق الفلسطينية نموذجا صارخا على ذلك.

فقد وصل فاتح عزام الى تونس فى ١٦ يناير ١٩٩٦ لإجراء عدة لقاءات مع جمعيات ومنظمات حقوقية تونسية فى اطار بحث مستقل يقوم به للوقوف على وضع واحتياجات حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى. وقد قام المعهد العربى لحقوق الانسان بتسهيل مهمته. وفى اليوم

الثانى لوصوله تأكد له أنه يخضع للمراقبة من قبل سلطات الأمن التونسية. وفى صباح يوم مغادرته للعاصمة التونسية فى ٢٤ يناير واثناء تناوله لطعام الافطار قام مجهولون بسرقة جهاز الكمبيوتر المتنقل الخاص به وكافة الوثائق والاوراق التى كان قد جمعها فى لقاءاته فى تونس ـ باستثناء الكتب المنشورة علنا ـ وكذلك مقالات خاصة واوراقاً كان قد اعدها فاتح عزام لبعض الندوات. ويلفت النظر أن حافظة نقوده التى كانت تحتوى على نحو ١٥٠٠ دولار والتى كانت موضوعة فى الحقيبة التى سرقت منها كافة الأوراق لم تمس ولم يتبين أى اثر لاقتحام أو تفتيش الغرفة الأمر الذى يشير الى أن مرتكبى الجريمة كانوا على دراية تامة بمقصدهم واستطاعوا الدخول والخروج بسهولة بالغة. كما ان فاتح عزام لم يتلق أى رد على شكواه بشأن هذه الواقعة سواء من اجهزة الأمن أو من وزارة الخارجية رغم أنه اضطر لتأجيل سفره الأمر الذى عزز من اقتناعه التام بأن مسئولية هذه الواقعة تقع على عاتق اجهزة الأمن التونسية.

وإذا كان من اليسير الكشف عن تلاعب السلطات التونسية بحقوق الانسان فإن ما يستدعى التأمل هو موقف بعض اقسام النخبة السياسية فى تونس وبخاصة من العلمانيين بل وبعض نشطاء حقوق الانسان الذين ارتكنوا الى الصمت عن الانتهاكات التى تعرض لها الاسلاميون درءا لخطرهم ولم يدر بخلدهم ان اغماض العين عن الانتهاكات التى تطول هذا الفصيل أو ذاك دون مقاومة من شأنها توسيع رقعة الانتهاكات ليشمل الجميع بلا استثناء . إن الدروس المستفادة من التجربة التونسية ينبغى علينا جميعا التعلم منها فى معركتنا من أجل الدفاع بصورة منسجمة عن حقوق الانسان.

وقبل ان نترك القارىء لاستعراض ابرز حالات اضطهاد نشطاء حقوق الانسان فى تونس ينبغى ينبغي لاشارة الى أنه إذا كانت نهاية العام قد حملت بعض بوادر الانفراج فى الأزمة المستحكمة بين الحكومة ونشطاء حقوق الانسان سواء بحفظ التحقيقات فى بعض القضايا أو باطلاق سراح عدد من النشطاء المحكوم عليهم بالسجن، فإن هذه المؤشرات ينبغى تعزيزها باسقاط كافة التهم التى ما تزال سيفا مسلطا على هؤلاء النشطاء وتكريس احترام معايير حقوق الانسان على صعيد الممارسة وليس الشعارات.

تقرير البرلمان الاوربي حول حقوق الإنسان فى تونس

أ- يتابع البرلمان الاوربى بقلق تدهور حالة حقوق الإنسان فى تونس.
ب – ويؤكد أن الاتفاق الاوربى-المتوسطى والذى بمقتضاه يتم التعاون بين أعضاء المجموعة المجموعة الاوربية وتونس ينص على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمعاملة بالمثل والشراكة.
ج – كما يبدى البرلمان انزعاجه من الاضطهاد الذى يتعرض له المعارضون السياسيون وعائلاتهم.
د – كما يبدى قلقه بشأن الهجوم المتكرر على حرية الحركة للديموقراطيين التونسيين حيث يتم مصادرة وثائق سفرهم كما حدث مع الاستاذ فرج فنيش.
ه – ويظهر قلقه من المعلومات الواردة فى تقارير الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى الخاصة بالتعذيب والمعاملة السيئة ونقص الرعاية الطبية التى يتعرض لها المعتقلون وكذلك حالات الوفاة داخل المعتقلات نتيجة لظروف وملابسات تثير الشكوك.
و – ويبدى قلقه من اختفاء حرية الصحافة.
ز – ويبدى انزعاجه الشديد لاعتقال الاستاذ نجيب حسنى المحامى والمدافع عن حقوق الإنسان، والمحاكمة الغير عادلة التى تعرض لها محمد مواعدة والتى لم يتبع فيها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التى صادقت تونس عليها، ووضع د .منصف المرزوقى الرئيس الاسبق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان واعتقال الاستاذ خميس شمارى نائب رئيس ال MDS
ح – ويرحب البرلمان الاوربى بالافراج عن سفيان مورالى وحافظ بن غربية ويأمل أن تواصل السلطات التونسية فى نفس الخط.
١ ويدرك البرلمان الاوربى تماما أن تونس تمر بمرحلة انتقالية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وانها تواجه التحديات التى تفرضها الحركات المتطرفة .ولكنه فى ذات الوقت لايقر أن هذه الظروف تبرر كبت الحريات الديمقراطية الذى من شأنه أن يخلق مصادمات متزايدة مع المتطرفين ويزيد من قوتهم.
٢ يطالب البرلمان المجلس واللجنة أن تسيفيد من الحوار السياسي القائم بين الاتحاد الاوربى وتونس من أجل اعادة النظر فى الساسات الخاصة بحقوق الإنسان.
٣ يوجه الدعوة الى وفده البرلمانى الخاص بالعلاقات مع دول المغرب لمناقشة مسألة حقوق الإنسان خلال اللقاء مع البرلمانيين التونسيين.
٤ يطلب من رئيس البرلمان أن ينقل هذا التقرير الى اللجنة والمجلس والحكومة والبرلمان التونسيين.
صادر فى ٢٢ مايو ١٩٩٦

المذكرة الفرنسية

الجمهورية الفرنسية
رئيس الوزراء
اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان
مذكرة حول وضع حقوق الإنسان فى تونس

مازالت انتهاكات حقوق الإنسان فى تونس فى ازدياد مستمر وتتعرض لها مختلف أقسام المعارضة للنظام وجميع منتقدى سياسات الحكومة وعائلات المسجونين بالاضافة الى مناضلى حقوق الإنسان .وقد انتشرت الاساليب القمعية والاجراءات التعسفية ضد هذه الفئات وأصبحت ظاهرة للعيان.
شغلنا الشاغل هى الحقائق التالية:-
تمت ادانة الآف الاشخاص بسبب آرائهم وبعد محاكمات غير منصفة تم احتجازهم فى السجون التونسية.
-يستخدم العنف والقمع الشديد فى مقر وزارة الداخلية نفسها.
-يتعرض أفراد عائلات مسجونى الرأى والمدافعون عن حقوق الإنسان لمضايقات مستمرة وكثيرا ما يتعرضمن للتهديد ويتم مصادرة وثائق سفرهم.
– لم تتم حتى الآن دراسة مستقلة عن حالات التعذيب الكثيرة وعن الموت نتيجة للتعذيب والانتهاكات الخطيرة الخطيرة الاخرى التى تم تنبيه الحكومة التونسية اليها خلال السنوات الماضية.
-يتمتع المسئولون عن هذه الانتهاكات بحصانة منيعة مما يشجعهم على الاستمرار فى هذه الانتهاكات.
ومما يسترعى الانتباه أن تونس صادقت على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى معاهدة الامم المتحدة ضد التعذيب، وأنها اقامت لجانا مختلفة خاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية و ألحقت وحدات لحقوق الإنسان بعدد من الوزارات.
وهناك تناقض ملحوظ بين اللغة التى تستخدمها الحكومة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وبين الحقيقة المريرة.
ويسود المجتمع الدولى حالة من الاشياء الشديد نتيجة لاعتقال وادانة نجيب حسنى المحامى والمناضل من أجل حقوق الاسان ومحمد مواعدة وخميس شمارى نائب الرئيس الاسبق للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والفائز بجائزة حقوق الإنسان من الجمهورية الفرنسية عام ١٩٩٠ ,
وتتعرض الصحافة التونسية لكبت شديد وتقييد متزايد لحرياتها ويتعرض الكثير من الصحفين التونسيين لمضايقات مستمرة مما يمنعهم من ممارسة مهنتهم بحرية .وكذلك تم ترحيل واستبعاد كثير من الصحفيين الأجانب.
كما تمت عرقلة الجهود التى يقوم بها ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.
هذا ونأمل أن يتم ادراج مسألة حقوق الإنسان فى تونس ضمن جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة فى جلستها المقبلة.
واللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان تطالب الحكومة الفرنسية وبشكل عاجل-:
-أن تستغل كافة الوسائل الممكنة للضغط على السلطات التونسية كى تحترم كافة تعهداتها بحماية حقوق الإنسان.
– أن تحث السلطات التونسية على الافراج عن كافة سجناء الرأى، ووضع حد للتعذيب والمعاملة السيئة التى يتعرض لها المعتقلون، وتحطيم هالة الحصانة التى تشجع على استمرار السلطات على انتهاك حقوق الإنسان فى تونس، والسماح للعاملين فى مجال حقوق الإنسان والحريات بممارسة نشاطهم دون معوقات.
-التأكد من أن السلطات التونسية ستقوم بدعوة البعثات الخاصة بتقصى الحقائق عن التعذيب وحرية الرأى والتعبير وفريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفى والانشطة الاخرى للامم المتحدة وذلك فى اطار ضم مسألة حقوق الإنسان فى تونس الى قائمة أعمال الجلسة المقبلة للجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة.
-تنبيه السلطات التونسية الى ضرورة المواءمة بين لوائح اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ الامم المتحدة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وذلك لمساعدة هذه المؤسسات على أداء الدور المنوط بها .

المرزوقي: تونس تخنقه .. والعالم يكرمه

كرمت منظمة International Society for Prevention of Child Abuse and Naglect الدكتور منصف المرزوقى الرئيس السابق للرابطة التونسية بصفته نائب الشبكة الافريقية لحقوق الطفل ولأعماله فى ميدان الدفاع عن حقوق الطفل فى افريقيا، ورغم تدخل المنظمة، فإن الدكتور منصف المرزوقى الذى يعانى من كل اصناف الحصار السياسى والمهنى والممنوع من السفر لم يحصل على جواز سفره لتسلم جائزة Kemp الفخرية فى دبلن فى اغسطس ١٩٩٦ إبان انعقاد المؤتمر العاشر لهذه المنظمة لتى تعتبر أكبر منظمة عالمية للدفاع عن حقوق الطفل وقد تسلمت الجائزة نيابة عنه ابنته الصغرى نادية فى حفل مؤثر وقرأت الدكتورة كارى كيلين «النرويج» رئيسة الجمعية محاضرة تسلم الجائزة بالنيابة عنه.

وتمحورت المحاضرة التى اعدها المروزقى حول دور العائلة فى الحفاظ على الطفل من الانتهاكات العديدة التى يتعرض لها سواء داخلها مثل الاعتداءات الجنسية، أو الاهمال والتعنيف الجسدى أو خارجها مثل العمل القسرى والبغاء السرى، والافتقار الى تحقيق حاجياته الدنيا كما نصت عليها مواد الاعلان العالمى لحقوق الطفل. وركزت الورقة على تنامى ظاهرة الاهتمام بالعائلة مؤخرا حيث كرست لها الأمم المتحدة سنة ١٩٩٤، كما برزت للوجود أكثر من ٢٧ منظمة غير حكومية على الصعيد العالمى و١٤٠٠ جمعية محلية أهمها الدفاع عن حقوق العائلة، وتساءل المحاضر عن مغزى مطالبة الكثير من الجمعيات بإعلان عالمى لحقوق العائلة هل هذا دليل على صحة العائلة أم بالعكس على الازمة الخانقة التى بدأت تتخبط فيها والاخطار التى تهددها؟ وقد قدم المرزوقى نموذجا نظريا لفهم اسباب الانتهاكات الفظيعة التى تتعرض لها حقوق الطفل عالميا سواء فى البلدان المصنعة حيث تتعلق بالاساس بالحرمة الجسدية للطفل، أو بحاجياته النفسية، أما فى البلدان الفقيرة فإن الأمر يتعلق بوضعية عشرات الملايين من الاطفال ضحايا التشرد والبغاء السرى والعمل القسرى.
ويرى المرزوقى أن الانتهاكات هى نتيجة تضافر ثلاثة أنواع من الاسباب أولها ما يسميه الاسباب الهيكلية: فالطفل المعاق، أو المولود عن علاقة غير شرعية، أو البنت، خاصة فى مجتمع ذكورى وغير مسموح له بأكثر من طفل واحد فى العائلة مثلما هو الحال فى الصين معرض اكثر من غيره للانتهاكات وحتى لفقدان الحياة لكن هذه الاسباب لا تؤدى الى شىء إذا لم تتوفر الاسباب المسهلة وهى كل ما يتعلق بالعائلة أى بصلابة هيكلها وبطبيعة الحوار داخلها وبقدراتها على مواجهة ضغط الحياة. ويؤكد أن قدرة العائلة على التماسك والحفاظ على وحدتها وعلى حماية الطفل مشروطة بعدد من العوامل الثقافية الاقتصادية والاجتماعية، والتى يسميها المرزوقى العوامل الحافظة. إن غياب هذه العوامل بفعل الفقر مثلما يفجر العائلة فلا تعود قادرة على حماية حقوق الطفل وهو اضعف حلقة فى المجتمع وأول ضحية.
ويعتبر المرزوقى أن المستقبل لا ينذر بخير لأن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يوسع دائرة الفقر داخل البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء إذ تظهر احصائيات الأمم المتحدة أن ٢٥٪ من سكان العالم يعيشون فى ظروف اسوأ مما كانوا عليه لخمس عشرة سنة خلت. وبالتالى فان ظاهرة التشرد والبغاء والعمل القسرى مؤهلة للتفاقم فى بلدان العالم الثالث، كما أن توسع جيوب الفقر فى البلدان الغنية مع ما يصاحب هذا من ارتفاع نسبة الإدمان على الكحول والمخدرات والصعوبات النفسية سينعكس سلبا على الاطفال بتهديد حيث ارتفعت فيها نسبة الطلاق الى ٥٠٪ من كل الزيجات فى المدن الكبرى كباريس أو نيويورك.
وقد خلص المرزوقى إلي التذكير بأن دورنا كمناضلين للدفاع عن حقوق الطفل لايجب أن يقف عند التعامل مع الحالات الفردية فى مستوى رد الصحة الجسدية والنفسية له وإنما يجب أن يرتفع الى مستوى الآليات الكبرى التى تولد الانتهاكات واننا مطالبون بالتجند أيضا من أجل العدالة الاجتماعية داخل وبين بلدان العالم.
الجدير بالذكر أن المحاضرة قوبلت بحرارة من قبل الألف مشارك وأن المؤتمر أعلن تضامنه مع الدكتور المرزوقى وطالب برفع كل انواع المحاصرة والتضييقات التى يتعرض لها منذ سنوات نظرا لنشاطه فى ميدان الدفاع عن حقوق الانسان فى تونس وخارجها

تكريم آخر للمرزوقى ومناع

فى مناسبة مرور عشرين عاماً على ولادة لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن الاكاديمية القومية للعلوم، وهى مؤسسة غير حكومية امريكية للعلماء الباحثين والجامعيين والاطباء والمهندسين تأسست فى ١٨٦٣ وتعتبر اكبر تجمع للعلماء فى العالم عقدت ندوة فى مقر الاكاديمية فى واشنطن بعنوان CHALLENGES IN SCIENCE AND HAMAN RIGHTS وذلك فى ٢٨ ابريل ١٩٩٦. وقد شارك فى الندوة اربعة من حاملى جائزة نوبل واربعة نشطاء لحقوق الانسان جرى تكريمهم من قبل الاكاديمية التى تعارفت على تكريم نشطاء بارزين لحقوق الانسان فى الحقل العلمى كل عشر سنوات.
وكان فى مقدمة من تم تكريمهم د. منصف المرزوقى الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان، ود. هيثم مناع عضو مجلس الأمناء لمركز القاهرة لحقوق الإنسان، وقد بدأت الندوة بمداخلة للبروفسور ماكس بيروتس من مخبر البيولوجيا فى جامعة كمبردج تحت عنوان «بأى حق نطرح نحن العلماء حقوق الإنسان»، واستعرض خلالها تاريخ نشأة حقوق الانسان وتأثر الدساتير الأولى للدول بأراء مفكرى النهضة الأوروبية وعرض

تابع ←

بين الألم دون وفاة .. والوفاة دون ألم !

الى اللحظات التاريخية الكبيرة فى تطور مفهوم حقوق الانسان والتزام العلماء به فى ممارساتهم وبحوثهم.

ثم كانت مداخلة البروفسور «روبرت كاتيس» أول رئيس للجنة حقوق الانسان فى الاكاديمية ومدير برنامج الجوع العالمى فى جامعة «آلان شون فاينشتاين» الذى استعرض نشاط لجنة حقوق الانسان ومشاكلها من وجهة نظر نقدية تطرق فيها أولا لموضوع انحصار نشاط اللجنة فى قضايا الاعتقال والتعذيب والاختفاء والنفى والطرد من المهنة للمعنيين من الجماعة العلمية فى العالم وكيف أن هذه المقاربة تغيب الحقوق ذات الطابع الجماعى للانسان والشعوب وطرح معضلة الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء اساسى من عملية النضال اليومى من أجل حقوق الانسان، مشيرا على سبيل المثال الى قضايا السيطرة على السلاح والتسلح ووجود الحد الأدنى للعناية الصحية والتعليم والخبز.

وجاءت مداخلة البروفسور «فرانسوا جاكوب» من معهد «باستور» فى فرنسا والحائز على جائزة نوبل فى الطب على الممارسة الطبية وحقوق الانسان وقد بدأها بعدة حوادث شخصية أثرت فى حياته وتركت عنده توجها واضحا للدفاع عن كرامة الافراد وتناول قضية التعذيب والاطباء وذكر بلائحة ماكس بيروتس التى تشير الى وجود ٨ دول فقط فى العالم لاتشير الأمم المتحدة لممارسة التعذيب فيها «الدانمارك، السويد، نيوزيلندا، سويسرا، فنلندا، النرويج، ايرلندا، ليشتنشتاين». وقد تعرض جاكوب لما سماه «التعذيب النظيف» القائم على الضغط والمعاناة غير المرئية للعيان بتعبيريه النفسى والجسدى ثم تطرق للعقوبات الجسدية ودور الاطباء فى تطبيقها، وتحدث عن وجود اشكاليتين اليوم: الأولى الألم دون الوفاة، ضارباً مثل الباكستان حيث يطلب من الطبيب التأكد من أن قطع اليد لايسبب الوفاة، والثانية الوفاة دون ألم حيث الاشكالية فى قبول مبدأ اختيار الانسان للوفاة تخفيفا للألم، أو الإبقاء على عقوبة الإعدام مع البحث عن وسيلة غير مؤلة لتطبيقها مميزا بين المثلين.

وتطرقت مداخلة الدكتور «منصف المرزوقى » استاذ الطب الجماعى فى كلية «سوسة» والرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان الى «الصحة الجماعية وحقوق الانسان فى تونس». وقد تعرض الدكتور المرزوقى للأسس المنهجية للعمل الوقائى فى البلدان العربية معطيا فكرة عن تجربته الميدانية، وملخصا أبحاثه فى الموضوع وبشكل اساسى دراسته الشاملة: «المدخل الى الطب المندمج». الصادرة فى تونس فى ١٩٩٥. ثم ذكر بالانتهاكات فى تونس وتعرض الى الحصار على العراق حيث الاطفال فى العراق يحاصرون من قبل نظام ديكتاتورى وحصار دولى جائر.

وتبع ذلك مداخلة الدكتور «هيثم مناع» من قياديى لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سورية، نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان حول حقوق الانسان فى سورية، وقد تعرض فيها لحرية الكوادر والجامعات والمؤسسات البحثية والاعتقال التعسفى فى صفوف المهندسين والاطباء والعلماء الباحثين فى سورية ثم توقف عند الاعتداء الاسرائيلى على جنوب لبنان مشيرا الى أنه من الصعب الصمت عما جرى وعدم تناول الموضوع معتبرا أن شمعون بيريز قد أعطى مثلا جديدا على أن احترام المجتمعات والشعوب ليس من هموم القائمين على العملية السلمية الراهنة.

وتناولت الباحثة «مارى جان ويست إيرهارد» «كوستاريكا» فى مداخلتها «مهمات حقوق الانسان والعالم كمواطن للعالم» تحدثت عن تجربتها المؤلمة فى بعثات التحقيق وضرورة التزام العلماء بدورهم النبيل كمواطنين بلا حدود تقيد دورهم فى مناقشة الحقوق والحريات.

ثم تحدثت مناضلة حقوق الانسان «هيلين مالك» التى اسست مؤسسة «ميرنا ماك» فى جواتيمالا باسم شقيقتها التى أغتيلت فى سبتمبر ١٩٩٠ وكانت من كبار علماء الأنثروبولوجيا فى امريكا اللاتينية، وقامت بعمل جبار حول المبعدين فى جواتيمالا، فدفعت حياتها ثمناً لذلك وطرحت هيلين المشكلات الاساسية لمناضلى حقوق الانسان فى ظل حالة العنف السائدة فى بلدها.

وبعد ذلك تحدث البروفسور «لوى جراف دوبيرالتا موريل» العضو السابق فى الاكاديمية الكوبية للعلوم وأستاذ الفيزياء فى جامعة هافانا سابقا وكان قد حكم عليه فى كوبا بالسجن ١٣ عاماً لتعرضه لتجربة البيريسترويكا وحقوق الانسان فى ١٩٩٢. وبعد حملة دولية تم الافراج عنه فى ١٩٩٦ وهو يعيش فى المنفى منذ مطلع هذا العام، وتطرق البروفسور موريل لقضية المسئولية الشخصية للعالم وتأثير التضامن العالمى فى تقدم حقوق العلماء والاشخاص منطلقا من تجربته الخاصة.

ثم كانت مداخلة البوفسور «لورنس كلاين» استاذ الاقتصاد فى جامعة «بنسلفانيا» والحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية، وموضوعها: «تقدم حقوق الانسان فى الصين» وقد تطرق فيها لاشكالية التعامل مع الانظمة التسلطية، وطرح السؤال حول ضرورة وأهمية مد الخيوط باستمرار للانتلجنسيا العلمية والثقافية ولدعمها فى معركة الحريات.

وقد اختتم الندوة البروفسور «تورستن ويزل» رئيس لجنة حقوق الانسان الحالى فى الاكاديمية والحائز على جائزة نوبل فى الفيزياء ـ الطب ـ وفيها استعرض تجربة السنوات الأخيرة وكيف يرى آفاق المستقبل لعمل اللجنة.

ثم جرى تكريم الدكتور منصف المرزوقى والدكتور هيثم مناع والاستاذة هيلين ماك والبروفسور «لوى جراف دوبيرالتا موريل» لما قاموا به لنصرة حقوق الإنسان بمنحهم ميدالية الأكاديمية القومية للعلوم لحقوق الانسان .

تونس تكذب .. ولا تتجمل

رغم مرور ثلاث سنوات على صدور تقرير العفو الدولية «تونس بين الشعارات والواقع*»، ورغم أن هذه السنوات شهدت ذروة الأزمة المستحكمة لحقوق الانسان فى تونس، يظل لهذا التقرير اهميته الكبرى فى الكشف منذ وقت مبكر عن مظاهر الأزمة ومعالجة اسبابها.

يشير الكتاب الذى صدر فى يناير ١٩٩٤ الى أن الحكومة التونسية لم تدخر وسعا على مدى العامين السابقين لصدور التقرير فى سبيل تحسين صورتها فى مجال حقوق الانسان امام المجتمع الدولى. فلا يكاد يخلو أى خطاب يلقيه مسئول حكومى من الاشادة بحقوق الانسان ولا يمر يوم دون أن يرد ذكر حقوق الانسان فى مقال صحفى، وحرصت تونس على استضافة العديد من المؤتمرات الكبرى لحقوق الانسان وابرزها الاجتماع الاقليمى التحضيرى للمؤتمر العالمى لحقوق الانسان الذى عقد بالعاصمة التونسية فى نوفمبر ١٩٩٢، كما صادقت تونس على جميع المواثيق الدولية الاساسية لحقوق الانسان ودأبت على تقديم تقاريرها الدورية إلى لجان الأمم المتحدة المختصة. وعلاوة على ذلك فقد قامت الحكومة بانشاء وحدة مختصة بحقوق الانسان فى عديد من الوزرات وهناك ايضا مستشار خاص لرئيس الجمهورية مكلف بحقوق الانسان، فضلا عن قيام الحكومة بتشكيل الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية وتعليقها لنصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى جميع مراكز الشرطة تقريبا وتنظيمها لدورات تدريبية على حقوق الانسان للمستجدين من افراد الشرطة.

لكن التقرير يلاحظ بكل اسف ان هذه المكانة "اللامعة" التى توليها الحكومة التونسية لحقوق الانسان على الصعيد الدولى قد رافقها على ارض الواقع إهدار حقوق الانسان الاساسية وفى مقدمتها حقه فى الحياة والحرية والامان الشخصى وحقه فى ألا يتعرض للتعذيب أو الاعتقال التعسفى ويشير التقرير فى هذا الصدد الى أن آلاف الاشخاص المشتبه فى معارضتهم للحكومة القى القبض عليهم بصورة تعسفية واعتقلوا لفترات تتجاوز الحد المسموح به قانونا دون السماح لهم بالاتصال بأحد خارج المعتقل، وعذبوا وسجنوا بعد محاكمات جائرة، وتوفى ثمانية معتقلين على الاقل تحت وطأة التعذيب واتسعت دائرة القمع باعمال القبض الجماعى على اعضاء ومناصرى حزب النهضة الاسلامى المحظور وامتدت كذلك الى اعضاء الاحزاب اليسارية، الى دعاة حقوق الانسان واتخذ القمع الى جانب ذلك اشكالا اخرى شملت المراقبة الإدارية وتفتيش المنازل والاستدعاء المتكرر والامتناع عن اصدار جوازات السفر. كما قامت السلطات بطرد عدد من الصحفيين والمراقبين الاجانب وفرضت حظرا على وسائل الاعلام الاجنبية. وعلاوة على ذلك فقد اعتقلت الشخصين الوحيدين اللذين اعلنا اعتزامهما ترشيح نفسيهما للانتخابات الرئاسية وهما المنصف المرزوقى الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والمحامى عبد الرحمن الهانى.

ويوضح التقرير أن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان التى استطاعت الحفاظ على استقلالها حتى فى ظل الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان فى عهد الرئيس السابق بورقيبه، تعرضت بدورها لعسف السلطات بعد اصدارها لعدد من البلاغات التى اثارت فيها انتهاكات حقوق الانسان وبخاصة الاعتقال طويل الأمد والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز. حيث اقدمت السلطات فى فبراير ١٩٩٢ على تعديل قانون الجمعيات بصيغة تحظر على الجمعيات ذات الصبغة العامة ان ترفض انخراط أى شخص راغب فى العضوية كما تحظر الجمع بين تولى المسئوليات القيادية فى الاحزاب السياسية والجمعيات. وقد اعتبرت هذه التعديلات تهدد بخطر اغراق الرابطة بالعملاء من اعوان السلطة الذين ينخرطون فى عضويتها ويضرون باستقلاليتها. كما بدا من الواضح ان حظر الجمع بين المناصب القيادية فى الاحزاب والجمعيات انما يستهدف بشكل مباشر الرابطة التى يقوم تكوين هيئتها المديرة على توازن دقيق يهدف الى تمثيل جميع الاحزاب السياسية المرخص لها قانونا.يؤكد التقرير أنه مع استمرار التدهور فى وضعية حقوق الانسان فقد بدا من الواضح انه مالم تعقد الحكومة العزم الصادق على تطبيق معايير حقوق الانسان فإن تعيين جهاز أو اجهزة حكومية تعنى بحقوق الانسان لن يكون ذي اثر يذكر على حقيقة الوضع الذى آلت اليه حقوق الانسان فى البلاد، وان البراعة فى اطلاق الشعارات وتنميق العبارات التى تشدد على احترام حقوق الانسان وتعيين مسئولين بارزين كى يعنوا بهذه الحقوق.. كل هذا فشل فى منع الانتهاكات الخطيرة التى ترتكب بصورة منهجية متعمدة.

وتخلص العفو الدولية فى تقييمها لأسباب فشل الهيئات الرسمية التى شكلتها الحكومة لرعاية حقوق الانسان الى افتقار هذه الهيئات الى الاستقلال عن سيطرة الحكومة وافتقارها كذلك للصلاحيات اللازمة لتمكينها من القيام بدورها على الوجه الصحيح بالاضافة الى التقاعس عن تقديم منتهكى حقوق الانسان الى العدالة بصورة علنية ومشكوفة. وتلاحظ العفو الدولية فى هذا الصدد ان مستشاري حقوق الانسان المعنيين رسميا لا حول لهم ولا قوة فى مجال منع الانتهاكات وان جل اهتمامهم قد انصب فى الدفاع عن سجل تونس فى حقوق الانسان لدى الاوساط الدولية بدلا من الذود عمن تنتهك حقوقهم فى تونس. وتضيف العفو الدولية الى ذلك ان عدم اعتراف الحكومة علنا بخطورة ما يحدث من انتهاكات لحقوق الانسان وبالطبيعة المنظمة لهذه الانتهاكات هو السبب الكامن وراء جميع اخفاقاتها فى وضع حد لهذه الانتهاكات، وهو ما ادى الى موقف يحكمه منطق العلاقات العامة ويقوم على تبرير الانتهاكات أو نفيها بدلا من العمل على استئصال شأفتها.

* منظمة العفو الدولية . تونس بين الشعارات والواقع ، ١٩٩٤

تونس تصادره . . و"القاهرة" تنشره

حقوق الانسان الرؤية الجديدة

كثيرة هى الاصدارات التى تناولت الاعلان العالمى لحقوق الانسان بالشرح والتفصيل، ولكن «حقوق الانسان: الرؤية الجديدة» لكاتبه د. منصف المرزوقى يتميز عنها جميعا فى كونه أحد الاعمال القليلة التى رأت فى بنود الاعلان منطلقا جديدا لرؤية العالم بأكمله.

الكتاب صدر في سلسلة مبادرات فكرية لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، وقدم له بهي الدين حسن، وهو بمثابة طبعة ثانية للكتاب والذي صدرت طبعته الاولى في تونس، ولكن السلطات حظرت تداوله.

يقول الكاتب «يتضح فجأة أن كل الافكار والبديهيات التى نشأنا عليها هرمت قبل أن نهرم.. علينا أن نعيد صياغة مفاهيمنا عن كل شيء تقريبا، هكذا يحدد الكاتب هدفه، وعبر العديد من عمليات التفكيك والبناء يقدم لنا الكاتب عناصر الرؤية الجديدة. ورغم صعوبة وتعقد المهمة، فإن اكثر ما يدهشك فى هذا الكتاب هو اسلوب الكاتب الذى يجمع بين رهافة ريشه «شاجال»، وعنفوان خيال «ماركيز»، حيث يتنقل الكاتب بمهارة فائقة بين اكثر القضايا عمومية، وبين أدق التفاصيل، واكثرها اغراقا فى المحلية، حتى أنه يمكننا القول إن الكتاب فى حقيقته هو تخطيط أولى أو مقدمة لمشروع بحثى موسع يتناول كافة القضايا المخلفة بحقوق الانسان فى الاطار العربى الاسلامى.

الفصل الأول من الكتاب يرسم أمامنا لوحة دقيقة للانسانية فى لحظتها الراهنة بكل تناقضاتها.. الإطار العام لهذه اللوحة لا يخرج عن لحظة محددة هى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان الذى عقد فى يونيو ١٩٩٣.

اللوحة ـ شأنها شأن مؤتمر فينا ـ تتوزع على طابقين. طابق أعلى يضم ممثلى الدول والحكومات، «وظائف وامتيازات ومسئوليات وهيلمان وجبروت»، وفى الطابق الاسفل ضحاياهم.. والدليل الصادر على جرائمهم» وبين الاثنين تتضح صراعات القرن المقبل، نزال بين تصور جديد للانسان والعالم، وتصور قديم مبنى على مخلفات القبلية والعنصرية.. والكتاب الذى نعرضه ماهو إلا مساهمة الكاتب فى هذا النزال.

المثل الأعلى

يبدأ الكاتب مساهمته برسم صورة انسان حقوق الانسان، مؤكدا أن الانسان هو الصورة التى يحملها فى نفسه وأن تاريخ الانسانية هو بلورة صورة واستبدال صورة.. ولكى يوضح الصورة الجديدة يقدم لنا الضد: «ترفض حقوق الانسان بقوة صور خطوطها العريضة.. تنظيم البقاء للأقوى، دونيه المرأة، والانتماء الأضيق للجماعة «عائلة ـ قبيلة».. هذه الخطوط تكون صورة الانسان «الذئب» التى ترتد اليها الانسانية كلما تفاقمت أزماتها. المرزوقى يقترح حلاً آخر هو التقدم للامام عبر اعتماد قيم وقوانين تتصدى للفظاعة»، عبر صور انسان حقوق الانسان كما يبينها الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

هذه الصورة الجديدة هى وفاق حضارى حول جملة من الضوابط التى تعرف حدود الانسانية، وهنا يتساءل الكاتب «أيمكن لمنظرى الشعوب المختارة، والجنس الاقوى، والعرق المتفوق.. قبول الصورة الجديدة؟» ويجيب. «تواجه الصورة برسوخ صوراً ومشاريع سابقة عليها تدخل معها فى جدال يبدأ من اشكالية مغلوطة» هى اشكالية العالمية والخصوصية.

الاشكالية المغلوطة

يرفض الكاتب الوقوع فى شرك ثنائية يرى أنها زائفة لانها تدخلنا فى طريق ذى اتجاه واحد هو المنهج التفاضلى، الذى يستعيض عنه بتقديم شرح لكل مفهوم على حدة فى تجلياته المختلفة، وهو إذ ينتقد بشدة العالمية يوصفها ـ فى أحد جوانبها ـ تعبيراً عن مشروع سياسى يطمح الى السيطرة على الارض باسم حقوق الانسان، فإنه فى المقابل ينتقد بقوة تبريرات الانظمة التى تسعى من وراء التأكيد على الخصوصية الى تثبيت امتيازاتها والحد من حرياتنا.

ومن خلال قراءة الكاتب لنصوص الاعلان، والتأكيد على ما تضمنته من بنود تنتصر للهوية والخصوصية، فإنه يصل الى الصراع ليس بين العالمية والخصوصية لكنه داخل كل خصوصية، بجوانبها التحررية والاستبدادية، وبدلاً من هذه الاشكالية المغلوطة يطرح الكاتب اشكالية اكثر عملية.. هى كيف ندمج الأرقى والأنضج فى ثقافتنا التى نريدها تواصلاً وتجدداً؟

هنا يبدأ الكاتب مناقشة الاشكاليات العملية لحركة حقوق الانسان ويناقش الكاتب فكرة تعليم حقوق الانسان، وفى هذا الاطار يقدم فضحا لنظام المدرسة فى المجتمعات العربية وجوانب قصوره، مؤكدا ان تعليم حقوق الانسان شرط ضرورى ولكنه غير كاف. وأن مناضل حقوق الانسان مضطر إن آجلاً أو عاجلاً للتعامل مع السياسة.

وإذ يرفض الفصل بين حقوق الانسان والسياسة مؤكدا أن الاعلان فى جوهره مشروع سياسى، فإنه يقدم فهما مختلفا للسياسة، ففى مواجهة «الميكيافيلية» يطرح سياسة حقوق الانسان، والتى سمتها الأولى «أخلقه السياسة»، وسياسة حقوق الانسان فى هذا المنظور «ليست اكثر من تمسك كل الاطراف بجملة من الضوابط الاخلاقية القانونية التى تمنعهم من الاقتتال الوحشى».

ولكن ما هى دوافع مناضل حقوق الانسان ومصالحه فى دخول حلبة السياسة؟ إنها قوة جبارة خفية هى الوطنية.

ترى من هو الوطنى؟ الذى يدين التعذيب وكافة اشكال، انتهاك كرامة المواطن، أم اولئك الذين يتهمونهم بتشويه صورة الوطن وخيانته. إننا هنا امام مفهومين متناقضين للوطنية، احدهما يرتكز على مصلحة دول زائلة ونظام مرحلى، والآخر يرتكز على مصلحة شعب يعبر عن وحدة التاريخ، وهو الوطن الذى ينتصر له الاعلان، ويدافع عنه مناضلو حقوق الانسان.

"العودة للأصول" البديل الوحيد للجمعيات

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، شارك لفيف من المهتمين والمتخصصين فى مجال العمل الأهلى من اساتذة القانون والكتاب، وممثلين عن عدد من الجمعيات الاهلية ومنظمات حقوق الانسان فى اعمال حلقة نقاشية بعنوان «القانون ٣٢:تعديل.. إما الغاء.. والعودة للقانونى المدنى» وذلك بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦ وقد استهدفت هذه الحلقة الوصول الى اكبر قدر ممكن من الوضوح فيما يتعلق بموقف نشطاء العمل الأهلى فى مصر من التشريعات القانونية المنظمة لعملهم وتنسيق مواقفهم بما يضمن مشاركة حقيقية فى استحداث التعديلات التشريعية الضرورية لاطلاق طاقات المجتمع المدنى.

وكان المركز قد بادر بدعوة منظمات حقوق الانسان لاجتماع تشاورى فى ٣ نوفمبر ١٩٩٦ لبحث الموقف من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الاهلية فى ضوء التوجهات الحكومية لادخال بعض التعديلات عليه، وتنسيق مواقف هذه المنظمات خلال ورشة العمل التى نظمتها اليونسيف فى اليوم التالى ووجهت فيها الدعوة الى عدد من الشركات المدنية والجمعيات والمسئولين بوزارة الشئون الاجتماعية.

وقد جاءت نتائج الحلقة النقاشية متوجة لما توصلت اليه منظمات حقوق الانسان من ضرورة الغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى افضى تطبيقه الى تأميم العمل الاهلى لصالح الحكومة التى تملك بموجبه صلاحيات تعسفية واسعة تجيز لها حل أى جمعية أو تغيير مجلس ادارتها المنتخب أو دمجها فى جمعية أخرى أو اغلاقها لفترات قابلة للتجديد ومصادرة اموالها الأمر الذى يعصف عمليا بالحق فى تكوين الجمعيات المكفول بموجب الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

كما أكد المشاركون فى الحلقة النقاشية على ما ذهب اليه الاجتماع التشاورى من ضرورة العودة الى الاصول متمثلة فى إعادة العمل بمواد القانون المدنى من المادة رقم ٥٤ ـ إلى المادة رقم ٦٨ والقانون رقم ٦٦ لسنة ٥١ بشأن الجمعيات والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظم شهر الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وجميع هذه النصوص كانت قد الغيت فى اطار اجراءات تأميم الحياة السياسية بعد يوليو ١٩٥٢.

وقد أكد المشاركون فى الحلقة النقاشية على عدد من النقاط الاساسية فى مقدمتها:

١ـ أن حرية تكوين الجمعيات منصوص عليها صراحة فى الدستور، وقد سبق للمحكمة الدستورية أن أكدت فى احكامها ان الدستور عندما يترك للمشروع مهمة تنظيم حق دستورى فإن هذه المهمة تحكمها ثلاثة ضوابط تنحصر فى أن تنظيم الحق لايعنى اهداره أو انقاصه أو جعل ممارسته مرهقة. وهو ما اغفله المشرع عند وضع قانون الجمعيات السيء السمعة الأمر الذى يجعله بمثابة انتهاك لنص الدستور وروحه. وقد دعا المشاركون فى هذا الصدد الى ضرورة متابعة الطعن فى دستورية القانون فى قضية المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

٢ـ ان العودة الى مواد القانون المدنى الملغاة علاوة على أنها تكفل إقراراً غير مشروط بحق تكوين الجمعيات بصورة متسقة مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، فإنها توفر ايضا سبل الرقابة القانونية، حيث انه ينص على ان كل قرار تصدره الجمعية العمومية مخالف للقانون أو لنظام الجمعية يجوز إبطاله بحكم المحكمة الابتدائية التى تقع فى دائرتها الجمعية.

٣ـ ان السيناريوهات المطروحة لتعديل القانون والتى تتكتم عليها الحكومة لا تدعو للتفاؤل خاصة وان الحكومة تعمد لاستبعاد الجمعيات والمؤسسات الديمقراطية من المشاركة فى الحوار وترفض التعامل معها إلا من خلال وسيط هو اليونيسيف وهو الأمر الذى أكد معه المشاركون على ضرورة دعوة فعاليات الرأى العام ومختلف مؤسسات المجتمع المدنى لمساندة موقف المنظمات الاهلية من هذا القانون والمشاركة فى الدعوة لالغائه والعودة لنصوص القانون المدنى باعتباره الموقف الديمقراطى الوحيد الذى يوفر الضمانات الحقيقية للحق فى تكوين الجمعيات ولحرية العمل الأهلى.

الحركة العربية لحقوق الانسان ودور والمنظمات الدولية

بدعوة من لجنة المحامين لحقوق الانسان ـ منظمة دولية تدير عملها من نيويورك ـ ألقى بهى الدين حسن محاضرة عن «التحديات التى تواجه الحركة العربية لحقوق الانسان ودور المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان»، وذلك بحضور العاملين بالمنظمة وعدد من أعضاء مجلس امنائها وممثلين لمنظمات أخرى. ثم جرت بعدها مناقشة مفتوحة. ألقيت المحاضرة فى نوفمبر الماضى

بعد ثلاث سنوات من اختفائه

من يجرؤ على اجلاء مصير الكيخيا

ثلاث سنوات مضت، ومايزال الغموض يحيط باختفاء **منصور رشيد الكيخيا** المعارض الليبى البارز وعضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الذى اختفى بالقاهرة فى اعقاب حضوره اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى مطلع ديسمبر ١٩٩٣.

وإذا كانت اصابع الاتهام تشير الى السلطات الليبية بالنظر الى سجلها الحافل بالتخلص من معارضيها السياسيين وملاحقتهم داخل و خارج البلاد، فإن ملابسات القضية تثير الكثير من الشكوك حول موقف السلطات المصرية التى تتحمل قانونا المسئولية عن سلامة منصور الكيخيا خاصة وانه دخل البلاد وبتأشيرة رسمية، وقامت المنظمة العربية باخطار اجهزة الأمن بمواعيد اجتماعات الجمعية العمومية والاشخاص المشاركين فيها. وفضلا عن ذلك فإن التحقيقات اظهرت أن اجهزة الأمن - حسبما افاد خطاب مساعد وزير الداخلية المصرى الى النيابة العامة - كانت على علم دقيق ومفصل بتحركات منصور رشيد الكيخيا اثناء اقامته بالقاهرة اعتبارا من ٢٩ نوفمبر الى حتى مساء يوم اختفائه فى العاشر من ديسمبر ١٩٩٣ من محل اقامته بفندق سفير بالدقى.

وقد اثبتت التحقيقات التى اجراها مكتب النائب العام فى البلاغ المقيد برقم ٨ لسنة ١٩٩٣ «عرائض حقوق الانسان»، أن آخر شخص التقى به الكيخيا قبل اختفائه مساء العاشر من ديسمبر هو يوسف صالح نجم الليبى الجنسية وهو على علاقة وثيقة بالمكتب الشعبى والليبى بالقاهرة والتابع للسلطات الليبية، وقد رجح اصدقاء الكيخيا وذووه أن يوسف صالح نجم قد استخدم كطعم لاجتذاب منصور الكيخيا الى لقاء خارج الفندق وقد اتهم محامى الاسرة الاستاذ عادل أمين فى دعوى قضائية اقامها امام محكمة جنوب القاهرة الحكومة المصرية ليس فقط بالتقصير فى المحافظة على سلامة المشاركين فى اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان، بل اضاف الى ذلك ان اجهزة الأمن لا ترغب فى الكشف عن ملابسات اختفاء الكيخيا وهو ما بدا فى حجبها آخر من قابل الكيخيا - يوسف صالح نجم - من المثول امام النيابة العامة التى تحقق فى واقعة الاختفاء.

مذكرة الدفاع أوضحت أن رئيس النيابة قد طلب من مباحث أمن الدولة التنبيه على يوسف نجم وآخرين للحضور الى النيابة لسؤالهم فى التحقيق وقد ردت الداخلية على هذا الطلب فى ١٩٩٤/١/١١ بالاشارة الى ان يوسف نجم غادر البلاد الى ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ولم يستدل له على عودته وجارى ترقب وصوله واعلانه، وهو الامر الذى أكد الدفاع انه لم يتحقق على الرغم من ثبوت حضور يوسف نجم مرة أخرى الى القاهرة فى تاريخ لاحق لرد الداخلية. وقد اكدت تصريحات صحفية ادلى بها يوسف نجم انه حضر الى مصر فى ٢٤ يناير ١٩٩٤ وغادرها فى ٤ فبراير وتم التحقيق معه بمعرفة مباحث امن الدولة ومع ذلك فإن سلطات الأمن المصرية لم تقم باعلانه بواجب المثول امام النيابة العامة للتحقيق فى قضية اختفاء الكيخيا الذى أكد يوسف نجم فى تصريحاته انه قد تمكن من مقابلته باحد فنادق القاهرة قبيل اختفائه

العاصفة تحوم حول لبنان

وائل خير المدير التنفيذى لمؤسسة «حقوق الانسان والحق الانسانى» فى لبنان اقتيد من منزله في الواحدة من بعد منتصف ليلة الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٦ مكبلا من يديه، ومعصوب العينين الى مكان مجهول عرف فيما بعد انه سجن وزارة الدفاع اللبنانية حيث ظل رهن الاعتقال لمدة خمسة أيام، وتركز التحقيق معه خلال هذه المدة حول نشاط المؤسسة المسئول عن ادارتها وطبيعة صلاتها بالسفارات الاجنبية الى جانب الأحداث الأمنية التى شهدتها البلاد مؤخرا.

وقد جاء اعتقاله فى غضون حملة اعتقالات شملت عشرات المسيحيين فى الفترة من ١٨ - ٢٨ ديسمبر، وهى الاعتقالات التى وقعت فى اعقاب الاعتداء الذى تعرضت له شاحنة تقل مجموعة من العمال السوريين.

وأكدت مؤسسة حقوق الانسان والحق الانسانى أن اجراءات اعتقال مديرها قد جاءت بالمخالفة لأحكام القانون اللبنانى حيث لم يكن هناك مذكرة توقيف خطية اكتفاء بما اشار اليه الضابط المكلف بالقبض من أنه لديه مذكرة شفوية، كما أنه لم يحتجز بأحد مقار الاحتجاز المدنية حيث أودع معظم الوقت فى زنزانة انفرادية بسجن وزارة الدفاع. وقد استمر احتجازه دون تهمة محددة أو احالة للمحاكمة لمدة خمسة أيام على الرغم من أن القانون اللبنانى لا يجيز الاحتجاز لاكثر من ٢٤ ساعة ويتعين على جهات التحقيق بعدها اطلاق سراح المحتجز أو احالته للقضاء.

الاجراءات التعسفية التى احاطت اعتقال وائل خير طالت بدورها كافة المحتجزين فى هذه الحملة، حتى نهاية ديسمبر وكان قد اطلق سراحهم جميعا. باستثناء بيار عطا الله الصحفى بجريدة النهار اللبنانية وأحد العناصر النشطة بمؤسسة حقوق الانسان والحق الانسانى». ولم يصدر بحق أياً منهم اهاماً أو أحيل للمحاكمة.

تحليل النقد المناهض لمنظمات حقوق الإنسان*

د. محمد السيد سعيد

ليست المنظمات العربية لحقوق الإنسان فوق النقد، بأى معنى من المعانى. ولا يجوز أبداً أن تصبح كذلك، ذلك أنها تنهض على فلسفة تقوم على مبدأ حكم القانون، والمواطنة والمساءلة. وهناك مستويات مختلفة من المساءلة: قانونية، سياسية ثقافية، وأخلاقية. ومن المحتم أن ينطبق على هذه المنظمات الفلسفة والمبادىء التى تنادى بها.

ويتعين علينا أن نؤكد دوماً أن النقد هو الآلية الرئيسية التى تصحح مسار تطور أى كائن اجتماعى حى، حتى لو كان هذا النقد من النوع الذى يسمى بالهدام.

ولكى نصحح مسار تطور الحركة العربية لحقوق الانسان على نحو دورى ومنهجى يجب أن نحلل النقد الموجه لها، وأن ننسبه إلى سياقه الثقافى وأن نعيد تكوين عناصره بحيث نفهم كلا منها على انفراد، ونفهمها متحدة، فى نفس الوقت.

وإذا شئنا أن نكون صورة عامة عن العناصر المتحدة فى النقد الموجه لها من جانب السلطات العربية واشياعها فى الصحافة واتباعها فى مختلف المؤسسات، فلن نجد صعوبة كبيرة، ولا وجه إطلاقاً للإثارة فى اكتشاف أن العناصر الجوهرية فى نقد السلطات لحركة حقوق الانسان تتكرر بحذافيرها تقريباً فى كل الاقطار العربية. وذلك لأن السياقات الثقافية لهذه العناصر هى واحدة من حيث الجوهر. إن هذه العناصر تتحد فى بناء صورة معينة لنشطاء حقوق الإنسان باعتبارهم «يقومون على تجارة رابحة هذه الأيام، يحصلون منها على مال وفير من جهات أجنبية يهمها تدمير سمعة البلد المعنى أو شعبه، ولا يتورعون عن استخدام كل الاساليب لتشويه صورة بلادهم فى الخارج. وهم يصدعون فى ذلك لأوامر هذه الجهات الاجنبية التى تنتهج سياسة الكيل بمكيالين». وفى حالات معينة من هذا النقد الحكومى، قد يضاف اشارات معينة يفهم منها أن منظمة ما لحقوق الانسان أو حركة حقوق الانسان كلها «تخدم مصالح الصهيونية»، أو أنها «تتستر وراء الشعارات البراقة» لكى تحقق «مصالح شخصية أو حزبية أو أيديولوجية أو محلية» أو كل ذلك معاً. ويلخص ذلك كله تعبيرا صار شعبياً للغاية هو أنها «دكاكين أو بوتيكات».

إننا ندعى أن هذا النقد ذاته، على ما فيه من فظاظة وبشاعة، ومخالفة للحقيقة يفيد حركة حقوق الانسان، ولا يضرها إذا أحسنت التعامل معه، وتحليله واستيعاب خلفياته الثقافية. فنلاحظ مثلاً أن العناصر الأساسية فى هذا النقد قد جربت مراراً ودون كلل أبدا فى مواجهة كل الحركات الجماهيرية وكل صور المعارضة أو حتى المشاركة السياسية المستقلة، طوال نصف القرن الماضى بأسره، وفى جميع الأقطار العربية، دون استثناء.

لنلاحظ أيضا أن العناصر الأساسية فى هذا النقد هى تلك التى تحقق أكبر قدر ممكن من الإثارة والغموض والنفور فى ثقافتنا العربية الراهنة، وربما فى كل الثقافات الجماهيرية المعاصرة، وهى: المال، شبهة التدابير السياسية الغامضة والأغراض السياسية الملتوية، الصلات الأجنبية «وصولاً فى اكثرها سوءاً، إلى خدمة مصالح الصهيونية وإسرائيل». ونستطيع منذ الآن توقع أن الجنس سوف يضاف سريعاً الى هذه القائمة من العناصر، فى أكثر من قطر عربى. نقول ذلك لأن الفضائح الجنسية المدبرة، هى جزء لا يتجزأ من البهارات الدعائية التى تحظى بإثارة وشعبية بالغتين فى ثقافتنا، ولأنه قد تم تجريبها «بغض النظر عن النجاح» فى العديد من الإقطار العربية، حتى ضد أكثر دعاة التيار الاسلامى تشدداً، وهو ما يعنى وجود اغراء أكبر فى تجريبها ضد دعاة حقوق الإنسان المرجح أنهم أكثر ليبرالية بكثير.

ليس فى هذه الصورة أدنى مبالغة من جانبنا. فلو جمعنا ما نشرته جرائد أو مجلات معينة، بما فى ذلك الاهرام والمصور فى مصر، ومجلة النشرة، فى فلسطين المحتلة، والصباح وغيرها فى تونس، لوجدنا هذه العناصر بالضبط مكررة بصياغاتها ذاتها، تقريباً، مع اضافات محلية أو شخصية هنا وهناك.

ولكى نكون مخلصين تماماً للحقيقة يجب أن نؤكد بكل نزاهة وأمانة أن النقد الحكومى المصرى كان الأرحم بكل المقاييس وأن النقد البازغ من جانب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى هو الأكثر إثارة للدهشة من حيث تعلمه واتقانه السريع «لفنون النقد الحكومى» التى تطورت عبر عقود فى أقطار عربية أخرى.

كيف يمكن أن يكون هذا النقد مفيداً لحركات ومنظمات حقوق الإنسان؟ أظن أن ثمة بعض التوصيات التى يكون من المفيد التأكيد عليها، حتى لو لم يكن من السهل ضمان تحقيقها. فحركات حقوق الانسان يجب أن تستقطب أكثر العناصر صرامة فى معاييرها وسلوكياتها الاخلاقية، وأنها يجب أن تنزع الاعتبارات السياسية من ممارساتها ومواقفها وأن تنشأ مواقفها على افضل وأعلى مستويات التقاليد المهنية المتبعة عالمياً فى النضال الحقوقى.. الخ.

غير أن الجوانب الأخرى ستكون أصعب كثيراً، لأنها تتطلب جهداً خارقاً فى التغيير الثقافى. هذا إلى جانب أنها تحتم مناقشة عقلانية لبعض أكثر الاشكاليات والمعضلات صعوبة فيما يتعلق باستراتيجيات عملها وتطورها المستقبلى. ولنأخذ هنا أمثلة محددة، وهى تدور كلها حول العلاقة مع القوى العالمية: حكومية كانت أو غير حكومية. أبرز القضايا أو الأمثلة فى هذا المجال الاشكالى يتعلق ببناء الموقف الحقوقى، وبمسألة المال والتمويل.

* موجز لمجموعة مقالات نشرها الكاتب في جريدة العالم اليوم

تابع ←

المال ضرورة ميلاد أم نمو و تتطور ؟

«خطاب سياسي ام حقوقي»

والواقع أن النموذج أو التيار الأساسي للحركة العربية لحقوق الانسان فيما يتعلق ببناء المواقف فى العالم الخارجى يثير مشكلات كبيرة. وبوسعنا دائما أن نناقش هذه المسألة بمجرد الاطلاع على دفاتر هذه المنظمات العربية ومواقفها العلنية فى المؤتمرات وسلوكها الفعلى فى الداخل والخارج. فالحركة العربية لحقوق الانسان تنتهج موقفاً نقدياً وراديكالياً حيال القوى الكبرى. ومن الأمانة التاريخية أن نقول بأنها لعبت دوراً مهماً «وإن كان يقبل التحسين والتوسيع» فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وفضح انتهاكات اسرائيل للحقوق الاساسية الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني. وأنها قد ناصرت من زوايا مختلفة، وأحيانا متضاربة المصالح العربية العليا. وقد وصل الأمر الى حد المبالغة والخروج عن تقاليد الحركة العالمية لحقوق الانسان فى حالات معينة مثل المشاركة فى مظاهرات مناهضة للدور الأمريكى فى أزمة الغزو العراقى للكويت، وذلك فى تونس والجزائر والمغرب. بل نذهب الى أبعد من ذلك بالاشارة ببساطة إلى أن الحركة العربية لحقوق الانسان قد خضعت منذ بدايتها لنفوذ هائل للقوى القومية الراديكالية وعلى رأسها الناصريين والقوميين العرب والبعثيين، اضافة للماركسيين الذين دأبوا على صياغة عدائهم «للامبريالية الأمريكية» بلغة الحرب الباردة. وبالنسبة للتيار الأكثر اعتدالاً داخل الحركة، وهو التيار ذو الأفق الليبرالى، فإنه قد نبه العالم لأوجه القصور والانتهاك الخطير، التى وسمت «الاستراتيجية الأمريكية للسلام فى الشرق الأوسط» من حيث استمرار تجاهلها للحقوق السياسية الجماعية للشعب الفلسطينى، ذهاباً إلى التأكيد على أن اتفاق أوسلو لا ينشئ سلاماً بقدر ما ينشئ نظام أبارتهيد جديداً فى فلسطين المحتلة.

وباختصار، لايمكن اتهام أو نقد النموذج الأساسى للموقف الدولى للحركة العربية لحقوق الانسان بالمهادنة مع الظلم القومى الواقع على العرب. ربما يكون العكس هو الصحيح، بمعنى أن هذه الحركة قد ذهبت فى مناهضتها «هذا الظلم القومى الى انتهاج استراتيجية خطاب سياسى وليس استراتيجية خطاب حقوقى» فى بعض الأحيان.

وعلى صلة ايضا ببناء المواقف وانسجامها يبرز الموقف من النشاط الإرهابى والانتهاكات الخطيرة المصاحبة له وهذا الجانب كان بالفعل موضوعا لاهتمام المنظمات العربية لحقوق الانسان. وقد ابتكرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بالذات موقفا جديدا لم يكن معروفا بين دعاة حقوق الانسان والحركة العالمية، وهو «انتهاك حقوق الانسان من جانب اطراف غير حكومية» وابرز هؤلاء الأخيرين هم الحركات الإرهابية. وقد اصدرت المنظمة عشرات من البيانات التى تدين هذه الحركات وممارسات الإرهاب، بل ونهضت ضد كل محاولة للصلح بين الدولة والجماعات الإرهابية طالما تأخذ شكل الصفقات السياسية وليس الدفاع عن القانون بكل جوانبه.

فالحركة العربية لحقوق الانسان لم تتجاهل جرائم وانتهاكات تيارات الإرهاب باسم الاسلام بل ربما فى هذا السياق كان الأمر معكوساً. فبعض منظمات حقوق الانسان تورطت فى موقف يفتقر للانسجام والاخلاقية عندما استنكفت عن فضح انتهاك حقوق الانسان بالقوة الكافية عندما يكون ضحايا هذا الانتهاك هم من الجماعات الاحزاب والحركات الاسلامية، انطلاقا من موقف سياسى وثقافى. ونحن من جانبنا نشير الى الخطأ الكامل لهذا الموقف لان انسجام المعايير والاخلاص الكامل لمثل حقوق الانسان وللقانون الدولى وفلسفة وروح فكرة القانون الحديث تملى الدفاع عن حقوق كل شخص بغض النظر عن معتقده وافكاره، بل وحتى افعاله، بما فى ذلك افعاله الإرهابية. وحقوق الانسان هنا لاتعنى العزوف عن ايقاع العقاب بالإرهابيين. العكس تماما هو الصحيح. وانما عندما يتم تطبيق القانون على فعل اجرامى يظن ان شخصا ما قام بارتكابه يجب أن يتمسك هذا القانون بصحيح روح ونص القانون، وخاصة القانون الدولى لحقوق الانسان، بما فى ذلك حق هذا الشخص فى المحاكمة العادلة والنزيهة وحقه فى أن يظل بريئا حتى تثبت ادانته من خلال قواعد قانونية منضبطة وحقه فى الحماية من التعذيب أو العقوبات الحاطة بالكرامة، حتى لو كانت التهم التى يتم حبسه على اساسها هى ارتكاب جرائم ارهابية.

«إزدواجية المعايير»

وهناك ايضا بعض جوانب النقد الموجه للحركة العربية لحقوق الانسان تبدو على صلة وثيقة بمدى ارتباطها بالحركة العالمية لحقوق الانسان. والأخيرة لدى البعض متورطة فى ازدواجية المعايير التى تتصرف بها الحكومات الغربية وخاصة الولايات المتحدة واوروبا الغربية، وهم يدللون على ذلك من خلال قضيتين، الأولى: هى الصمت على حملات السلطات ضد المهاجرين العرب فى أوروبا، والثانية: هى الصمت على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطينى.

والحقيقة هى أن تقارير المنظمات الكبرى لحقوق الانسان بما فيها منظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة مراقبة حقوق الانسان «الشرق الأوسط» ولجنة المحامين الأمريكيين قد اشتملت على نقد شديد لانتهاك حقوق المهاجرين العرب، كما اشتملت - خاصة فى السنوات الأخيرة - على نقد انتهاك حقوق الانسان فى فلسطين على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وبينما مثل موقف منظمات حقوق الانسان أحد أهم سبل دعم موقف المهاجرين العرب فى أوروبا تقليديا، فإن الموقف التقدمى من انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الارض المحتلة هو أمر جديد نسبياً، بدأ بصورة خجولة ومحدودة منذ عام ١٩٨٨، ولكنه يطرد فى التعمق والاتساع والجرأة. وينسب جزء من هذا التطور لبزوغ الحركة العربية لحقوق الانسان ونموها الذى لايزال مقيداً. والقاعدة العامة التى يمكن طرحها فى هذا السياق هو أنه كلما نما وتعاظم دور العرب، ودول ومناطق العالم الثالث عموماً، فى المجتمع المدنى العالمى البازغ كلما تعاظمت درجة انسجام وتوازن مواقف المنظمات الدولية الكبيرة، بما فيها منظمات حقوق الإنسان.

«المال وحقوق الإنسان»

وإذا اخذنا قضية التمويل، فالواقع أن غالبية منظمات حقوق الانسان فى مصر والوطن العربى تتلقى دعماً من هيئات اجنبية فى شكل منح مالية. هذه الحقيقة تكفى تماما لإحداث صدمة لوجدان الرأى العام، بما فى ذلك هذا القطاع من الرأى العام الذى يتعاطف كلياً أو جزئيا مع هذه المنظمات أو مع فكرة حقوق الانسان ومبادىء ومثل الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

ليس ذلك فحسب. فلو أن أحداً من المشتغلين بقضية حقوق الانسان والعاملين فى هذه المنظمات قد تصور أن الأمر سيكون كذلك، أى أن هذه المنظمات سوف تطلب عوناً ماليا اجنبيا لما كان - على الأرجح - قد التحق بها اصلاً، ولكان قد لحقته نفس الصدمة الوجدانية التى تصيب الرأى العام عموماً من هذه الحقيقة.

والسر الذى يفشى نفسه وراء هذه المفارقة هو أن طلب الدعم المالى الأجنبى لم يكن نتيجة تصور مسبق أو تخطيطاً مرسوماً أو عملاً قصدياً لجأت له هذه المنظمات أو قياداتها. بل كان نتيجة عملية طويلة الأمد للتعلم من خبرة العمل نفسه، وحلاً لمشكلات ومعضلات فرضتها الظروف والمسئوليات عن وجود وتطور هذه المنظمات فى ظروف محدودة للبيئة الوطنية والقومية التى تعمل هذه المنظمات فى ظلها.

وبينما يفرض اللجوء الى الدعم المالى الاجنبى مشكلات عظيمة ومربكة للغاية، فإنه يمكن - بل ويجب - أن يطور جانبا جديدا فى ثقافتنا كانت تفتقر اليه بشدة، وهو الجانب الخاص ببناء وتطوير مؤسسات المجتمع المدنى.. أى باختصار: منظمات المجتمع المدنى.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن ويجب أن تكون العلاقة بين الدعم المالى الاجنبى وبناء المؤسسات والمنظمات المدنية فى بلادنا انتقالية ومؤقتة. وذلك فى حدود الحدود العامة لتطور ثقافى شهدته كافة المجتمعات المتطورة. وبعبارة أخرى، فإنه طالما وضع جماعة ما من الناس أياديهم فى «النار»، وليس فى «المياه»، كما ينطق المثل الشعبى، فإنه يمكن التحرر ولو إلى حد كبير من المشكلات المترتبة على التمويل الاجنبى للمؤسسات والمنظمات المدنية عموماً، ليس من خلال الرفض المبدئى والاخلاقى للمال الاجنبى بحد ذاته، وإنما من خلال استنباط حل وطنى وقومى قادر على إيجاد بديل منهجى لهذا المال فى إطار عملية نشطة لبناء مؤسسات المجتمع المدنى فى جميع المجالات.

الحتمية المؤسسية

إن الصورة الشائعة لقضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان ومنظمات العمل الأهلى - والتنموى النشطة فى جميع المجالات تقريبا، وهى الصورة التى تروجها دعايات حكومية معينة ليس لها أساس من الواقع. وهى مغرضة بكل المقاييس.

ولكى نوضح ذلك، لابديل من أن يضع المرء نفسه فى موقع وسياق المسئولية التى وضع فيها قادة حركة حقوق الانسان فى مصر والوطن العربى انفسهم فيها. وبدون ذلك سوف يظل النقد الموجه والخاص بالتمويل - والذى لا يأنف استدعاء صور الخيانة والفساد بكل بساطة ودون تفكير ولو للحظة واحدة - سوف يظل هذا النقد تجديدياً وخارجاً عن سياق الوضع الحقيقى للمسألة برمتها.

إن المال لا يخلق بحد ذاته أى شىء: ناهيك عن أن يخلق حركة لحقوق الانسان. ولم يكن المال بحد ذاته وراء نشأة أو تطور هذه الحركة غير أن الحقيقة المقابلة، هى أن مؤسسات الفعل البشرى فى المجال العام تحتاج دون أدنى شك للمال.

هذه حقيقة بسيطة، وهى حقيقة تنطبق بشكل مطلق على كافة الحركات الاجتماعية، بل وكافة مؤسسات الفعل البشرى العام: بما فى ذلك الحركات الدينية.

فلم تنشأ الحركة العربية لحقوق الانسان بسبب توفر المال، ولكنها بعد مرحلة النشأة والمسيرة لم يكن من الممكن لها أن تتطور بدون المال. وقد نشأت هذه الحركة من رحم المجتمع العربى الذى تضاعفت أزماته واشواقه لأنسنة الصراع الفكرى والسياسى، وعصرنة الدولة والنظام السياسى والاجتماعى، وإعادة تأسيس العلاقة بين دولاب الدولة وفعاليات المجتمع، بما فى ذلك المواطن البسيط، وصولاً الى تأسيس وضع ديمقراطى تحترم فيه الحقوق الاساسية للانسان. قاد المثقفون العرب هذه الحركة ولكنها - أى الحركة - نمت عفواً غير متوازية بين الحالات العربية المختلفة. ولم يكن المال هو العامل المفسر أو المحرك. وإنما تمثلت العوامل المحركة اساساً فى تباين نضوج الوعى بضرورة النضال من أجل حقوق الانسان، ومدى النجاح أو الفشل فى إيجاد مؤسسات ناجعة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان فى ظل بيئة سياسية وثقافية صعبة، ومدى الكفاحية والتضامن والانسجام بين الجماعات المثقفة المؤسسة لها، ومدى التجديد والخيال فى انتاج الاشكال المؤسسية الضرورية لتطور الحركة الكفاحية من أجل احترام الانسان العربى.

وفى البداية كان تمويل النويات المؤسسية الأولى للحركات العربية المختلفة محدوداً بما يتناسب مع نشاطاتها الضيقة والمبعثرة ومناهج العمل الشكلية الى حد بعيد. غير أنه فى حالات معينة، مثل حالة المغرب وتونس ومصر، تطور أداء هذه الحركة تطوراً هائلا وغير متناسب مع الاشكال المؤسسية الأولى ولا مع حجم التمويل المتاح. وكان التمويل المتاح يتمثل اساساً بالنسبة للمنظمات النظرية المنفردة فى رسوم العضوية، ومساعدات المنظمة العربية لحقوق

تابع ←

السؤال الاكبر يتصل بمستقبل المجتمع المدني

الانسان ومساهمات العناصر القيادية من اموالها الخاصة.
وأدى هذا النمو الكبير، وخاصة في السنوات القليلة الأخيرة في عقد الثمانينيات الى أزمة مالية طاحنة. وبينما كان من الممكن لبعض المنظمات أن تسير ذاتها من خلال تبرعات شخصية من أثرياء معينين، أو حتى من احزاب ونقابات فإن المنظمات المستقلة تمام الاستقلال لم يكن بوسعها اللجوء لهذه المداخل.
وبالنسبة لهذه المنظمات، وخاصة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لم يكن المال بحد ذاته هو المشكلة. وإنما تجسدت المسألة الجوهرية فيما إذا كان من المحتم تجاوز الاشكال المؤسسية واساليب العمل القديم، أم الاستمرار فيها بغض النظر عن النتائج.
ففي مرحلة النشأة كان النضال من أجل حقوق الانسان تطوعياً صرفا. ومعنى ذلك أن أقصى ما كان يمكن الطموح له هو انتهاج اشكال العمل التثقيفي. وفي أحسن الاحوال القيام بحملات على طريقة «هوجة عرابى» تثور وتنتهى دون أنجاز محدد أو بناء حجر على حجر. فالعمل التطوعي بطبيعته مبعثر، متقطع، يستحيل معه التراكم ويقف أمام مقاييس الأداء المهنى عاجزاً تماماً. على الأقل فى الظروف المحددة لبلادنا، وبصفة أخص في مصر.
ويوسعنا أن نناقش هذه المسألة باستفاضة عندما يحين الحين. ويكفينا هنا أن نطرح السؤال بتجريده الخالص فحسب، أى لماذا لم تتحول حركة حقوق الانسان الى حركة اجتماعية تطوعية صرفة؟ ولماذا لا تفيض بلادنا بالمتطوعين فى العمل الأهلى والتنموى عموماً!
لقد أصر فريق محدود من قيادة الحركة على الاستمرار الى مالانهاية في صيغة العمل التطوعي الصرف. غير أن فريق الاغلبية وبعد مناظرات ممتدة وساخنة وصل لاستنتاج إلي مؤداه أنه يستحيل التطور الى منظمات حقوق انسان بتفويضها وتقاليدها المميزة عالمياً فى العمل بدون الانتقال الى مستوى أعلى يتميز بالتخصص المهنى.
وفى سياق هذا الانتقال، وخصوصا بالنظر الى التوسع المذهل في النشاط والفعالية أخذت مسألة التمويل تطرح نفسها كأزمة خانقة. لا نقول خانقة كتعبير مجازى.. وإنما كواقع حقيقى. ذلك أنه كان هناك اختيار بين الانكماش من جديد الى وضع قريب من الصفر، أو التطور والازدهار، وهو ما حتم الحاجة الى مستوى مرتفع للغاية من التمويل.

من أين يأتى المال؟

قطعاً لم يكن من الممكن أن يأتى من الاعضاء فلم تكن رسوم العضوية فى المنظمة المصرية مثلاً تكفى تغطية ولا حتى ربع تكلفة البريد الذى كان يصلهم بتواتر مدهش من المنظمة ، وكذلك لم يكن من الممكن أن يأتى من اثرياء المصريين، ولا من الحكومة، بالطبع. ولم يكن ثمة بديل حقيقى غير اللجوء للتمويل الاجنبى.
ما هو التمويل الاجنبى؟
فى كل المجتمعات المتقدمة يتم التمييز بين الانشطة التى تستهدف وتستطيع الحصول على ربح تجارى، وتلك التى لا تستهدف أو لا تستطيع الحصول على هذا الربح. وبينما تقوم شركات الاعمال بالانشطة الأولى، تتولى هيئات متخصصة الانفاق على الانشطة الأخيرة: أى جميع الانشطة غير الربحية أو التى يستحيل أن تنهض على اساس من الربح التجارى. تنبسط هذه الأنشطة فى مروحة واسعة للغاية من المجالات والمستويات التى تحقق خيراً عاماً، ومن بينها أنشطة حقوق الانسان بالطبع.
إن عدداً قليلا جداً من هذه الهيئات المانحة للمعونة لانشطة الخير العام لها وجود فى بلادنا . وهذه هى الهيئات التى تلجأ إليها منظمات حقوق الانسان. والحصول على الدعم المالى أو الفنى من هذه المؤسسات له قواعد معروفة عالمياً، منها مبدأ عدم التدخل فى مضمون العمل، والمحاسبة والرقابة المالية الشفافية، ومبدأ الجدوى وفعالية التكلفة، الخ.
والغالبية من منظمات حقوق الانسان تستند على نفس المبادىء المعمول بها فى الدول المتقدمة. أى عدم جواز التدخل بأى صورة من الصور فى مضمون النشاط على احترام قواعد الرقابة المالية والشفافية المحاسبيين.

المشكلات الحقيقية

ومع ذلك، فإنه لايمكن الادعاء بأن مسألة التمويل الاجنبى تخلو من المشاكل، بما فى ذلك احتمالات الفساد الشخصي.
كل ما نطرحه فى السياق الحالى هو أن هذه المشاكل قابلة للحل فى المدى المباشر، من خلال قواعد الشفافية المالية والرقابة المحاسبية. غير أن هذه الحلول بوسعها أن تقلل الى اقصى حد ممكن من امكانية الفساد. أما المشاكل الأعمق فهى تلك المتعلقة بمستقبل منظمات حقوق الانسان، ومؤسسات المجتمع المدنى بصورة عامة.
فأقل ما يمكن قوله هو أن هذا المستقبل محاط بالغموض، من جانبين رئيسيين: الأول هو استحالة ضمان هذا المصدر الاجنبى فى المدى الوسيط والطويل، والثانى هو إزدياد الطابع الريعى لمؤسسات المجتمع المدنى، فى ظل غياب احتمالات قوية للارتباط بين توليد التمويل والانشطة الاجتماعية التى يستهدف هذا التمويل النهوض بها .
فأصل الاشياء هو أن يتطور المجتمع المدنى نفسه بحيث يكون هياكله الفرعية الخاصة بتمويل الانشطة غير الربحية بدءا من الفنون والآداب، مروراً بالبحث العلمى الاساسى، وذهاباً الى العمل التنموى والبيئى والانسانى الاهلى.
لقد كان لدينا فى العالم الاسلامى مؤسسة مخصصة لبعض هذه الاغراض. وهى مؤسسة الأوقاف. غير أن سيطرة الحكومات على هذه المؤسسة اهدر اغراضها أو على الأقل حرف مسارها الى خدمة اهداف حكومية: مشروعه أو غير مشروعه من الناحيتين الاجتماعية والاخلاقية.
ومن ناحية ثانية، فإن اصل الاشياء هو أن أية حركة اجتماعية يجب - بالمعنى الواسع للكلمة - أن تولد مصادر تمويلها الخاصة بالارتباط مع الانشطة والخدمات التى تنتجها .
وحتى اللحظة الراهنة، فأن حركة حقوق الانسان ليس لديها حلول لهذه المعضلات. غير أن باب الاجتهاد فى البحث حول هذا الحل ليس مغلقاً، وليس سببا لليأس التام.

نظام الحزب الواحد في قالب تعددي

نظم مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ندوة فى نوفمبر ١٩٩٦ حول القيود القانونية على حرية تكوين الاحزاب السياسية فى مصر ومعوقات أداء الاحزاب القائمة لوظائفها السياسية. شارك فى الندوة لفيف من قيادات العمل السياسى وممثلى منظمات حقوق الانسان .
انطلقت مداولات الندوة من محاور الدراسة التى كان قد اعدها للمركز عصام محمد حسن تحت عنوان "نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى" وتقع الدراسة فى خمسة اقسام ناقشت موقع حرية تكوين الاحزاب فى الشرعة الدولية والدستور المصرى، والقيود القانونية على حرية تكوين الاحزاب بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، ودور لجنة شئون الاحزاب والمحكمة الإدارية العليا فى تحديد معالم الخريطة الحزبية فى مصر، والقيود الواقعة على النشاط الحزبى وبخاصة الصحافة الحزبية، والدور الذى تسهم به الاحزاب فى إدارة الشئون العامة للبلاد من واقع المشاركة فى المؤسسات التمثيلية ، وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج الهامة من بينها .
أولا : إن قانون الاحزاب بقيوده الغليظة التى تصادر عمليا حرية تكوين الاحزاب السياسية المستقلة كان نتاجا لفلسفة وعقلية النظام الشمولى المستند على تقاليد التنظيم السياسى الواحد المستقرة منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى نوفمبر ١٩٧٦ .
ثانيا : إن نشأة الاحزاب من أعلى أدت إلى بناء أطر حزبية يغلب عليها التشوه وتفتقد الى التأثير فى الجماهير ولا تعبر عن رؤية أيدولوجية فى حين حرمت قوى سياسية عريضة من حقها في تكوين أحزاب.
ثالثا : إن القانون قد اتاح للجنة شئون الاحزاب وهي لجنة شبه حكومية يهيمن الحزب الوطني على تشكيلها صلاحيات واسعة تكفل الوصاية الكاملة على تأسيس واستمرار الاحزاب الجديده ، أو علي قرارتها أو صحافتها وقد أدت هذه الصلاحيات الي رفض اللجنه طلبات تأسيس ما لايقل عن ٣٢ حزباً مستندة الي شرط مستحيل وهو ضرورة تميز برامج الحزب الجديد وسياساته عن الاحزاب القائمة.
رابعاً إن اللجنة تضع مؤسسي الاحزاب في حيرة حقيقية فإذا شددت برامجها على التمسك بالدستور فإن ذلك في منهاج عمل اللجنة يعني أن هذه البرامج لا تأتي بجديد يميزها ، وإذا ما تبنت تلك الاحزاب برامج تقتضي تعديل الدستور فإن اللجنة تعترض على تأسيسها لأنها خالفت الدستور .
خامساً : إن المعيار الحقيقي للحكم على التعددية لا ينطلق من النظر الى عدد الاحزاب القائمة بل ينبغي ان يرتكز على مدى ما يتوفر للأحزاب من مقومات تؤمن لها اداء وظائفها ، حيث أدت البنية القانونية المعادية لحرية الاجتماعات السلمية والرأي الى حصر نطاق العمل الحزبي داخل مقار الاحزاب وصحفها .
سادساً : إن القيود القانونية على النشاط الحزبي من جانب، وهيمنة الحزب الحاكم على ادارة الانتخابات العامة قوضت فرص الاحزاب في المشاركة وهو ما تمخض عن الوجود الهامشي للأحزاب في البرلمان خاصة في ظل انتخابات عام ١٩٩٥ الاخيرة حيث لم تحصل الاحزاب المعارضة مجتمعة إلا على ١٣ مقعداً تشكل ٢,٩٪ من مجمل مقاعد البرلمان
وقد ابرزت المداولات النقاط التالية :
ان التحول للتعددية كان متأثراً بالابعاد الدولية والعلاقة بين الليبرالية الاقتصادية والشمولية السياسة وضغوط المؤسسات الدولية لخلق مناخ موات للاستثمار في مصر.
ان هدف النظام من التعددية هو حصوله على الشرعية السياسية ، ومن ثم فقد جاءت تعددية مقيدة تتسم بالتدرج وهيمنة السلطة التنفيذية ، ووجود حزب مهيمن كبير .
ان القيود على التعددية نوعان : اذعانية ، تتمثل في عدم تعرض مبادئ الحزب مع الشريعة الاسلامية والمبادئ الاشتراكية وثورتي ٢٣يوليو و ١٥مايو
وثانيها : تحكميه اهمها شرط تميز برامج الاحزاب والقيود المرتبطة بالأمن القومي.واشار الى ان أهم شرطين هما عدم وجود أجنحة عسكرية، وعلنية مبادئ الحزب.
رفض قيام الاحزاب على اساس ديني إذا كانت تسعى لدولة ثيوقراطية، وتميز بين المواطنين. وأم القبول بالدولة المدنية لا يتعارض مع وجود احزاب لها مرجعيتها الدينية .
وانتهت الندوة الى أن القيود على تكوين الاحزاب السياسية قد ادت الى تهميش الاحزاب، بينما اصحاب الجماعات غير الشرعية اكثر اتساعاً.

الحق في التنمية - مبادرة جديدة

استطاعت لجنة حقوق الانسان التابعة للإمم المتحدة خلال اجتماعاتها هذا العام أن تحقق خطوة هامة نحو تقريب وجهات النظر فى تفسير الحق فى التنمية.
كان مبدأ الحق فى التنمية قد تعثر نتيجة التباين فى تفسيرات الدول لهذا الحق، ما بين الدول النامية التى ركزت على الجانب الاقتصادى، وما بين الدول المتقدمة التى أكدت على أهمية الحقوق السياسية.
والحل الذى تم تبنيه بالاجماع يشير الى الحاجة الى اقامة علاقات اقتصادية متوازنة بين الدول، ولكنه فى الوقت نفسه يحض الدول على دمج الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى انشطتها التنموية، الغاء مظاهر التمييز، وتأكيد دور المشاركة الشعبية فى صنع القرارات.
هذا التفسير الجديد للحق فى التنمية سيكون عليه أن ينتظر حتى يتضح ما إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ستسانده أم سيتجدد الخلاف حوله مرة أخرى.

الأوامر العسكرية ومصير القانون المدني

الامر العسكري الذي اصدره السيد رئيس الوزراء بوصفه نائباً عن الحاكم العسكري بموجب قانون الطوارىء استهدف تنظيم قواعد البناء وتشديد العقوبات على مخالفيها فى اعقاب كارثة سقوط احدى العمارات بضاحية مصر الجديدة، افضى الى إثارة كثير من الجدل حول استخدام الأوامر العسكرية فى تنظيم شئون مدنية وهو الأمر الذى يعكس فى نظر البعض النزوع الى عسكرة المجتمع المصرى ومحاولة لخلق نوع من التأييد الشعبى لقانون الطوارىء الذى يمنح السلطة التنفيذية الحق فى اصدار تشريعات تحت مسمى الأوامر العسكرية مفتئتة بذلك على دور المؤسسة التشريعية المنوط بها اصدار مثل هذه التشريعات من خلال القانون المدنى المعنى بتنظيم العلاقات المدنية وتوفير سبل الاستقرار لها.

كما يثير المخاوف كذلك لجوء الحكومة للتوسع فى اصدار الاوامر العسكرية، فالأمر العسكرى الأخير يعد السابع منذ تشكيل حكومة الجنزورى فى يناير ١٩٩٦. وقد اختص ثلاثة من هذه الأوامر بشئون ذات طابع مدنى صرف، حيث استهدف أولها تجريم تجريف الاراضى الزراعية، وحظر الثانى اقامة أية منشآت صناعية داخل الاحياء السكنية. ويعنى هذا التوسع تهميش دور السلطة التشريعية الأمر الذى يهدر مبادىء الفصل بين السلطات ويهدد البنيان الدستورى للدولة.

آلية استثنائية

كان هذا الجدل وهذه المخاوف هو محور الأمسية التى نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بصالون ابن رشد فى ١٩٩٦/١١/٢٥ بعنوان «التوسع فى الاوامر العسكرية ومصير القانون المدنى». وقد دعى اليها عدد من المتخصصين والمهتمين وقد استهلها د. محمد السيد سعيد الذى ادار الجلسة مشيرا الى ان موضوع اصدار اوامر عسكرية فيما يتصل بمخالفات البناء يحظى باهتمام مزدوج من وجهة نظر حقوق الانسان، حيث يتعلق بأهم الحقوق على الاطلاق، وهو الحق فى الحياة، وابسط ضمانات الحق فى الحياة هو الحق فى السكن، وبالتالى فإن مخالفات البناء التى نراها على نطاق واسع فى الأونة الأخيرة تعتبر انتهاكا خطيرا للحق فى الحياة، وانتهاكا لحق السكن الصحى والبيئة الصحية، المنصوص عليهما فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو من

محمد السيد سعيد : تنظيم الحياة المدنية من خلال الأوامر العسكرية دليل عجز النظام السياسي

فريدة النقاش : الأمر العسكري يجسد أحد مظاهر الخلل التشريعي

اسماعيل صبري عبد الله : الشعب المصري اجاد التحايل على اي قانون طالما لا يستطيع الاحتجاج عليه

محمد حنا : الخلل يكمن في النظام السياسي والمجتمعي الذي يصل بالحاكم الى إصدار أمر عسكري

جانب آخر يثير الاهتمام بضرورة أن تتطور البلاد فى اتجاه يتماشى مع فلسفة القانون الدولى لحقوق الانسان، ومع مبدأ حكم القانون والمؤسسات بصورة عامة، وبالتالى فان استخدام آلية الأمر العسكرى المعتمدة على استمرار قانون الطوارىء هو أمر خطير، خاصة فيما يتصل بقلب فكره المدنى، فالعسكرى متناقض مع قلب فكرة المدنى لانه ليس اخص من تنظيم عمليات البناء باعتبارها بالضرورة عملية مدنية، ورغم الاقرار بأن مخالفات البناء يمكن ان تؤدى الى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، إلا أن ذلك لا يقدم مسوغا لانتهاج آلية غير قانونية، ولا نتفق مع آلية حكم القانون ومؤسساته ومع فلسفة روح القانون، ومع حق الانسان المصرى فى الخضوع الى القاضى الطبيعى المدنى فالمعضلة الاصطناعية هذه مفبركة تاريخيا بمعنى انها اعتراف علنى بعجز النظام السياسى الذى يستند على آلية استثنائية لتنظيم ما هو غير استثنائى، وما هو فى صلب الحياة.

واضاف محمد السيد سعيد ان الاعتماد على الامر العسكرى يعنى انه من المنتظر ان يستمر قانون الطوارىء للأبد وهو أمر مخالف للعقل، باعتباره قانونا استثنائيا تفرضه ظروف طارئة، وبالتالى فهو مؤقت ومشروط زمنيا وظرفيا، كما اشار الى أن الأمر العسكرى الاخير يأتى على الرغم من وجوده، قانوناً بالفعل لتنظيم البناء، وعلى الرغم من ان التجربة اثبتت فشل العديد من الاوامر العسكرية فى تحقيق جدواها.

مشيراً الى ان الحكومة تعتقد انها بتغليظ العقوبة أو اصدار قوانين جديدة تؤدى بذلك دورها وتخلق نوعا من الاحساس الزائف لدى المواطنين بأنها قد أدت ما عليها وانتهى الأمر وهو ما يخالف الواقع، لأن الإدارة التشريعية فى جميع الاحوال يجب أن يرافقها ان لم يكن يسبقها أدوات اصلاحية اخرى تتعلق بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

من خلال الاوامر العسكرية دليل عجز النظام السياسي

قد أحد مظاهر الخلل التشريعي

ساد التحايل على اي قانون طالما لا يستطيع الاحتجاج عليه

ظام السياسي والمجتمعي الذي يصل بالحاكم الى إصدار أمر عسكري

واضاف د. سعيد بأن هذه القضية وثيقة الصلة بأسلوب اتخاذ القرار فى مصر مشيرا الى انه من غير المعقول ان كل حادثة تقع يصدر لها قانون خاص، وهو ما يهمل جوانب أخرى من الكوارث الفرعية التى تحدث، بالاضافة الى أن هناك إهمالاً تاماً للشروط الاقتصادية والاجتماعية والصحية والدينية التى يجب أخذها فى الاعتبار عند وضع قانون للبناء، وبمعنى ما فان اصدار أمر عسكرى، أو اصدار قانون دون دراسة كافية لجميع المشكلات فى القانون السابق يعتبر اسلوبا جزافيا فى التعامل مع قضية على صلة وثيقة بالسياسة العامة لضمان حق كل انسان فى أن يكون له سكن خاص.

وأوضح اسماعيل صبرى أن القضية ليست الأمر العسكرى الأخير وحده فالمشكلة الكبرى ان مصر عاشت طوال حياتها تحت سلطة مركزية، وقد انعكست هذه المركزية فى ايمان الشعب بتقديس السلطة المركزية، وتقديس رئيس الدولة أيا كان والالتجاء المباشر له باعتباره مسئولا عن كل شىء، ومطالبته بحل كل شىء، كما اقترن بذلك ايضا خبرة الشعب المصرى فى التحايل على القانون، ففى جميع الدول الديمقراطية عندما يكون هناك مشروع قانون جديد والشعب غير راض عنه ينظم مظاهرات ويرسل احتجاجات واضرابات، ولكن إذا صدر القانون التزم به الجميع، ولكن فى مصر بوسع الحكومة ان تسن أى قانون سىء بدون احتجاج فعلى، ولكن فور صدوره يتم التحايل عليه، واضاف المتحدث بأن هذه الآلية تعنى اختفاء دو ر القانون بالمعنى العصرى، باعتبار مجموعة من القواعد التى تمكن الافراد والجماعات من ممارسة حقوقهم بشكل متسق لا يضر بغيره من افراد المجتمع ويصون المجتمع ككل. واضاف ان هذا المعنى مجهول لدينا ومهنة القانون غير معترف بها فى المجتمع المصرى. كما ان هناك تراجعا فى استخدام القانون والرجوع الى اهله فى تنظيم العلاقات القانونية وهو ما نتج عنه نتائج خطيرة تمثلت فى قلة اقبال المتفوقين على دراسة القانون، وتراجع مستوى التدريس بكلية الحقوق و انتشار الجهل بالقانون بين المشتغلين من محامين ورجال نيابة وقضاء والصمت على اوضاع قانونية جائرة على الرغم من مخالفتها للدستور كقانون الجمعيات.

أزمة مجتمعية

واستهل د. ميلاد حنا مداخلته بالاشارة الى ان العيب ليس فى الامر العسكرى ولكن فى النظام السياسى والمجتمعى الذى يصل بالحاكم الى اصدار أمر عسكرى.

ففى ظل أزمة مجتمعية ورأى عام ثائر يجد الحاكم نفسه مضطرا لاصدار أمر عسكرى، ومن ثم فنحن نجد ان الاطار التشريعى غير منضبط، فالمسألة ليست انهيار عمارة، بل انهيار عمارة فى هذا الوقت، بهذه الظروف، هو تعبير وتجسيد لخلل كبير فى بنية المجتمع والاقتصاد والقانون والاخلاقيات العامة والمفاهيم ونظام الحاكم المحلى، أى ان هناك خللا مجتمعيا يحتاج الى اصلاح فى جميع مناهجه شيئا فشيئا، وهو ما قد يؤدى مع الزمن لأن يصوب الخلل قبل أن ينهار المجتمع ذاته وليس عمارة فقط.. واعرب د. ميلاد حنا عن اعتقاده بأن اللحظة مواتية لتوسيع هامش الحريات لأن يتحرك المثقفون بوعى ويفهم أكثر فى اتجاه التصحيح الذاتى، بحيث تصحح آلية النظام شيئا فشيئا وهو ما يجعل البنية كلها تتحسن، ومن ثم تبتكر آليات للمواجهة، وترتفع الاصوات التى تنادى بالحريات وحل الأزمات.

هذا كما جاءت مداخلات العصور لتؤكد على:-

ان المشكلة ليس سقوط عمارة، ولا يجوز اصلاح الامر الواقع بأمر عسكرى فعندما يكون هناك خطأ أو قصور فى القانون يتم مناقشته وتصحيحه من خلال القانون المدنى، ومن غير المقبول التعامل فى مثل هذه الامور عن طريق الأوامر العسكرية.

ان هناك خللا خطيرا فى البناء الاقتصادى والاجتماعى.. والسياسى للدولة، وقد نتج هذا الخلل تراكمات عديدة على مر السنين، وافضى الى سلسلة من التشريعات المتناقضة، كما ان كثرة التشريعات تجعل من المتسحيل على المشتغلين بالقانون الالمام بكل ما صدر من التشريعات واضاف انه من الغريب ان تحل قضية من قضايا البناء بأمر عسكرى يشدد العقوبات بدون حل المشكلة الرئيسية وهى مشكلة الاسكان، وترك عدد من القضايا المعلقة مثل العلاقة بين المالك والمستأجر.

الدورة التدريبة الاولى على «الابداع وحقوق الانسان»

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع السفارة الهولندية بالقاهرة دورته التدريبية الأولى «الإبداع وحقوق الإنسان» ضمن اطار برنامج «تعليم حقوق الانسان عبر الفنون والآداب» وذلك فى الفترة ١٤ ـ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦.

اشرف على الدورة المخرج سيد سعيد، وشارك فى الدورة ٢٩ دارسا من مختلف مجالات الإبداع، كان توزيعهم كالتالي:

١٠ مخرجين سينمائيين، ٣ مخرجين مسرحيين، ٣ مخرجين تليفزيونيين، ٣ فنانين تشكيليين، ٢ ناقدان فنيان، موسيقيان، طالبان من معهد السينما، ١ باحث فني، ١ مصور سينمائي، ١ سكرتير ممثل.

شمل برنامج الدورة ٢٣ محاضرة حاضر فيها صفوة من رجال الفكر والفن، وتم عرض ١٥ فيلماً «تسجيليا وروائيا» ساهم فى الإمداد بها هيئة أميديست الأمريكية، اليونيسيف، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المركز القومى للسينما، أ. توفيق صالح، أ. نبيهة لطفى. أ. عطيات الابنودى، د. محمد كامل القليوبى، د. عادل أبو زهرة. وذلك بالإضافة الى افلام بعض الدارسين المشاركين فى الدورة.

كما تم توزيع عدد من المطبوعات ذات الصلة بحقوق الانسان على الدارسين بلغ عددها ٥٦ مطبوعة ما بين كتاب ومجلة ونشرة وتقرير صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، مكتب اعلام الأمم المتحدة، المنظمة المصرية لحقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان، المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية، المجلس القومى للطفولة والأمومة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان، مركز ابن خلدون.

وفى ختام الدورة قدم الدارسون المشاركون مقترحاتهم حول كيفية استخدام الفن والأدب كوسيلة لنشر ثقافة حقوق الانسان.

هذا وقد عقد المركز فى ختام الدورة التدريبية حفل استقبال حضره الدارسون وعدد من الفنانين: كورال اتحاد المرأة الفلسطينية «عباد الشمس»، الفنان وجيه عزيز مع الشاعر محمد الناصر، الفنان محمد عزت، الفنان مصطفى رزق.

إستطلاع آراء المشاركين

واظهر استطلاع رأي المشاركين أن نسبة ٧٥٪ منهم لم يكن لديهم دراية كافية بمنظومة حقوق الانسان، وأكد ٩٣٪ منهم أن معرفتهم بحقوق الانسان قد تطورت بدرجة ملحوظة بعد الدورة. وفيما أبدى ٧٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع رضاءهم التام عن الدورة، وأكدوا أن المدة التى خصصت لها كانت كافية، بينما رأى ٣٠٪ من المشاركين أن المدة لم تكن كافية، كما قدموا عدداً من الاقتراحات تتعلق بزيادة المدة الزمنية للدورة، أو عمل دورات متخصصة تغطى كل منها لوناً من الوان الفن أو الأدب، كما اقترح البعض تنظيم ورش عمل حقيقية، إلا أن اكثر الاقتراحات تكراراً هى تلك التى طالبت بزيادة المادة الفيلميه، التى تتضمن نماذج تطبيقية، وايضا تنظيم لقاءات مع الفنانين والمبدعين ومناقشتهم فى اعمالهم التى تمس قضايا حقوق الانسان

برنامج الدورة

١- الأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الانسان

٢- المواثيق الدولية والاقليمية لحقوق الانسان

٣- النظام الدولي الجديد بين عولة الثقافة وحقوق الاتصال والمعرفة

٤- عالمية حقوق الانسان والخصوصية الثقافية

٥- الاتجاهات التعصبية

٦- سيكولوجية القهر والتربية علي التحرير

٧- التربية الجمالية حق من حقوق الانسان

٨- صورة العدو في الثقافة

٩- المسرح وحقوق الإنسان

١٠- الانسان المصري في افلام توفيق صالح

١١- حقوق الإنسان في الثقافة والفنون الشعبية

د. محمد السيد سعيد، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام – مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

د. حسن نافعه، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

د. حماد ابراهيم، أستاذ بكلية الأعلام جامعة القاهرة

أ. نبيل عبد الفتاح، رئيس الرحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

د. محمد السيد سعيد،

د. يحيي الرخاوي، أستاذ الطب النفسي بجامعة القاهرة

د. عادل ابو زهرة، أستاذ وباحث في العلوم السلوكية بجامعة الاسكندرية

د. مراد وهبه، كاتب ومفكر مصرى بارز–أستاذ غير متفرغ للفلسفة بجامعة عين شمس

د. حسين عبد القادر، كاتب ومخرج مسرحى وأستاذ علم النفس جامعة المنصورة

المخرج توفيق صالح احد رواد السينما المصرية

أ. عبد الحميد حواس باحث متخصص في الثقافة والفنون الشعبية

١٢- تطور التعبير الانساني عبر الفنون وحرية الفنان في التعبير

١٣- حقوق الإنسان في مختارات من الأدب الأفريقي

١٤- صورة المرأة العربية في السينما والتلفزيون

١٥- حرية الفكر والضمير والمعتقد

١٦- حقوق الانسان كمجال للسينما التسجيلية

١٧- المهمشين والأقليات في السينما

١٨- المذاهب الفنية وحقوق الانسان

١٩- مداخل تحسين حركة حقوق الانسان

٢٠- حقوق الطفل والإبداع

٢١- المحرمات الثقافية والإبداع

٢٢- الجهود الدولية المساندة الإنسانية (اليونيسيف ـ مفوضية اللاجئين ـ الصليب الأحمر)

٢٣- دور الفنانون في تعزيز حقوق الانسان

د. عادل ابو زهرة،

د. هدي الصدة، استاذ الادب الانجليزي جامعة القاهرة

أ. ماجدة موريس، ناقدة سينمائية

أ. بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

أ. عطيات الابنودي، مخرجة أفلام تسجيلية

د. محمد كامل القليوبي، مخرج سينمائى – رئيس قسم السيناريو بالمعهد العالى للسينما

د. صلاح قنصوة عميد المعهد العالي للنقد الفني

سيد سعيد. مخرج سينمائي ومنسق الدورة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

عصام علي. امين عام جمعية النسور الصغيرة ومنسق الشبكة المصرية لجماعات حقوق الطفل

د. مراد وهبه

مجموعة ممثلة لهذه المنظمات

سيد سعيد.

الصعيد أكثر استجابة!

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى ١٩٩٦/١٢/٢٤ محاضرة حول تعليم حقوق الانسان. القتها وفاء عطية مسئولة تعليم حقوق الانسان بفرع منظمة العفو الدولية بمصر. تركزت المحاضرة حول الخبرات المستخلصة من المشروع الذى شاركت فيه المتحدثة فى تعليم حقوق الانسان فى مدارس الصعيد والاسكندرية.

أوضحت وفاء عطية أن المشروع كان موجها لتلاميذ المرحلة الابتدائية والاعدادية، إلا أنه لا يتعامل فقط مع التلاميذ، بل ايضا مع المدرس الذى يفترض أن يلعب دوراً هاماً فى هذا المشروع. ومن ثم فقد عقدت ورش عمل للمدرسين لتعريفهم بحقوق الانسان وشرح التدريبات التى سيقومون بعملها مع التلاميذ، والتى يتم من خلالها التعرف على ميول الطفل وقدراته وزرع القيم الانسانية فيه وتطوير بعض سلوكياته. كما استهدفت هذه الورش تغيير انماط تعامل المدرس مع التلميذ وبخاصة فيما يتعلق بالثواب والعقاب واستبدال عقوبة الضرب بعقوبات أخرى. وبالنظر لأن دور الاسرة لا ينفصل عن دور المدرسة، فقد وضع المشروع فى اعتباره عقد لقاءات متعددة مع الاسر وأولياء الأمور.

واضافت المتحدثة ان المشروع يهدف الى جانب تعليم حقوق الانسان، إلي تنمية شخصية الطفل وحثه على الحوار وتمكينه من التعبير عن نفسه بحرية وتمكينه كذلك من التعامل مع الواقع ورصد مشكلاته والعمل على ايجاد حلول لها.

واشارت وفاء عطية الى أن التجاوب مع المشروع كان محدودا بالاسكندرية واقتصر تقريبا على المدارس الفرنسية، على حين أن التجربة فى الصعيد كان لها طابع خاص حيث لايمكن تجاهل واقع ومشاكل الصعيد التى تنعكس بالضرورة على الاطفال. ومن ثم كان لابد من تعديل البرنامج ليتلاءم مع الواقع المعاش. ولذلك فقد سعت التدريبات الى محاولة غرس قيم المساواة وعدم التمييز وقيم النظافة.. الخ فى اطار الواقع ومشاكله.

ولاحظت المتحدثة ان استجابة الاسر فى الصعيد كانت عالية ، – مقارنة بالقاهرة – فهى تعى فقرها ومشاكلها، ومن ثم تسعى لتحسين واقعها وبالتالى تحرص على تعليم ابنائها

ثلاثة أفلام فى نادى سينما حقوق الانسان

فى اطار البرنامج الذى تبناه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان لتعليم حقوق الانسان عن طريق الفنون والأدب، بدأ نادى سينما حقوق الانسان بالمركز نشاطه من خلال ثلاث امسيات فنية عرضت خلالها ثلاثة افلام روائية طويلة. وتستهدف هذه الامسيات دراسة الاعمال الابداعية من منظور حقوق الانسان والتعرف على المؤشرات الكمية والكيفية لحضور هذه الحقوق أو غيابها فى المجتمع المصرى والعربى من اجل استخلاص توجهات ابداعية مناصرة لحقوق الانسان. ولذلك فقد حرص المركز فى هذه الامسيات على عقد ندوة فكرية عقب عرض كل فيلم. وقد خصصت الأمسية الأولى لفيلم «الباب المفتوح» من تأليف د. لطيفة الزيات واخراج هنرى بركات. وقام بالتعليق على الفيلم الناقدة السينمائية مى التلمسانى، د. سامية محرز استاذة الأدب الانجليزى بالجامعة الامريكية. كما عرض فى الامسية الثانية فيلم «البرىء» من تأليف وحيد حامد واخراج عاطف الطيب، وشارك فى مناقشة الفيلم د. عاطف احمد الكاتب والطبيب النفسى، د. محمد كامل القليوبى المخرج السينمائى ورئيس قسم السيناريو بالمعهد العالى للسينما. وتناولت الأمسية الثالثة فيلم «الجوع» وقد شارك فى التعليق عليه د. محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود. يحيى عزمى وكيل المعهد العالى للسينما.

المخيم الافريقي

شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى أعمال المخيم الافريقى السنوى الثانى فى الفترة من ٢٠ اكتوبر الى ٨ نوفمبر ١٩٩٦ ، الذى استضافته زيمبابوى واستهدفت جمع نشطاء حقوق الانسان وتعريفهم بالآليات الدولية لحركة حقوق الانسان .

وينظم هذا المخيم سنويا تحت اشراف مركز جنوب افريقيا لحقوق الانسان والمركز النرويجى لحقوق الانسان بالاضافة الى بعض منظمات الدولة المضيفة للمخيم، حيث شاركت عدد من المنظمات فى زيمبابوى هى : اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام، ومجلس الكنائس الزيمبابوى، ولجنة العدالة والسلام والمصالحة .

وقد ناقش المخيم ثلاثة محاور رئيسية ناقش أولها اشكاليات حركة حقوق الانسان وعلاقتها بالمنظمات الدولية، تطرق خلالها الى قضية الخصوصية وعالمية حقوق الانسان والاسس الفلسفية والتاريخية والاخلاقية لحقوق الانسان، ودور الأمم المتحدة فى حماية حركة حقوق الانسان، من خلال العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وتضمن المحور الثانى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذى تناول فيه الحق فى التنمية، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة واللاجئين.

أما المحور الثالث فقد تركز حول . أوضاع حقوق الانسان فى افريقيا . والمعوقات التى تحد من حركة حقوق الانسان فى افريقيا وبخاصة فى ظل وجود العديد من الثقافات المختلفة وهو ما يضع صعوبات شديدة امام نشر مبادىء حقوق الانسان دون الالمام بهذه الثقافات، ويظهر هذا جليا فى منطقتى شمال افريقيا والصحراء الافريقية، حيث تعانى المنطقتان من التحيز ضد المرأة، والأمية والفقر، وتجد أن بعض المفاهيم الريفية السائدة في دور الأمن هي تأصيل للتمييز ضد المرأة فى شمال افريقيا، على حين تلعب التقاليد السائدة لدى الجماعات العرقية الدور الأكبر فى تأصيل هذا التمييز.

كما تطرقت المناقشات الى الأثار الناجمة عن العنصرية الناتجة من فترة الاستعمار والتى تمثلت فى الصحراء الافريقية فى وجود بعض الاقليات البيضاء التى لم تنصهر فى المجتمعات الافريقية وتمارس نوعا من السيطرة والعنصرة ضد السود .

وقد تناول المخيم ايضا عدد من القضايا التى تهم منظمات حقوق الانسان مثل الفساد الحكومى وغير الحكومى، والضغط الحكومى على نشطاء حقوق الانسان والمنظمات والهيمنة الغربية واهمية دور الاسرة والمجتمع فى تفعيل حركة حقوق الانسان .

ليلى ماهر

بالانجليزية

1- Alternative Information Center . The Trap is closing on Palestinian Jerusalemites . - Jerusalem : Alternative Information Center , 1996 . - 24 p ; 24 cm
2-Birch, Anthony H. The Concepts and Theories of Modern Democracy . - London : Routledge , 1993 . - 260 p ; 24 cm
3- Copp, David . The Idea of Democracy . - Cambridge : Cambridge University press , 1993 . - 448 p ; 24 cm
4- Dieng, Adama . Economic, Social and Cultural Rights and The Role of Lawyers . - Geneva : International Commission of Jurists , 1995 . - 230
5- Human Rights Watch . Breach of Trust : Physician Participation in Executions in the United states . - London : Human Rights Watch ,1994 . - 72 p ; 24 cm
6- International Fedration of Human Rights . Armenia . - Paris : International Fedration of Human Rights , 1996 . - 26 p ; 30 cm
7- International Islamic Form . From the Muslim brotherhood . - London : International Islamic Form , 1995 . - 30 p ; 30 cm
8- Kelsay, John . Religion and Human Rights . - New York : The Project on Religion and Human Rights , 1995 . - 124 p ; 24 cm
9- Masalha, Nur . The Palestinians in Israel : Is Israel The statae of oll its Citizens and "Absentees"? . - Nazareth : Galilee Center for Social Research, 1993 . - 106 p ; 22 cm
10- Muhaiyaddeen, M.R. Bawa . The Golden Words of A Sufi Sheikh . - Philadelphia : The Fellowship Press, 1995 . - 488 p ; 24 cm
11- Phillips, Anne . Democracy and Difference . - Pennsylvania : The Pennsylvania State University Press , 1993 . - 175 p ; 24 cm
12- Pontifical Council for justice and Peace . human Rights and The Church : Historical and Theological Reflections . - Rome : Pontifical Council for justice and Peace , 1990 . - 71 p ; 22 cm
13- Przeworski, Adam . Democracy and the Markt : Political and Economic reforms in Eastern Europe and Latin America . - Cambridge : Cambridge University press , 1993 . - 210 p ; 24 cm

بالعربية و الانجليزية

١- مركز حقوق الإنسان .حقوق الانسان و الانتخابات :كتيب عن الجوانب القانونية و التقنية للانتخابات و جوانبها المتصلة بحقوق الإنسان - نيويورك :الأمم المتحدة .مركز حقوق الإنسان ، ١٩٩٤ - ٥٩ ص ؛ ٣٠ سم .(سلسلة التدريب المهنى ٢)

بالعربية

١- احمد زين عيدروس .دخول و اقامة الاجانب فى تشريع الجمهورية اليمنية /عبدالحكيم محسن عطروش - القاهرة :مطبعة الموسكى ، ١٩٩٦ - ٦٣ ص ؛ ٢٢ سم
٢- البابا شنودة الثالث .العدالة الاجتماعية رؤية مسيحية - القاهرة :المركز القبطرى للدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٥ - ٢٩ ص ؛ ٢٤ سم - (الكنيسة و المجتمع ؛ ١)
٣- برهان امر الله .حق اللجوء السياسى :دراسة فى نظرية حق الملجا فى القانون الدولى - القاهرة :دار النهضة العربية - ٥٢٤ ص ؛ ٢٤ سم
٤- دكمجيان ، ريتشارد هرير .الاصولية فى العالم العربى - المنصورة :دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ١٩٨٥ - ٣٠٦ ص - ٢٤ سم
٥- دليلة فركوس .تاريخ النظم ج١ :النظم القديمة من القرن ٣٢ ق م الى القرن ٦ م - الجزائر :دار اطلس للنشر ، ١٩٩٣ - ٢٨١ ص ؛ ٢٤ سم
٦- دليلة فركوس .تاريخ النظم ج٢ :النظم الاسلامية - الجزائر : دار اطلس للنشر ، ١٩٩٣ - ٢٣٤ ص ؛ ٢٤ سم
٧- سليمان بن على العلى .تنمية الموارد البشرية و المالية فى المنظمات الخيرية /تقديم يوسف القرضاوى - (د .م) مؤسسة امانة ، ١٩٩٦ - ٢٣١ ص ؛ ٢٤ سم
٨- سمير مرقس .مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة و الصعوبات الخاصة - القاهرة :المركز القبطى للدراسات الاجتماعية - ١٥ ص ؛ ٢٤ سم - (اوراق دراسية ؛ ٤)
٩- عزام التميمى .مشاركة الاسلاميين فى السلطة - لندن : مؤسسة ليبرتى ، ١٩٩٤ - ٢٣٨ ص ؛ ٢٤ سم
١٠- عزمى بشارة .دوامة الدين و الدولة فى اسرائيل - - عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ - ٣٧ ص ؛ ٢٢ سم
١١- مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية .ازمة الحزب السياسى الفلسطينى :وقائع مؤتمر - رام الله :مؤسسة مواطن ، ١٩٩٦ - ٢٣٥ ص ؛ ٢٢ سم
١٢- محمد السيد سعيد .الثورة التكنولوجية خيارات مصر للقرن ٢١ القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ١٩٩٦ . - ٢٧٨ ص ؛ ٢٤ سم
١٣- مذكرة النصيحة :النص الحرفى للمذكرة مع الوثائق التى تثبت صحتها - لندن :اخبار الايمان ، ١٩٩٢ - ١٣٨ ص ؛ ٢٢ سم
١٤- المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان .الاغلاق الاسرائيلى لقطاع غزة :دراسة قانونية و توثيقية - غزة :المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان ، ١٩٩٦ - ٣٠ سم - (سلسلة الدراسات ؛٦)
١٥- مريم سلطان لوتاه .نحو صياغة لنظريات التنمية السياسية من منظور عربى اسلامى - القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ١٩٩٦ - ٣١ ص ؛ ٣٠ سم - (سلسلة بحوث سياسية ؛ ١٠٢)
١٦- هوروفيتز ، دان .الديمقراطية و الامن فى حالة صراع مستديم /موشى ليساك - عمان :مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ . - ٨٥ ص ؛ ٢٢ سم
١٧- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان .التقرير السنوى لانتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب من نوفمبر ١٩٩٤ - الى اكتوبر ١٩٩٥ - الرباط :الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٦ - ٨٦ ص ؛
١٨- محمد عمارة .التفسير الماركسي للإسلام - القاهرة :دار الشروق ، ١٩٩٦ - ١٣٣ ص ؛ ٢٢ سم
١٩- منظمة العفو الدولية .اسرائيل /لبنان :اعمال القتل غير المشروع خلال عملية عناقيد الغضب - لندن :منظمة العفو الدولية ،

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم في مكتبة المركز :

بالإنجليزيـــــة :

1- Articale 74 . Jerusalem : alternative Information Center , Quarterly..
2- CCPJ Reporter, Canada : Canadian Committee to Protect Journalists, Quarterly.
3- Center to Center, U.K, International PEN, Bimonthly
4- Child Abuse & neglect : The International Journal ,
5- Council of Europe . Cases before The European Court of Human Rights . - Strasbourg : Council of Europe . Non Periodical
6- Democracy , Strasbourg : Inernational Institute for Democracy , Monthly
7- Human Rights Monitor, Switzerland, International Service of Human Rights, Quarterly.
8- Human Rights Newsletter . Cairo : Afro - Asian Solidarity Organization , Bimonthly
9- Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly
10- Human Rights Tribune, Canada , Human Rights Inernet, Quarterly
11- ICJ NewsLetter . The International Commission of Jurists , Quarterly.
12- IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.
13- INDEX on Censorship : to magazine for free speech . London: Bimonthly
14- Middle East Report, U.S.A, The Middle East Research And Information Project [MERIP], Bimonthly.
15- National Endowment for Democracy . Washington : National Endowment for Democracy , Quarterly.
16- Netherland Quarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly.
17- One Country . New York : The Baha'u'llah International Community , Bimonthly.
18- The Family Planning Manager, U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly.
19- The Journal Of The IIHR, France, International Institute Of Human Rights, Quarterly.
20- The Tribune, A Woman and Development Quarterly, U.S.A, International Women's Tribune Center, Quarterly.
21- Torture, Denmark, International Rehabilitation Council Of Torture Victims, Quarterly.
22- TranseState Islam . - Washington : TranseState Islam, Quarterly
23- Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

بالإنجليزية والفرنسيـــة:

24- La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble. Pour Les Droits De L'Homme, Monthly.
25- African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly.

بالعربيـــة و الفرنسيـــة:

26- Des Droits de L' Homme, France, . Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربيـــة و الإنجليزيـــة:

٢٧ - النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية .لندن منظمة العفو الدولية ؛ شهرية.
٢٨- حقوق الناس .القاهرة :مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، شهرية
٢٩- سواسية .القاهرة :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، كل شهرين

بالعربيـــــــة:

٣٠- الاجتهاد .بيروت :دارالاجتهاد ، فصلية
٣١- ارابسك .مونتريال :مركز الدراسات العربية للتنمية ، شهرية
٣٢- حقوق الإنسان ٠ مصر :المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ غير دورية
٣٣- الدراسات الاعلامية .القاهرة :المركز العربى الاقليمى للدراسات الاعلامية ، فصلية
٣٤- رواق عربى .مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، فصلية
٣٥- السياسة الدولية ٠ القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية :الأهرام ؛ فصلية
٣٦- شؤون عربية ٠ القاهرة :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ فصلية
٣٧- شمل .القدس :مركز اللاجئين و الشتات الفلسطينى ، كل شهرين
٣٨- الطريق٠ بيروت :الطريق ٠ مرة كل شهرين
٣٩- القانون و حقوق الإنسان .مصر :اتحاد المحامين العرب ؛ شهرية
٤٠- كرّاسات استراتيجية ٠ القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ٠ الأهرام ؛ مرة كل شهرين
٤١- المجتمع المدني ٠ مصر :مركز ابن خلدون ؛ شهرية
٤٢- مجلة الدراسات الفلسطينية ٠ بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ فصلية
٤٣- مستقبل العالم الإسلامي ٠ مالطا :مركز دراسات العالم الإسلامي ؛ فصلية
٤٤- المستقبل العربي ٠ بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ؛ شهرية
٤٥- النداء الجديد ٠ مصر :جمعية النداء الجديد ؛ شهرية
٤٦- نشرة حقوق الإنسان -"نشرة إخبارية .مصر :المنظمة العربية لحقوق الإنسان ؛ شهرية

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
DEC 1996 NO.13

قناة تليفزيونية لحقوق الانسان

اقترح بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان انشاء قناة تليفزيونية متخصصة فى نشر ثقافة حقوق الانسان، قدم ذلك الاقتراح خلال تعليقه على خطة عمل الأمم المتحدة لقضية تعليم حقوق الانسان والذى كان موضوع المناقشة فى مؤتمر «حقوق الانسان كمرتكز سياسى للوعى الديمقراطى» والذى نظمته مؤسسة **Ius Primi Viri** فى روما فى يونيو الماضى. تناول تعليق بهى الدين مشكلة الاستراتيجيات التقليدية السائدة لتعليم حقوق الانسان، والقائمة على اعادة شرح وتبسيط القانون الدولى لحقوق الانسان بمعزل عن البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية، واشار فى هذا الاطار الى أن خطة عمل الأمم المتحدة لعقد تعليم حقوق الانسان تكرس هذا التوجه. واشار فى هذا الاطار الى أنه ليس هناك أداة افضل للقيام بهذه المهمة من الفن والأدب بقدراتهما الفذة على النفاذ الى كوامن النفس البشرية دون مواعظ جافة، ومخاطبة عقول البشر بطريقة تنطلق من ميراثهم الثقافى، والوصول حتى الى الأميين منهم، وهو ما يتطلب من المؤسسات المعنية بتعليم حقوق الانسان أن ترعى برامج وانشطة خاصة توظف الفن والأدب فى مجال حقوق الانسان.

وأكد بهى على أنه إذا كان أحد لا يجادل فى عالمية رسالة حقوق الانسان، فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن يكون الانتاج الفنى والادبى الحامل للرسالة عالميا أو مركزيا، فليس هناك ما هو أقدر على الانطلاق من «حياة الناس اليومية»، وتأصيل رسالة جقوق الانسان فيها من الانتاج الفنى المحلى، الأقدر على أخذ المعطيات اليومية المعاشة بعين الاعتبار.

واشار فى هذا الاطار الى ما تدعو اليه الفقرة ٨١ من خطة عمل الأمم المتحدة، والتى تحث في قسمها الاعلامى على زيادة انتاجه من المواد التعليمية الاذاعية والتليفزيونية الخاصة بتعليم حقوق الانسان، وهو خطوة طيبة فى هذا المجال، حيث يمكن أن تلعب هذه المواد دورا هاما فى تغطية النقص فى الانتاج المحلى، فضلا عن كونها نموذجا للمبدعين المحليين.

واقترح بهى ضرورة التفكير فى اطار عقد الامم المتحدة لتعليم حقوق الانسان بانشاء قناة تليفزيونية متخصصة فى نشر ثقافة حقوق الانسان، باستخدام شتى ألوان الفنون، ونقل برامجها عبر الاقمار الصناعية. وأوضح أن الوضع الامثل بالطبع هو التفكير بقناة خاصة بكل منطقة، تخاطب سكانها بلغتهم وثقافتهم. وهذا قد يتطلب اعادة نظرة شاملة فى الموارد العالمية المخصصة لتعليم حقوق الانسان ونشر ثقافتها.

واشار أخيرا، إلى أنه ينبغى النظر لهذا المدخل فى تناول قضية تعليم حقوق الانسان باعتباره جزءا من استراتيجية اشمل تقوم على مخاطبة المجتمع ككل من أسفل الى اعلى. وفى هذا الاطار فإن هناك عددا من السبل المساعدة التى يمكن أن تتضافر لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

١ـ منح الأولوية فى برنامج تعليم حقوق الإنسان للفئات الوسيطة الأقدر على حمل رسالة حقوق الانسان الى أوسع قطاعات المجتمع «كرجال الدين والفنانين والمدرسين والصحفيين.... الخ». وتصميم دورات تدريبية خاصة تناسب كل فئة منهم.

٢ـ العمل على تعزيز حساسية مؤسسات المجتمع المدنى فى الأوساط الشعبية لقضايا حقوق الانسان.

٣ـ العمل على ادخال مادة حقوق الانسان فى مناهج التعليم، ولكن ربما يكون أكثر اهمية العمل أيضا على تنقية المقررات التعليمية ذاتها من المفاهيم المنافية لحقوق الانسان.

٤ـ العمل على تعزيز حساسية مختلف التيارات السياسية لقضايا حقوق الإنسان.

٥ـ إدارة حوار مع المؤسسات الدينية بهدف تعزيز حساسيتها لقضايا حقوق الانسان، والاجتهاد فى تقديم حلول ابداعية للتناقضات المحتملة الكامنة فى كل ثقافة مع قيم حقوق الانسان.

افتتح المؤتمر أيالا لاسو المفوض السامى لحقوق الانسان بالأمم المتحدة، وشارك فيه عدد من خبراء تعليم حقوق الانسان فى دول الاتحاد الأوبى وشرق ووسط أوروبا، ومن الدول العربية شارك رضا التليلى «تونس» عضو لجنة التنمية الثقافية باليونسكو، ومصطفى مهدى «الجزائر» رئيس كرسى اليونسكو بجامعة وهران.

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ :آفاق للترجمة والنشر ت : ٣٠٣٩٤٣٦ اخراج فني/ ايمن حسين